جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
تأسست عام 1397هـ 1972م
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

دراسة إتجاهات الزراعة والتجارة الزراعية العربية: عشر سنوات بعد قيام منظمة التجارة العالمية واكتمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الخرطوم

ابريل (نيسان) 2006

دراسة إتجاهات الزراعة والتجارة الزراعية العربية: عشر سنوات بعد قيام منظمة التجارة العالمية واكتمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
الخرطوم ابريل(نيسان) 2006

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

دراسة إتجاهات الزراعة والتجارة الزراعية العربية: عشر سنوات بعد قيام منظمة التجارة العالمية واكتمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الخرطوم

ابريل(نيسان)2006

تقديم

تقديم

نفذت معظم الدول العربية خلال التسعينات برامج للإصلاح الاقتصادي شملت القطاعات الزراعية، وفى إطار هذه البرامج تحولت مجريات الأمور الزراعية الإنتاجية والتسويقية من التدخل الحكومي إلى اقتصاد السوق بصورة تدريجية، ولكن بوتيرة متصاعدة، سعياً لمواكبة ما يجري على الساحة الدولية من أحداث ومستجدات ذات آثار هامة على الاقتصاد العربي والتجارة العربية عامة، وعلى القطاع الزراعي والتجارة الزراعية على وجه الخصوص. ولعل من أهم هذه الأحداث والمستجدات على الساحة العالمية قيام منظمة التجارة العالمية عام 1995، وعلى الساحة الإقليمية بدأ تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 1998. وقد دخلت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT حيز التنفيذ إثر قيام منظمة التجارة العالمية WTO في أول يناير 1995 ودخل في عضويتها بعض الدول العربية، بينما ينتظر البعض الآخر الانضمام إلى هذه المنظمة. وقد تواكب ذلك مع انتظام الدول العربية في إطار تكتلات اقتصادية إقليمية سواء على المستوى العربي مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA، أو على المستوى الإقليمي غير العربي مثل اتفاقيات الشراكة المتوسطية والتكتلات الأفريقية مثل الكوميسا وتجمع الساحل والصحراء.ومجلس التعاون الخليجي، والاتحاد المغربي العربي.

ولاشك أن من شأن هذه المتغيرات جميعاً أن تحدث آثارها وانعكاساتها العميقة على الإنتاج الزراعي العربي من ناحية، وعلى أسواق المنتجات الزراعية من ناحية أخرى. وتتحدد طبيعة هذه الآثار سلباً أو إيجاباً من خلال محصلة تفاعل المتغيرات المذكورة مع مختلف السياسات الاقتصادية الجارية وتعديلاتها المتلاحقة، بما يضفي على هذه الآثار والانعكاسات طبيعة عامة وشاملة من حيث العوامل والأسباب والمتغيرات المسؤولة عنها والمؤدية إليها.

فبينما أدت برامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي إلى تحرير الأسواق الزراعية المحلية، ولو بدرجات متفاوتة من قطر إلى آخر، فقد أدى تنفيذ اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية إلى تحرير التجارة العالمية ولو بصورة جزئية حتى الآن ومن ثم الاتجاه نحو تحرير الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية، الأمر الذي ينعكس بدوره على أوضاع الأسواق الزراعية العربية.

ونظراً لأهمية الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية فيما يتعلق بمتضمناتها وانعكاساتها على القطاع الزراعي العربي عامة والتجارة الزراعية العربية على وجه الخصوص، فقد كان من الضروري، أن يخضع القطاع الزراعي العربي في إطاره الكلي لنظرة فاحصة ودراسة تحليلية شاملة تكشف عن أبرز ملامح ما لحقه من التغيرات والتطورات، وبخاصة في نظمه الإنتاجية وفي علاقاته التجارية البينية وغير البينية، وتحليل أبعاد ومتضمنات تلك التغيرات في ضوء الغايات التنموية التي استهدفتها البرامج الإصلاحية من جانب، والانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية من جانب آخر.

في هذا الإطار ، حرصت المنظمة العربية للتنمية الزراعية على أن تدرج في خطة عملها لعام 2005، وضمن برنامجها لرصد وتحليل واستشراف مستقبل أوضاع الزراعة العربية، هذه الدراسة التحليلية لاتجاهات الزراعة والتجارة الزراعية العربية بعد عشر سنوات من قيام منظمة التجارة العالمية واكتمال منطقة التجارة الحرة العربية بهدف الوقوف على أهم

التغيرات التي طرأت على أنظمة الإنتاج الزراعي والتراكيب المحصولية العربية، والتعرف على أهم التغيرات التي لحقت بأوضاع واتجاهات التجارة الزراعية العربية وهيكلها السلعي وتحديد أهم المشاكل والمعوقات التي تجابه التجارة الزراعية العربية الكلية والبينية. إضافة إلى وضع مقترحات وتوصيات تساعد على تعظيم المكاسب التنموية للدول العربية من تجارتها الزراعية الكلية والبينية.

والمنظمة إذ تقدم هذه الدراسة بما تحويه من عرض وتحليل لاتجاهات الزراعة والتجارة الزراعية العربية في ظل التغيرات الإقليمية والدولية والمحلية، لا يسعها إلا أن تتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير للخبرات العربية التي ساهمت في إعدادها، آملة أن تحقق الفائدة المرجوة منها وبما يسهم في تنمية وتطوير القطاع الزراعي العربي.

والله ولي التوفيق ،،

الدكتور سالم اللوزي

المدير العام

المحتويات

قائمة المحتويات

الموضوعات	الصفحة
تقديم	أ
المحتويات	**ج**
الملخص	**1**
المقدمة	**9**
الباب الأول- القطاع الزراعي العربي والإصلاحات الاقتصادية	**11**
1-1 أهمية القطاع الزراعي العربي	11
1-2 الملامح الرئيسية للإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية الزراعية	12
1-3 أهم ملامح الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لقطاع الزراعة في بعض الدول العربية	14
1-3-1 المملكة الأردنية الهاشمية	14
1-3-2 الجمهورية الجزائرية	15
1-3-3 المملكة العربية السعودية	15
1-3-4 جمهورية السودان	16
1-3-5 الجمهورية العربية السورية	17
1-3-6 جمهورية العراق	17
1-3-7 سلطنة عمان	18
1-3-8 دولة فلسطين	18
1-3-9 دولة قطر	19
1-3-10 جمهورية مصر العربية	19
1-3-11 المملكة المغربية	20
1-3-12 موريتانيا	21
الباب الثاني- الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالزراعة والموقف العربي الراهن منها	**22**
2-1 منظمة التجارة العالمية	23

الموضوعات	الصفحة
2-1-1 قيام منظمة التجارة العالمية (WTO)	23
2-1-2 المبادئ التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية	23
2-1-3 أهداف المنظمة	24
2-1-4 منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي	24
2-1-5 الأحكام الأساسية لاتفاقية الزراعة	25
2-1-6 اتفاقية التدابير الوقائية	27
2-1-7 اتفاقية مكافحة الإغراق	27
2-1-8 اتفاقية معايير الصحة والصحة النباتية	28
2-1-9 اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية	29
2-1-10 الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات	29
2-1-11 موقف الدول العربية من عضوية منظمة التجارة العالمية	30
2-1-12 المفاوضات الجارية بشأن الزراعة في إطار منظمة التجارة العالمية	31
2-2 منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	35
2-2-1 قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	35
2-2-2 الوضع الراهن لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	36
2-3 اتفاقيات أخرى	37
2-3-1 اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية	37
2-3-2 اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية (إعلان أغادير)	37
2-3-3 الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي	38
2-3-4 الإتحاد المغربي العربي	38
2-3-5 اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية	38
2-3-6 بعض الاتفاقيات الإقليمية الأخرى	39
2-3-7 الاتفاقيات الثنائية العربية واتفاقيات مناطق التجارة الحرة	39
الباب الثالث- التغيرات في أنظمة الإنتاج الزراعي والتراكيب المحصولية	**42**

الموضوعات	الصفحة
1-3 الناتج المحلي الزراعي الإجمالي العربي	43
1-1-3 نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي	43
2-3 الإنتاج الزراعي من أهم المجموعات النباتية والحيوانية	45
3-3 المساحات المزروعة والتركيب المحصولي	55
4-3 بعض الجوانب والأبعاد الأخرى للتغيرات في أنظمة الإنتاج الزراعي العربي	61
الباب الرابع- التغيرات في هياكل التجارة الزراعية العربية	**66**
1-4 التجارة الزراعية العربية الكلية	66
1-1-4 الواردات الزراعية العربية	67
2-1-4 الصادرات الزراعية العربية	67
2-4 الميزان التجاري الزراعي والغذائي	68
3-4 التركيب النوعي للصادرات الزراعية	69
4-4 التغيرات الاتجاهية للصادرات من أهم المجموعات والسلع التصديرية العربية	71
5-4 التركيب النوعي للواردات الزراعية العربية	78
6-4 التغيرات الاتجاهية للواردات من أهم المجموعات والسلع الاستيرادية العربية	80
الباب الخامس- الانعكاسات المترتبة على الإصلاحات الاقتصادية والانضمام لمنظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	**88**
1-5 الانعكاسات في مجال السياسات الزراعية العربية	89
2-5 الانعكاسات في مجال الاستثمارات الزراعية العربية	90
3-5 الانعكاسات في مجال التوظيف الأمثل للموارد في ضوء المزايا التنافسية للمنتجات الزراعية	92
4-5 الانعكاسات في مجال العمالة الزراعية	93
5-5 الانعكاسات في مجال الإنتاجية وتقانات الإنتاج	94
6-5 الانعكاسات في مجال الإنتاج الزراعي	95
7-5 الانعكاسات في مجال تنويع الصادرات وتوسيع الأسواق عالمياً	96
8-5 الانعكاسات في مجال تعزيز التجارة الزراعية العربية البينية	100

الموضوعات	الصفحة
5-9 الانعكاسات في مجال الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية في الوطن العربي	101
5-10 الانعكاسات في مجال الدعم المحلي المباشر وغير المباشر	103
5-11 الانعكاسات في مجال دعم الصادرات وتشويه مؤشرات السوق	105
5-12 الانعكاسات في مجال تطبيق معايير الصحة والصحة النباتية	106
5-13 الانعكاسات في مجال النفاذ إلى الأسواق	108
5-14 الانعكاسات في مجال اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة	109
5-15 الانعكاسات في مجال حماية المستهلك من الغش التجاري	110
5-16 الانعكاسات في مجال تيسير التجارة	112
5-17 الانعكاسات في مجال الإجراءات الوقائية وتفعيل أحكام منظمة التجارة العالمية في مجال تسوية النزاعات	112
الباب السادس- التوقعات والرؤية المستقبلية للقطاع الزراعي وللتجارة الزراعية العربية	**114**
6-1 التوقعات والاتجاهات المستقبلية	115
6-2 السياسات والآليات المقترحة لتعظيم الاستفادة من مستجدات التجارة الدولية والإقليمية	122
6-2-1 السياسات المقترحة	124
6-2-2 الآليات المقترحة	128
المراجع	**133**
فريق الدراسة	**135**

قائمة الجداول

الجداول	الصفحة
جدول (2-1): ملخص الاتفاقيات التجارية الثنائية الحرة والإقليمية والدولية للدول العربية	40
جدول (3-1): مؤشرات التغير المطلق والاتجاهي للناتج المحلي الكلي وللقطاع الزراعي في الوطن العربي فيما بين الفترتين (1985-1994) و(1995-2004)	44
جدول (3-2): مؤشرات التغير المطلق والاتجاهي للمجموعات المحصولية والمحاصيل في الوطن العربي فيما بين الفترتين (1985-1994) و(1995-2004)	45
جدول (3-3): مؤشرات التغير المطلق والاتجاهي للإنتاج الحيواني والمجموعات الرئيسية منها	52

الجداول	الصفحة
في الوطن العربي فيما بين الفترتين (1985-1994) و(1995-2004)	
جدول (3-4): مؤشرات التغير المطلق والاتجاهي العامة ذات الصلة بالقطاع الزراعي في الوطن العربي فيما بين الفترتين (1985-1994) و(1995-2004)	56
جدول (3-5) ملامح التغير في التركيب المحصولي العربي فيما بين الفترتين (1985-1994)، (1995-2004)	58
جدول (3-6): مؤشرات التغير المطلق والاتجاهي للمساحات من المجموعات المحصولية والمحاصيل في الوطن العربي فيما بين الفترتين (1985-1994) و(1995-2004)	60
جدول (3-7): مؤشرات التغير المطلق والاتجاهي للإنتاجية من المجموعات المحصولية والمحاصيل في الطن العربي فيما بين الفترتين (1985-1994) و(1995-2004)	64
جدول (4-1): مؤشرات التغير المطلق والاتجاهي العامة للصادرات الكلية والزراعية في الوطن العربي فيما بين الفترتين (1985-1994) و(1995-2004)	67
جدول (4-2): مؤشرات التغير المطلق والاتجاهي للواردات الكلية والزراعية في الوطن العربي فيما بين الفترتين (1985-1994) و(1995-2004)	68
جدول رقم (4-3): مؤشرات التغير المطلق والاتجاهي للميزان التجاري للسلع الزراعية والغذائية في الوطن العربي فيما بين الفترتين (1985-1994) و(1995-2004)	69
جدول (4-4): التركيب النوعي لأهم المجموعات والسلع الزراعية التصديرية العربية	71
جدول (4-5): مؤشرات التغير المطلق والاتجاهي العامة لصادرات مجموعات السلع الزراعية في الوطن العربي فيما بين الفترتين (1985-1994) و(1995-2004)	73
جدول (4-6): التركيب النوعي لأهم المجموعات والسلع الزراعية الاستيرادية العربية	79
جدول (4-7): مؤشرات التغير المطلق والاتجاهي العامة للواردات الزراعية في الوطن العربي فيما بين الفترتين (1985-1994) و(1995-2004)	80
جدول (5-1): تطور نسب الاستثمارات الزراعية للاستثمارات الكلية المخططة والمنفذة في الوطن العربي خلال الفترة (1975-2002)	91
جدول (5-2): المتوسط المرجح لمعدل التعريفة الجمركية لبعض الدول العربية	98
جدول (5-3): هيكل الصادرات العربية البينية للعام 2002	100
جدول (5-4): الميزان السلعي للمجموعات وأهم المحاصيل والسلع الغذائية في الوطن العربي (2001-2003)	102
جدول (6-1): التقديرات المتوقعة للتغيرات المطلقة والنسبية للمساحات الزراعية والإنتاج من	117

الجداول	الصفحة
المجموعات النباتية والحيوانية فيما بين عام 2004 وعام 2014	
جدول (6-2): التقديرات المتوقعة لقيمة الواردات والصادرات الزراعية العربية من أهم السلع الاستيرادية والتصديرية عام 2014	121

قائمة الأشكال

الأشكال	الصفحة
شكل (3-1): الناتج المحلي	44
شكل (3-2): إنتاج الحبوب في الوطن العربي	46
شكل (3-3): إنتاج القمح في الوطن العربي	46
شكل (3-4): إنتاج الأرز في الوطن العربي	47
شكل (3-5): إنتاج الذرة الشامية في الوطن العربي	47
شكل (3-6): إنتاج الدرنات في الوطن العربي	47
شكل (3-7): إنتاج البطاطس في الوطن العربي	48
شكل (3-8): إنتاج السكر في الوطن العربي	48
شكل (3-9): إنتاج قصب السكر في الوطن العربي	49
شكل (3-10): إنتاج البنجر السكري في الوطن العربي	49
شكل (3-11): إنتاج البقول في الوطن العربي	49
شكل (3-12): إنتاج الفول الجاف في الوطن العربي	50
شكل (3-13): إنتاج البذور الزيتية في الوطن العربي	50
شكل (3-14): إنتاج الفول السوداني في الوطن العربي	51
شكل (3-15): إنتاج الخصر في الوطن العربي	51
شكل (3-16): إنتاج الطماطم في الوطن العربي	52
شكل (3-17): إنتاج الوطن العربي من اللحوم الحمراء	53
شكل (3-18): إنتاج الوطن العربي من اللحوم البيضاء	53
شكل (3-19): إنتاج الوطن العربي من الألبان	54

الأشكال	الصفحة
شكل (3-20): إنتاج الوطن العربي من البيض	54
شكل (3-21): إنتاج الوطن العربي من الأسماك	55
شكل (4-1): الصادرات الزراعية في الوطن العربي	67
شكل (4-2): الواردات الزراعية في الوطن العربي	68
شكل (4-3): الميزان التجاري للسلع الزراعية في الوطن العربي	69
شكل (4-4): صادرات الوطن العربي من الأسماك	72
شكل (4-5): صادرات الوطن العربي من الفاكهة	74
شكل (4-6): صادرات الوطن العربي من الخضر	74
شكل (4-7): صادرات الوطن العربي من الطماطم	75
شكل (4-8): صادرات الوطن العربي من القطن الشعر	75
شكل (4-9): صادرات الوطن العربي من الزيوت النباتية	76
شكل (4-10): صادرات الوطن العربي من البطاطس	76
شكل (4-11): واردات الوطن العربي من الحبوب	76
شكل (4-11): صادرات الوطن العربي من الأرز	77
شكل (4-12): صادرات الوطن العربي من الأغنام والماعز	77
شكل (4-13): صادرات الوطن العربي من الألبان	78
شكل (4-15): واردات الوطن العربي من القمح	82
شكل (4-16): واردات الوطن العربي من الذرة الشامية	82
شكل (4-17): واردات الوطن العربي من الشعير	82
شكل (4-18): واردات الوطن العربي من دقيق القمح	83
شكل (4-19): واردات الوطن العربي من الألبان	83
شكل (4-20): واردات الوطن العربي من الزيوت النباتية	84
شكل (4-21): واردات الوطن العربي من السكر	84
شكل (4-22): واردات الوطن العربي من الفاكهة	85

الأشكال	الصفحة
شكل (4-23): واردات الوطن العربي من الخضر	85
شكل (4-24): واردات الوطن العربي من اللحوم الحمراء	86
شكل (4-25): واردات الوطن العربي من اللحوم البيضاء	87
شكل (4-26): واردات الوطن العربي من الأسماك	87

الملخص

ملخص الدراسة

مقدمة:

في إطار المستجدات والتحولات الاقتصادية الإقليمية والعالمية تفاعلات الدول العربية بمختلف اتجاهاتها وتنظيماتها الاقتصادية مع برامج التعديلات الهيكلية وشروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. انعكست آثار هذه التيارات على القطاع الزراعي العربي باعتباره المحور المؤثر والفاعل في مقتصدات العديد من تلك الدول طرأت على أثرها العديد من الملابسات والانعكاسات.

وعليه تستهدف هذه الدراسة الوقوف على أبعاد تلك التغييرات من منظورها التجميعي على الإنتاج والتجارة الزراعية العربية من حيث مسارها الاتجاهي والنسبي خلال الفترة (1985-1994) ما قبل قيام منظمة التجارة العالمية والفترة (1990-2004) ما بعد قيام المنظمة واستقراء التوقعات للفترة (2005-2014) بناءً على حيثيات الفترتين السابقتين. اهتمت الدراسة بتحديد أهم التحولات التي طرأت على أنظمة الإنتاج الزراعي وأوضاع التجارة الزراعية في الوطن العربي وقد اعتمدت الدراسة في ذلك على مجموعة من الدراسات والتقارير القطرية، قاعدة البيانات، إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قواعد منظمة الأغذية والزراعة العالمية وتقارير المنظمات والهيئات الدولية والعربية والعالمية وتضمنت الدراسة ستة أبواب على النحو التالي:

الباب الأول:

استعرض الباب الأول أوضاع الاقتصاد الزراعي العربي في ظل تبنيه لمجموعة الإصلاحات الاقتصادية والانضمام لمنظمة التجارة العالمية ومنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى. حقق القطاع الزراعي في الدول العربية ناتجاً محلياً إجمالياً قدر بنحو 6.62 مليار دولار، بنسبة 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي الكلي عام 2003، وحققت الصادرات الزراعية 8.2 مليار دولار، بنسبة 3.1% من إجمالي الصادرات الكلية. ويستوعب القطاع الزراعي حوالي 35.5 مليون عامل ما يساوي 31% من إجمالي القوى العاملة في الوطن العربي ويعيش حوالي 135.8 مليون شخص بالريف مما يمثل نحو 44.3% من إجمالي السكان في الدول العربية.

يتسم القطاع الزراعي العربي بمحدودية الموارد بخاصة المائية ويعتمد على الأنظمة والأساليب التقليدية للإدارة والإنتاج الزراعي وتوجد معظم الأنشطة الزراعية في القطاع المطري والذي يتصف بعظم نسبة المخاطر الطبيعية وضعف الإنتاج ومحدودية المحاصيل الزراعية. وقد لوحظ إخفاق القطاع الزراعي العربي عن بلوغ الأهداف التنموية المعلنة والخاصة بتحقيق الأمن الغذائي، تقليل الواردات الزراعية والغذائية، الاستخدام الرشيد للموارد النادرة من مصادر المياه والمدخلات الزراعية الحديثة والمكلفة.

الباب الثاني:

استعرض هذا الباب التطورات الخاصة بقيام منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والاتفاقيات والملاحق الصادرة عنها بشأن السلع والخدمات، حقوق الملكية الفكرية، أسلوب فض النزاعات وأحكام النفاذ إلى الأسواق وأهم أحكامها والمتعلقة بإلغاء القيود غير الجمركية وتعميم الامتيازات التجارية على الدول ومعاملتها بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وتقديم فرص المنافسة العادلة وحماية السلع الوطنية من الإغراق، اللجوء إلى جهاز تسوية المنازعات لحل مشاكل القواعد الفنية التجارية والالتزام بالتدابير الصحية واستثناء التكتلات الاقتصادية من تطبيق قاعدة الدولة الأولى بالرعاية.

بلغ عدد الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية عشرة أعضاء وهي الأردن، البحرين، الإمارات العربية، المغرب، الكويت، تونس، جيبوتي، سلطنة عمان، قطر ومصر. وبلغ عدد الدول العربية بصفة المراقب وفي طور الانضمام خمس دول وهي الجزائر، السعودية، السودان، اليمن ولبنان أما الدول التي حصلت على صفة المراقب حديثاً فهي العراق وليبيا.

الباب الثالث:

قام هذا الباب برصد التغيرات والاتجاهات للأداء الزراعي بين الفترتين وبالرغم من أن الفترة الأولى كانت قد شهدت الجزء الأعظم من التحولات الإصلاحية الاقتصادية في الدول العربية والفترة الثانية كانت قد آلت التدرج في قيام منطقة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة وجهود الدول العربية في الانضمام إليهما والتقييد بشروطهما إلا أن التحليل في هذا الباب نأى عن الربط الموضوعي بين الأسباب والنتائج لتداعيات الفترتين وذلك للملابسات العديدة التي اكتنفت الفترتين من اختلاط الأحداث السياسية والعسكرية والظروف البيئية بالمنطقة العربية مما يجعل من الصعب إجراء التحليل المتعمق وأخذ كل تلك الظروف في الحسبان، وعليه جاء الرصد للتغيرات باعتبارها نواتج للعوامل والمستجدات الاقتصادية والتجارية المتضافرة دون التقليل من أهمية ودور العوامل الأخرى على النحو التالي:

شهد الناتج الزراعي تراجعاً في مساهمته في الناتج القومي رغم زيادته المتواضعة وانعكاس ذلك في تدني نصيب الفرد من الناتج الزراعي من متوسط 262.9 دولار إلى 249.2 دولار خلال الفترتين.

شهدت مجموعة الحبوب (القمح، الأرز والذرة الشامية) ومجموعة الدرنات (البطاطس) زيادة بطيئة في إنتاجها بينما حقق محصول البنجر السكري زيادة ملحوظة مقارنة بإنتاج قصب السكر خلال الفترتين. كما سجلت الخضر زيادة في إنتاجها ماعدا محصول الطماطم والذي كانت زيادته بطيئة، بينما تضاعف مستوي الإنتاج لمجموعة البذور الزيتية خاصة محصول الفول السوداني وعلى العكس من ذلك كان أداء مجموعة البقوليات (الفول البلدي، بطيئاً بحيث حافظت على مستوى إنتاجها تقريباً بين الفترتين.

أما المنتجات الحيوانية فقد كانت أفضل حالاً حيث سجلت جميعها زيادات إيجابية خلال الفترتين حيث حققت الأسماك أعلى نسبة زيادة في الإنتاج من بين تلك المجموعة إذ سجلت زيادة في إنتاجها من معدل نحو بلغ 1.49% في الفترة الأولى إلى معدل بلغ نحو 8.36 في الفترة الثانية.

بالرغم من زيادة المساحة الزراعية من حوالي 59.36 مليون هكتار في المتوسط إلى حوالي 67.01 مليون هكتار للفترتين على التوالي إلا أن تلك الزيادة لم تساهم في تعزيز التنمية الزراعية والإنتاج الزراعي حيث إن معظم الزيادة كانت في الأراضي المتروكة بخاصة في القطاع المطري، بينما شهدت قطاعات الزراعة المروية والمستديمة زيادات حقيقية في مساحاتها المزروعة.

شهدت التركيبة المحصولية بعض التغير في نسبها المساحية إلا أن مجموعة الحبوب ما زالت تعتبر من أهم المحاصيل في التركيبة المحصولية ولا زالت تشغل حوالي نصف المساحة المزروعة في الوطن العربي تقريباً، وقد سجلت بعض المحاصيل زيادات متفاوتة منها مجموعة البذور الزيتية، التبخر السكري، الطماطم، الدرنات، القمح، وسجلت بعض المحاصيل تدريبياً في مساحاتها النسبية وأهمها الذرة الشامية، الفول الجاف، القطن، الأرز، السمسم، هذا وقد حافظ محصول البصل الجاف وزهرة الشمس على مساحتهما النسبية بين الفترتين.

شهد القطاع المروي تطوراً في نظمه الإروائية وقد تضاعفت المساحة المزروعة بوسائل الري الحديثة من نحو 427 ألف هكتار إلى نحو 1.3 مليون هكتار تقريباً إلى جانب تبني نظم الزراعة العضوية والزراعة التطبيقية في مساحة 50 ألف هكتار تقريباً لزراعة القطن، الحبوب والخضر الفاكهة والنباتات الطبية والعطرية للمصادر بخاصة دول الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى زراعة مساحة 15 ألف هكتار تحت البيوت المحمية لصادرات الخضر وللأسواق المحلية.

تلاحظ زيادة استيعاب العمالة الزراعية في المساحة الزراعية وهذه الزيادة أدت إلى ارتفاع معدل البطالة المقنعة واستقرار متوسط إنتاجية العامل الزراعي في حدود 231.2 دولار في الفترة الأولى و 234.3 دولار في الفترة الثانية.

كل المحاصيل تقريباً سجلت زيادات في إنتاجيتها ولكن بمعدلات متفاوتة.

الباب الرابع:

تناول هذا الباب أهم التحولات النسبية والاتجاهين للسلع الزراعية الصادرة والعابرة للوطن العربي. وكما هو متوقع فإن التجارة الزراعية تمثل نسبة متواضعة من التجارة العربية الكلية حيث تقلصت من واقع 12.44% إلى 9.34 من إجمالي التجارة العربية بين الفترتين، وقد سجلت الصادرات الزراعية زيادة متواضعة من نحو 6.06 مليار دولار إلى حوالي 6.98 مليار دولار وكان معدل الزيادة أقل من معدل الزيادة في الواردات الزراعية والتي بلغت ما يقارب 21.25 مليار دولار ارتفعت إلى حوالي 27.59 مليار دولار للفترتين. وقد أدى ذلك التفاوت في حجم ومعدلات نمو الصادرات والواردات الزراعية إلى عجز مستمر في الميزان التجاري الزراعي للدول العربية ويعتبر العجز الغذائي المكون الأساسي لذلك العجز التجاري الزراعي.

شدد التركيب النوعي للصادرات الزراعية زيادات متفاوتة في الأهمية النسبية لمجموعة الألبان ومنتجاتها ومجموعة الزيوت النباتية (زيت الزيتون) السكر، البقول، السمسم، اللحوم الحمراء والبيضاء والطماطم والأرز، وفي الجانب الآخر تراجعت الأهمية النسبية لصادرات البطاطس، الخضر المحفوظة، الفاكهة، التمور الأبقار والجاموس الجبلي، الأغنام والماعز والبصل، القطن الشعر، البرتقال واليوسفي.

بالرغم من التراجع النسبي لصادرات البرتقال واليوسفي إلا أن التغيير الاتجاهي لها عكس انتعاشاً في صادراتها واستعارتها لأوضاعها التصديرية بأفضل عما كانت عليه سابقاً، وتشير اتجاهات صادرات القطن الشعر إلى التحول الايجابي خلال الفترة الثانية، بينما تباطأت صادرات الأرز رغم مضاعفة قيمة صادراتها كما تراجعت صادرات الأسماك رغم كونها من أهم سلع الصادر للوطن العربي.

تعتبر مجموعة الحبوب (القمح ودقيق القمح) من أهم واردات الدول العربية. وقد شهدت الفترتان المذكورتان ارتفاعاً في الأهمية النسبية لواردات الشعير والذرة الشامية مع تراجع الأهمية النسبية للقمح رغم زيادة وارداتها وتراجع استيراد دقيق القمح.

سجلت واردات الشاي والكاكاو والتبغ زيادات ملحوظة بينما سجلت واردات الزيوت النباتية تراجعاً في معدلها بإحلال جزء من واردات الحبوب الزيتية محلها وتناقص معدلات نمو واردات الدول العربية من الماشية الحية (الأبقار، الجاموس، الماعز والأغنام).

الباب الخامس:

هذا الباب تناول الانعكاسات التي ترتبت على تبني الإصلاحات الاقتصادية والانضمام لمنظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مجالات الإنتاج والتجارة الزراعية العربية بين الفترتين على النحو التالي:

في مجال السياسات والاستثمار الزراعي وتوظيف الموارد:

تركز اهتمام الدول العربية على تبني وتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي واتخاذ الترتيبات للانضمام لمنظمة التجارة العالمية ونتج عن ذلك إغفال قضايا التنمية والاستثمار الزراعي وتلقي الصدمات خاصة في القطاع الزراعي المطري لعدم قدرته على امتصاص آثار وتبعيات المستجدات الاقتصادية دون الإعداد لها من قبل الدول والمجتمعات الريفية بذلك القطاع. كذلك شهد القطاع الزراعي عملية انخفاض في نسبته المرصودة من الاستثمارات الزراعية إذ لم تتجاوز هذه النسبة 25% من الاستثمارات الكلية ما عدا في حالة سوريا، ومما يفاقم ذلك الوضع اعتماد الزراعة العربية على الأيدي العاملة ومحدودية استخدام الآلة والتقنات الحديثة الملائمة لطبيعة وظروف الزراعة في تلك الأقطار، ويرتفع هاجس انخفاض الإنتاجية في ظل الجهود المتواضعة لترقيه التقانات ونقلها والعمل على رفع مستوى الجودة للسلع الزراعية في بعض البلدان.

في مجال تنويع الصادرات الزراعية وتوسيع الأسواق الخارجية:

بالرغم من اهتمام الدول العربية بزيادة وتنويع الصادرات الزراعية إلا أن الصادرات الزراعية ما زالت محدودة في عدد من السلع أهمها الأسماك، الفاكهة، القطن، الخضر، الزيوت النباتية، السكر، الأرز، الطماطم، التمور، الأبقار الحية، اللحوم الحمراء ومنتجات الألبان والبيض في شكله الخام. وما زالت الدول العربية تعاني من عدم إمكانية النفاذ إلى الأسواق العالمية وتوسيع أسواقها بالرغم من إلزامها للعديد من الاتفاقات والبروتوكولات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف مثل اتفاقية الشراكة العربية الأوروبية، انضمام بعض الدول لعضوية منظمة التجارة العالمية.

في مجال التجارة الزراعية العربية البينية:

حققت بعض السلع الزراعية زيادة في تبادلها التجاري بين الدول العربية وتحول البعض الآخر من التبادل التجاري بين الدول العربية ويتم ذلك في إطار التجارة العربية البينية المتواضعة في ظل غياب التشريعات المنظمة للتبادل التجاري البيني وضعف تطور البنيات الأساسية بالإضافة إلى أحجام المؤسسات التمويلية العربية عن دعم التجارة البينية، ضعف توفر شبكات الاتصال وتبادل المعلومات التسويقية وغياب النظم الموحدة للمواصفات والمقاييس وعدم الإيفاء بالتزامات برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

في مجال الاكتفاء الذاتي:

مازالت الدول العربية في مجملها دول مستوردة للغذاء من القمح، الذرة الشامية، الأرز، الشعير، البطاطس، البقوليات، الفاكهة، اللحوم الحمراء والبيضاء، وقد خفضت الدول العربية من وراداتها من السكر، وحافظت على مستويات وارداتها من السكر والزيوت النباتية والشحوم الحيوانية.

في مجال الدعم المحلي المباشر وغير المباشر ودعم الصادرات:

في هذا الصدد تتوقع الدراسة أن تتصدر الدول العربية من الدعم الذي تقدمه الدول المتقدمة لسلعها الزراعية المنافسة ولسلع الصادرات بخاصة بعد أن قامت بعض الدول في تخفيض مخصصاتها من الدعم الزراعي نتيجة انضمامها لعضوية منطقة التجارة العالمية.

في مجال المعايير الصحية والصحة النباتية:

يتوقع أن تواجه الدول العربية الصعوبات في زيادة وتنويع صادراتها وانفاذها إلى الأسواق الخارجية نظير تطبيق بنود اتفاقية المعايير الصحية والصحة النباتية، وذلك لضعف القدرات الفنية والمؤسسية وقصور إمكاناتها عن توفير وإعداد السلع الزراعية للصادر ومن متطلبات وشروط هذه الاتفاقية.

في مجال النفاذ إلى الأسواق:

لاحظت الدراسة اهتمام الدول بالالتزام بإجراءات تخفيض التعريفة الجمركية والعمل على إزالة القيود غير الجمركية لوارداتها من السلع الزراعية والغذائية وإفساح المجال لها للنفاذ إلى الأسواق العربية ولكن في المقابل لاحظت الدراسة أيضاً ضعف إمكانات القدرات المحلية للإنتاج والتسويق الزراعي في الوطن العربي من الاستجابة والمواءمة مع الترتيبات التي تقدمها الدول المستوردة بدورها من الإزالة النسبية للمعوقات والحواجز الجمركية وغير الجمركية والتي تحد من نفاذ السلع الزراعية العربية إلى أسواقها.

في مجال اتفاقية حقوق الملكية الفكرية:

من تبعات اتفاقية الزراعة وتحديد التجارة الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية الحفاظ على الملكية الفكرية للابتكارات في مجال البحوث والتقانة ويلازم تنفيذ بنود اتفاقية حقوق الملكية الفكرية إنشاء المؤسسات والتشريعات المحافظة لتلك الحقوق وتتيح عن ذلك التزامات مالية إضافية تغير تأهيل الأجهزة المسؤولة والمعنية بحقوق الملكية الفكرية غير أنه

من فوائد الالتزام بتلك الاتفاقية تقديم التشجيع والحوافز للباحثين للابتكار والتطوير للقطاع الزراعي ونقله من التقليدية إلى الحداثة وتلبية متطلبات العصر.

الباب السادس:

اختص هذا الباب بإجراء التوقعات وتقديم الرؤية المستقبلية للقطاع الزراعي التجاري للدول الزراعية العربية وقد خرجت الدراسة بالنتائج والمقترحات التالية:

في مجال الإنتاج الزراعي:

استنتجت الدراسة أنه في ظل استمرار الوضع الزراعي على ما هو عليه واعتبار عام 2004 سنة للأساس فإن القطاع الزراعي سيشهد تدنياً في الناتج الزراعي، المساحات، وحدة العمل الزراعي ومتوسط نصيب الفرد من العائد الزراعي، وتفشي البطالة في ذلك القطاع بنهاية العام 2014.

وتتوقع الدراسة ارتفاع مستوى الإنتاجية لكافة المحاصيل الزراعية ما عدا الألياف ولكن بمعدلات متفاوتة مقارنة بمعدلات النمو السكاني للوطن العربي، فيتوقع أن ترتفع معدلات إنتاجية محاصيل الخضر، البذور الزيتية والسكر عن مستوى معدل النمو السكاني وأن تنخفض معدلات نمو إنتاجية مجموعة الحبوب، الدرنات، البقوليات، الفاكهة عن معدلات نمو السكان العرب.

في مجال التجارة الزراعية العربية:

توقعت الدراسة احتمال ارتفاع واردات المجموعات السلعية الزراعية من القمح، الذرة الشامية، البطاطس، البقوليات، البذور الزيتية، الخضر، الفاكهة، الشاي، اللحوم البيضاء، الألبان ومنتجاتها، البيض والأسماك بنسب متفاوتة.

كما توقعت الدراسة احتمال انخفاض واردات الوطن العربي من الشعير، السكر، الزيوت النباتية، الأبقار والجواميس الحية، الأغنام والماعز الحية، واللحوم الحمراء، كما تتوقع أن تتلاشى واردات الدول العربية من القطن الشعر.

وفيما يختص بالصادرات الزراعية فتتوقع الدراسة أن تتلاشى صادرات الدول العربية من البقوليات، البطاطس، الحبوب ما عدا الأرز، واحتمال ارتفاع الصادرات من مجموعة الخضر، القطن الشعر، السكر، الأبقار والجواميس الحية والألبان والبيض بنسب محدودة، كما توقعت الدراسة احتمال انخفاض صادرات البذور الزيتية، الزيوت النباتية، اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك.

وعليه فإن الاستنتاج العام للدراسة هو احتمال زيادة الواردات الزراعية وانخفاض الصادرات الزراعية خلال السنوات القادمة وذلك بناءً على الأداء المسترخي للقطاع الزراعي من جوانبه الإنتاجية والتجارية ومن الممارسات والتجارب التي مرت خلال السنوات العشر السابقة، وهذه النتيجة في مجملها لا تتسق مع الأهداف التنموية المنشودة للقطاع الزراعي العربي.

السياسات والآليات المقترحة لتعظيم الاستفادة من مستجدات التجارة الدولية والإقليمية:

التواجد الفاعل في المنظمات والمحافل الدولية:

اتخاذ الترتيبات الخاصة بالانضمام لهيئة الدستور الغذائي والمكتب الدولي للأوبئة الحيوانية والاتفاقية الدولية لحماية النباتات والتي تساهم في اندماج الدول العربية في كيانات القطاع التجاري العالمي الجديد.

كذلك اقترحت الدراسة ضرورة الانضمام لاتفاقية كيوتو لتنشيط ومواءمة الإجراءات الجمركية للاستفادة من إجراءاتها التنظيمية والإدارية خاصة فيما يتعلق بالمعاملات الجمركية للاستيراد والتصدير وتنظيم العبور بين الدول والتي تعاني منها معظم الدول العربية خاصة المتجاورة منها.

تعزيز القدرات التنموية العربية من منظور تكاملي:

في هذا الصدد اقترحت الدراسة تشجيع قيام المشاريع الزراعية المشتركة للقطاع الخاص والعمل على توفير المناخ الصالح للاستثمار الزراعي وربط المشروعات بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال علاقاتها بنظم الإنتاج والتجارة الزراعية في إطار تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الصادرات الزراعية وغيرها من الأهداف.

كذلك اقترحت الدراسة دعم وزيادة المخصصات الاستثمارية في البنية الزراعية والخدمات المساندة وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار الزراعي.

إعادة بناء وتأهيل وتشجيع التنظيمات غير الحكومية الداعمة للتنمية الزراعية:

تقترح الدراسة ضرورة مراجعة مواقف الضعف والترهل الإداري والتنظيمي للتنظيمات غير الحكومية وأهمها المنظمات التعاونية الزراعية، الاتحادات الزراعية والفلاحة والتي تأثرت سلباً بالإصلاحات الاقتصادية والعمل على تأهيلها على أسس جديدة تأخذ في اعتبارها توفير مضامين الاستقلال والابتعاد عن الاعتماد على الدعم الحكومي إلا في أضيق الحدود ولما يبرر ذلك وتشجيع قيام تنظيمات مستخدمي مياه الري، الجمعيات التسويقية والتصديرية والتي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بخاصة وسط صغار المنتجين الزراعيين.

تعزيز السياسات والآليات التي تحقق ترشيد استخدام المياه في الزراعة ورفع كفاءة نظم الري:

دعت الدراسة إلى العناية بالموارد المائية وصيانتها من التدهور والتلوث وتوفير الأطر التشريعية والتنظيمية لاستخداماتها وإدخال معايير إنتاجية الوحدة المائية من مياه الري ضمن معايير قياس كفاءة الإنتاج وفق التركيبة المحصولية الملائمة واحتياجاتها من المقننات المائية وتلبية متطلبات الصادر وتنافسية الوارد من السلع الزراعية.

الآليات المقترحة لتنفيذ السياسات المقترحة:

تقدمت الدراسة بثلاث آليات مقترحة لتحقيق أهداف السياسات المقترحة العالية وهي:

- مشروع إنشاء بنك لتمويل التنمية الزراعية العربية.
- مشروع برنامج عربي متكامل للمساعدات الفنية في مجال تفعيل مشاركة الدول العربية في النظام التجاري العالمي.

- إنشاء شبكة معلومات عربية لدعم التجارة الزراعية العربية البينية.

مشروع إنشاء بنك لتمويل التنمية الزراعية العربية:

تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتبني هذا المشروع ورفعه لأعلى المستويات للتصديق عليه بعد أن تضع له تصوراً متكاملاً يدفع بعجلة التنمية الزراعية والاستثمار الزراعي من منظور عربي مشترك. ويقترح أن يبدأ تمويل المشروع برأسمال مبدئي تشارك فيه كل الدول بخاصة النفطية ويقدر بنحو 3 – 5 مليارات دولار يمول بنسبة معينة من الزيادات الأخرى لأسعار النفط ـ ويقترح أن تلحق ثلاثة صناديق بالبنك وهي:

صندوق دعم مشروعات البنيات الأساسية و الخدمات المساندة في مجال الزراعة بتقديم القروض الميسرة للحكومات لمعالجة الاختناقات ورفع طاقات الإنتاج والتجارة الزراعية العربية.

صندوق تمويل مشروعات زراعية إنتاجية في مجال الحد من العجز الغذائي العربي وتقديم القروض الميسرة لتحالفات الأفراد والشركات العربية المشتركة لتنفيذ مشروعات لإنتاج الحبوب، البذور الزيتية، السكر، المنتجات الحيوانية من اللحوم الحمراء والألبان.

- صندوق تمويل وتنمية التجارة الزراعية العربية البينية:

ويساهم في تقديم القروض الميسرة والتسهيلات الائتمانية للأفراد والشركات العاملة في مجال التجارة للسلع الزراعية والغذائية.

- مشروع برنامج عربي متكامل للمساعدات الفنية في مجال تفعيل مشاركة الدول العربية في النظام التجاري العالمي:

يأتي هذا المشروع في إطار اقتراح وزارة التجارة والصناعة بسلطنة عمان ومراجعته من قبل منظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولي والأونكتاد وصندوق النقد العربي ويهدف هذا المشروع إلى تقديم الدعم الفني لرفع القدرات العربية التفاوضية وعلى تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والتفاعل مع متطلبات نظام لمنظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

- إنشاء شبكة المعلومات العربية لدعم التجارة الزراعية العربية البينية:

يهدف هذا المشروع إلى ترقية العمل التجاري الزراعي العربي والخروج به من النمطية إلى استخدام أحدث وسائل الاتصال لتوفير وتبادل المعلومات الخاصة بأسعار وتداول السلع الزراعية على نطاق الوطن العربي.

ويقترح أن تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية لتبنى المشروع وتنفيذه بالإسناد الفني والإداري من قبل منظمة الزراعة والأغذية العالمية، إتحادات الغرف التجارية والصناعية والزراعية، ويتضمن المشروع تكوين نقاط اتصال قطرية لجمع البيانات الخاصة بأحوال التداول السلعي لتحركات الأسعار والسلع وحالات الوفرة والندرة وإتاحتها للمستفيدين بطريقة سهلة الهضم تساعد على اتخاذ القرارات الصحيحة والخاصة بالإنتاج والتجارة الزراعية.

المقدمة

المقدمة

خلال الحقبة الزمنية المفصلية فيما بين الألفية الثانية والثالثة، أخذت تتبلور على الساحة العالمية ملامح مجموعة من التحولات والمستجدات وبخاصة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وقد وافق ذلك أيضاً تطورات هامة وغير مسبوقة في مجالات التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات. وقد أسفرت محصلة تلك المستجدات والتطورات عن تعزيز وتكريس التوجهات والمبادئ الليبرالية في مختلف المجالات، وبخاصة في مجالات الاقتصاد والتجارة الدولية.

في هذا الإطار العام واجهت النظم الاقتصادية العربية - كغيرها من الدول النامية - مناخاً عالمياً جديداً يفرض عليها إجراء العديد من التعديلات والموائمات الهامة والأساسية لتحقيق القدر المناسب من المواكبة والاتساق والتفاعل الإيجابي مع المجريات الاقتصادية والتجارية الدولية الجديدة. ولعل من أبرز ما يمكن رصده في هذا الإطار ما يتعلق بأمور ثلاثة رئيسية، يتمثل أولها في انخراط الدول العربية في برامج استهدفت إدخال تعديلات أساسية على المسارات والتوجهات الاقتصادية السائدة فيما عرف ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، والتي بدأت إرهاصاتها وخطواتها المبكرة في بعض الأقطار العربية منذ ثمانينات الألفية الماضية، ثم اتسعت دائرتها وتصاعدت وتيرتها في كافة تلك الأقطار خلال حقبة التسعينات.

وأما الأمر الثاني فيتمثل في سعي كل من الدول العربية للحاق بركب الأسرة الدولية في معاملاتها وعلاقاتها التجارية الجديدة تحت مظلة منظمة التجارة العالمية التي انطلق إعلان قيامها من مراكش في أبريل من عام 1994، وبدأت مباشرة نشاطها مع بداية عام 1995.

ويتمثل الأمر الثالث في قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كإطار للتكامل الاقتصادي العربي، حاولت الدول العربية من خلاله استدراك ما يبدو أنه قد تعثر أو تأخر من المحاولات في هذا الشأن، وذلك لمواكبة ما انتشر على الساحة الدولية من التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

وبطبيعة الحال فقد كان القطاع الزراعي العربي بأهميته وثقله النسبي في الاقتصاد العربي الكلي عرضة لمختلف تيارات التغيير ومؤثراته، كما كان ساحة تفاعلت على أرضها كافة العوامل والمتغيرات التي أفرزتها الإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية، وكذلك كافة الالتزامات والاستحقاقات التي فرضتها الاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية. فكيف أصبحت صورة القطاع الزراعي العربي بعد هذه الحقبة الغنية بأحداثها ومستجداتها، وما هي أبرز ملامح التغيرات والتطورات التي طرأت على هذا القطاع وفي أي اتجاه كانت. لاسيما بعد ما بلغت مراحل التدرج في تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية اكتمالها، وبعدما مرت على منظمة التجارة العالمية عشر سنوات منذ قيامها، وبعد ما قطعت برامج الإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية شوطاً كبيراً في مسيرتها.

من هذا المنطلق كان من المناسب، بل ربما من الضروري، أن يخضع القطاع الزراعي العربي في إطاره الكلي لنظرة فاحصة ودراسة تحليلية شاملة تكشف عن أبرز ملامح ما لحقه من التغيرات والتطورات، وبخاصة في نظمه الإنتاجية وفي علاقاته التجارية البينية وغير البينية، وتحليل أبعاد ومتضمنات تلك التغيرات في ضوء الغايات التنموية التي استهدفتها

البرامج الإصلاحية من جانب، والانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية من جانب آخر.

في هذا الإطار السابق، حرصت المنظمة العربية للتنمية الزراعية على أن تدرج في خطة عملها لعام 2005، وضمن برنامجها لرصد وتحليل واستشراف مستقبل أوضاع الزراعة العربية، مشروعاً لدراسة تحليلية لاتجاهات التجارة الزراعية العربية بعد عشر سنوات من قيام منظمة التجارة العالمية واكتمال منطقة التجارة الحرة العربية وتطبيق البرامج الإصلاحية الاقتصادية. وتهدف هذه الدراسة بصفة أساسية إلى ما يلي:-

- الوقوف على أهم التغيرات التي طرأت على أنظمة الإنتاج الزراعي والتراكيب المحصولية العربية.
- التعرف على أهم التغيرات التي لحقت بأوضاع واتجاهات التجارة الزراعية العربية وهيكلها السلعي.
- تحديد أهم المشاكل والمعوقات التي تجابه التجارة الزراعية العربية الكلية والبينية.
- وضع مقترحات وتوصيات تساعد على تعظيم المكاسب التنموية للدول العربية من تجارتها الزراعية الكلية والبينية.

وحتى تحقق تلك الدراسة أهدافها فقد استندت إلى مجموعة من الدراسات والتقارير القطرية التي وفرت لها جانباً من المعلومات والبيانات اللازمة، كما اعتمدت بشكل أساسي على قاعدة البيانات الإحصائية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وكذا بعض القواعد الإحصائية ذات العلاقة، منها القاعدة الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة. واستفادت الدراسة كذلك من العديد من الدراسات السابقة في المجالات ذات العلاقة، ومن التقارير التي تصدرها هيئات ومنظمات دولية وإقليمية.

وتتضمن الدراسة ستة أبواب يتناول أولها لمحة موجزة عن أهمية القطاع الزراعي العربي والإصلاحات الاقتصادية العربية. بينما يستعرض الباب الثاني الموقف الراهن للدول العربية من كل من منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وغيرها من الاتفاقيات التجارية الهامة. وفي البابين الثالث والرابع تتناول الدراسة بالتحليل طبيعة واتجاه التغيرات التي طرأت على كل من أنظمة الإنتاج الزراعي العربي والتجارة الخارجية الزراعية العربية. وتسعى الدراسة في الباب الخامس إلى تحليل ومناقشة الانعكاسات المترتبة على الإصلاحات الاقتصادية وأيضاً على عضوية منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال المؤشرات والنتائج التي تم التوصل إليها في الأبواب السابقة. ويعرض الباب الأخير من الدراسة التوقعات والرؤية المستقبلية لاتجاهات القطاع الزراعي العربي والتجارة الزراعية العربية في إطار منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة العربية. وكذلك بعض السياسات والآليات المقترحة لتعظيم الاستفادة من مختلف الاتفاقيات والمستجدات.

الباب الأول

القطاع الزراعي العربي والإصلاحات الاقتصادية

الباب الأول

القطاع الزراعي العربي والإصلاحات الاقتصادية

1-1 أهمية القطاع الزراعي العربي:

يمثل القطاع الزراعي العربي واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية العربية، ليس فقط من منظور القياسات الاقتصادية المجردة، وإنما أيضاً من المنظور الاجتماعي والبيئي ومن منظور علاقات الاعتماد المتبادل مع باقي القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى.

من منظور القياسات الاقتصادية لعام 2003 حقق القطاع الزراعي العربي ناتجاً محلياً إجمالياً يقدر بنحو 6.62 مليار دولار ليساهم بحوالي 9.2 % من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العربي. وحققت الصادرات الزراعية العربية حصيلة تقدر بنحو 8.2 مليار دولار تمثل ما يقرب من 3.1% من جملة قيمة الصادرات العربية. ومن المنظور الاجتماعي فإن الزراعة لا تزال تمثل مجال العيش والحياة لمجموع السكان الريفيين على امتداد الوطن العربي والذين تقدر أعدادهم بنحو 135.8 مليون نسمة يمثلون ما يقرب من 44.3% من مجموع السكان، كما توفر الأنشطة الزراعية فرصاً للعمل لما يقرب من حوالي 35.5 مليون فرد من القوة العاملة العربية، أي ما يعادل حوالي 31% من جملة القوة العاملة. ولا يزال الاعتماد الأكبر في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان يقوم على الإنتاج الزراعي المحلي العربي رغم تزايد الواردات من تلك الاحتياجات عاماً بعد آخر. وتمثل الأقاليم والمناطق الزراعية على امتداد الوطن العربي النطاق البيئي الأكثر ملاءمة للعيش والحياة والأكثر استيعاباً للغالبية العظمى من السكان، فضلاً عما يتميز به هذا النطاق من الثراء والتنوع الحيوي النباتي والحيواني على السواء. وأما بالنسبة للعلاقات المتبادلة بين الزراعة وما عداها من القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية الأخرى فيمكن القول أن الزراعة بمدخلاتها ومنتجاتها تمثل ركيزة محورية ترتبط بها وتعتمد عليها العديد من الأنشطة الاقتصادية التسويقية والتصنيعية والتحويلية والتجهيزية، وأنشطة التجارة والخدمات العامة.

ورغم الأهمية الحيوية للقطاع الزراعي العربي، إلا أنه يتسم بصفة عامة بالمحدودية في نطاقه والندرة في موارده الحيوية في معظم مناطقه وبخاصة المياه، فضلاً عن نظمه وأساليبه الإنتاجية التي تغلب عليها الأنماط التقليدية. ففي الوطن العربي تبلغ نسبة المساحة الزراعية إلى المساحة الكلية نحو 4.8% مقارنة بحوالي 11.6% على الصعيد العالمي. وتمثل المساحة الزراعية العربية حوالي 4.5% من جملة المساحة الزراعية في العالم، وهذه النسبة تكاد تقترب من نسبة سكان الوطن العربي إلى جملة سكان العالم (حوالي 4.65%). غير أن نسبة الأراضي الزراعية المروية في الوطن العربي تقل عن ذلك وتبلغ ما يقرب من حوالي 75-88% من جملة المساحات الزراعية المروية عالمياً. فالزراعة العربية تغلب عليها الزراعة المطرية (حوالي 80% من المساحات) حيث تتميز المنطقة العربية بندرة مواردها المائية التي تقدر بحوالي 259 مليار متر مكعب، يستغل منها لمختلف الاستخدامات حوالي 193 مليار متر مكعب، تختص الزراعة وحدها بما يقرب من 88% من هذه الكمية. وفق هذه التقديرات فإن متوسط نصيب الفرد في الوطن العربي من الموارد المائية يبلغ نحو 14% فقط من متوسط نصيب الفرد في العالم من تلك الموارد.

وعلى صعيد النظم والأساليب الإنتاجية الزراعية العربية، فبرغم ما تحقق من بعض أوجه ومجالات التحسن والتطور خلال العقود القليلة الأخيرة، إلا أن ذلك يظل محدوداً في نطاقه وضئيلاً في أهميته بالمقارنة بالأوضاع الزراعية العامة التي لا تزال تقليدية في نظمها وأساليبها وتقاناتها إلى حد بعيد.

2-1 الملامح الرئيسية للإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية الزراعية:

بالنظر إلى الخصائص والسمات العامة للزراعة العربية التقليدية، وبخاصة في جوانبها المتعلقة بندرة الموارد الرئيسية، وتخلف الأساليب الإنتاجية، وما اقترن بذلك بصفة عامة من محدودية الأداء العام وضعف معدلات النمو للقطاع الزراعي العربي، فقد أولتها السياسات الاقتصادية وخطط التنمية في مختلف الأقطار العربية اهتماماً خاصاً لاسيما في حقبة السبعينات والثمانينات من الألفية الماضية، فكان للحكومات والمؤسسات والهيئات العامة تدخلات كبيرة في تسيير شؤونها ووضع مخططاتها وبرامجها ومشروعاتها الإنمائية ودعم مرافقها وبنياتها التحتية وخدماتها المساندة، ساعية من وراء كل ذلك إلى بلوغ الأهداف المعلنة حول تحقيق الأمن الغذائي وفق مفاهيم الاكتفاء الذاتي والإحلال محل الواردات. غير أن ما أسفرت عنه تلك الحقبة من إخفاقات ملحوظة في بلوغ الأهداف المنشودة، وما صاحب ذلك من تنامي معدلات الزيادة في قيمة فاتورة الواردات الزراعية والغذائية، والإسراف في استخدام الموارد المائية المحدودة، والاستخدام غير الرشيد للأسمدة الكيماوية والمبيدات، كل ذلك وغيره ساعد على جعل القطاعات الزراعية العربية في مقدمة القطاعات التي طالتها برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي والتي بدأت في بعض الدول العربية منذ منتصف الثمانينات من الألفية الماضية، وتواصلت تلك البرامج واتسعت رقعة تطبيقها في كافة الدول العربية خلال حقبة التسعينات.

بصفة عامة يمكن القول أن الدول العربية جميعها قد طبقت على نحو أو آخر وبدرجة أو أخرى إصلاحات اقتصادية وتعديلات هيكلية، اختلفت ملامحها وتفاوت مدى عمقها وشموليتها وفق ظروف وطبيعة كل دولة ومدى حدة ما واجهته من مشاكل وأزمات. ويمكن التمييز في هذا الشأن بين أنماط ثلاثة من الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية، يتمثل أولها في الالتزام ببرامج محددة الإطار والأهداف والنطاق الزمني لتطبيق إصلاحات اقتصادية وتعديلات هيكلية بمساندة فنية ودعم تمويلي من جانب مؤسسات دولية أهمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وذلك على نحو ما جرى في دول مثل الأردن والجزائر ومصر والمغرب وموريتانيا.

وأما النمط الثاني فيتمثل في مبادرات ذاتية من جانب بعض الدول العربية للإصلاحات الاقتصادية والمواءمات مع المستجدات الدولية (كما هو الحال على سبيل المثال في كل من سوريا والسودان والعراق) دون مساندة أو دعم من المؤسسات الدولية سالفة الذكر. وقد تميزت الإصلاحات والتعديلات وفق هذا النمط بكونها أكثر تدرجاً وأقل حدة وعمقاً بالمقارنة بالنمط السابق.

وفي بعض الدول العربية ذات الخلفية الاقتصادية القائمة أصلاً على آليات السوق والمشروع الخاص، والتي لم تتوجه بدرجات ملحوظة نحو منهجية التخطيط المركزي وسيطرة المؤسسات الحكومية والعامة على المشروعات الإنتاجية والخدمية، فقد تبنت توجهات إصلاحية غير مباشرة تمثلت في صياغة سياسات تنموية جديدة أكثر توافقاً مع ما يجري على الساحة الدولية من متغيرات ومستجدات. وتعتبر دول الخليج العربي من الأمثلة التي يمكن أن تندرج تحت هذا النمط.

وفي مختلف الأحوال والأنماط من البرامج الإصلاحية والتعديلات الهيكلية فقد تمثلت أبرز عناصر ومجالات الإصلاح والتعديل التي لحقت بالقطاع الزراعي في الجوانب التالية:

- إعادة النظر في دور المؤسسات الزراعية العامة والحكومية، بما في ذلك التعاونيات الزراعية، وإعادة هيكلتها وإلغاء أوضاعها الاحتكارية.
- إعادة النظر في دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي والاتجاه نحو إلغائه أو خفضه أو ترشيده، بما في ذلك القروض الزراعية.
- إلغاء سياسة التسعير الرسمي للحاصلات الزراعية، وترك ذلك لآليات السوق.
- خصخصة الشركات والمشروعات الزراعية الحكومية.
- تبني إستراتيجيات وسياسات زراعية تعطي دوراً أكبر للقطاع الخاص وتطلق آليات السوق وقوى المنافسة، وتهتم بترشيد استخدام الموارد وبخاصة المياه.
- فتح باب التجارة الخارجية للحاصلات والمنتجات الزراعية أمام القطاع الخاص، وإلغاء احتكار الدولة له.
- تحرير العلاقات الإيجارية للأراضي الزراعية.
- تركيز دور الحكومة في مجالات البحث والإرشاد الزراعي وتطوير مؤسساتها وأجهزتها بالإضافة إلى دورها في التنظيم والمراقبة والتوجيه.

وقد اقترنت تلك المحاور الإصلاحية على مستوى القطاع الزراعي بمجموعة المحاور الإصلاحية الأشمل على مستوى الاقتصاد الكلي، وبخاصة ما يتعلق منها بمجالات تشجيع الاستثمار وتطوير السياسات الضريبية والجمركية في الاتجاه الداعم والمحفز لجذب الاستثمارات وتنمية الصادرات، إلى غير ذلك من المجالات التي شملت مختلف القطاعات بما فيها القطاعات الزراعية العربية.

ومن الملاحظ أن حقبة الإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية في مختلف الأقطار العربية قد تزامنت إلى حد كبير مع فترة مفاوضات الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) في جولتها الأخيرة في أورجواي التي امتدت ما بين عام 1986 وحتى أوائل عام 1994، وكأنما كانت تلك الإصلاحات والتعديلات بمثابة تهيئة الساحة في كل قطر من الأقطار العربية لتكون أكثر توافقاً وملاءمة مع الأوضاع الجديدة في مجال التجارة الدولية التي ستتمخض عنها جولة مفاوضات أورجواي، ومع الالتزامات والاستحقاقات التي تفرضها مختلف الاتفاقيات التي تضمنتها مقررات تلك الجولة. تستوي في هذا الشأن الدول العربية التي كانت أعضاء في الاتفاقية العامة (الجات) وأصبحت تلقائياً أعضاء مؤسسين للمنظمة العالمية، أو للدول العربية الأخرى التي سعت أو لا تزال تسعى للحصول على العضوية العاملة في تلك المنظمة التي بدأت أعمالها مع مطلع عام 1995.

وهكذا فإنه يمكن النظر إلى مرحلة التحولات الاقتصادية الهامة في الدول العربية وفق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وإلى قيام منظمة التجارة العالمية وتتابع انضمام الدول العربية إليها على أنها أحداث متكاملة - وإن بدت متتابعة - ضمن منظومة أكثر شمولاً لإعادة صياغة وبلورة الجوانب الاقتصادية والتجارية لنظام عالمي جديد. وفي إطار هذا النظام نضجت وتطورت بعض أشكال التكتلات الاقتصادية الإقليمية وفي مقدمتها السوق الأوروبية المشتركة التي تطورت إلى الاتحاد الأوروبي في قمة ماسترخت 1993. وقد كان للاتحاد الأوروبي وغيره من أشكال التكتلات الاقتصادية الإقليمية الناجحة أثرها البعيد في اتساع نطاق

تلك التكتلات الاقتصادية في مختلف مناطق وقارات العالم بدوله المتقدمة والنامية على السواء. وربما وجدت الدول العربية أنه من غير المناسب أن تتخلف أكثر من ذلك عن ملاحقة الركب، أو أنها قد اقتنعت مؤخراً بأهمية التكامل الذي لم تنجح في تحقيقه عبر صيغ ومحاولات متعددة منذ منتصف القرن الماضي، فما كان من قادة الدول العربية إلا أن قرروا في مؤتمر القمة بالقاهرة في يونيو (حزيران) 1996 تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية أن يسارع بإقامة منطقة عربية للتجارة الحرة. وبدوره اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 17 فبراير من عام 1997 قراره بالإعلان عن قيام تلك المنطقة لتدخل حيز التنفيذ مع بداية عام 1998 لتبلغ مرحلة إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل خلال عشر سنوات. وقد تم تخفيض هذه المدة إلى ثماني سنوات حيث تحررت التجارة العربية - بموجب اتفاقية هذه المنطقة- من الرسوم الجمركية مع بداية عام 2005.

وهكذا يمكن القول أن برامج الإصلاح الاقتصادي، وقيام منظمة التجارة العالمية، وقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تكاد تشكل العناصر الرئيسة في منظومة المتغيرات المتعلقة بالاقتصاد والتجارة الخارجية التي ساهمت بالدور الأكبر فيما طرأ على القطاع الزراعي العربي من تغيرات وتطورات، سواء باعتبارها - أو في جانب منها على الأقل- آثاراً ناجمة عن تلك العناصر، أو باعتبارها توجهات نحو الاتساق والمواءمة دفعت إليها محصلة السياسات الاقتصادية العامة والزراعية التي سادت المنطقة العربية في الحقبة الأخيرة.

1-3 أهم ملامح الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لقطاع الزراعة في بعض الدول العربية:

في ضوء بعض الدراسات والتقارير القطرية التي تم إعدادها لأغراض هذه الدراسة، يمكن عرض أهم ملامح البرامج والسياسات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في عدد من الدول العربية كنماذج لما جرى في المنطقة العربية عامة من تلك البرامج والسياسات.

1-3-1 المملكة الأردنية الهاشمية:

تمثلت أهم مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي في الأردن والتي بدأت في عام 1992 فيما يلي:

أ – في مجال إلغاء أو تخفيض الدعم:

- تقليص الدعم المقدم لمشتريات الحكومة من القمح والشعير بربط أسعارها بالأسعار العالمية.
- وقف شراء الحكومة للبذور بأسعار أعلى من سعر الوحدة السائد في السوق.
- إلغاء الدعم المقدم للخبز.
- وقف شراء البندورة لمصنع شركة أمبكو (شركة إنتاج وتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية) بأسعار أعلى من سعر السوق وتحمل الحكومة فرق السعر.
- تخفيض الدعم المقدم لأعلاف المواشي.
- تحرير أسعار المستهلكين لرب البندورة وزيت الزيتون والأرز والمعكرونة والدواجن واللحوم الطازجة المبردة وبيض المائدة والحمص والعدس والخضر والفواكه الطازجة.
- إلغاء احتكار شركة أمبكو لاستيراد البصل والبطاطا والتفاح والثوم.

ب – في مجال إلغاء أو تخفيف القيود على التجارة:

- السماح للقطاع الخاص باستيراد الأعلاف والسكر والأرز ولحوم الدجاج المجمدة واللحوم الحمراء وغيرها بعد أن كان ذلك مقصوراً على المؤسسات الحكومية.
- إلغاء القيود الكمية الإدارية على الصادرات الزراعية.
- إلغاء معظم القيود الكمية والإدارية على الواردات باستثناء زيت الزيتون ورب البندوره ولحوم الدجاج المجمدة.
- إلغاء دور المنظمة التعاونية كممثل حكومي للتعاونيات.
- إلغاء وزارة التموين التي كانت تحتكر استيراد بعض المنتجات وتقوم بتسعير السلع للمستهلكين.
- فرض سقوف جمركية تتراوح بين 30-35% على المستوردات من السلع الزراعية.

1-3-2 الجمهورية الجزائرية:

تمثلت أبرز ملامح الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي ذات الصلة بقطاع الزراعة فيما يلي:

- خصخصة قطاع الإنتاج الزراعي.
- إلغاء الاحتكار في مجال التموين بالمدخلات.
- حل العديد من الدواوين والتعاونيات التابعة للدولة.
- إلغاء دعم أسعار الإنتاج الزراعي ماعدا الحليب والقمح.
- استصلاح الأراضي الزراعية لزيادة المساحة.
- تطبيق برنامج تكييف أنظمة الإنتاج الزراعي بهدف، تخفيف آثار العوامل المناخية بخاصة منها الجفاف، باستبدال زراعة الحبوب في المناطق الجافة والقاحلة بالزراعات المقاومة لهذا المناخ، وبزراعة أشجار الفاكهة والكروم والزيتون.

1-3-3 المملكة العربية السعودية:

اتبعت المملكة سياسات زراعية تدعم وتعمق سياسة الحرية الاقتصادية التي تنتهجها من جهة، وتتواءم وتتواكب مع المستجدات الدولية الاقتصادية والتجارية من جهة أخرى، ومن أهم ما تم في هذا الإطار ما يلي:

- إعادة النظر في توزيع استخدامات الموارد المائية والتركيز في ذلك على المنتجات ذات الميزة النسبية.
- تقليص زراعات القمح التي تزيد عن حاجة الاستهلاك الوطني، بعد أن كانت تتلقى دعماً كبيراً من قبل الدولة.
- دعم البنيات الزراعية الأساسية وخدماتها المساندة.

- التخفيف التدريجي من حدة الدعم الموجه لبعض السلع الغذائية أو المحاصيل الزراعية والتحول نحو الإنتاج القائم على معايير اقتصادية.

1-3-4 جمهورية السودان:

في السودان جرت العديد من مراحل وعمليات التحول نحو الإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية، وفي هذا الإطار يمكن رصد الملامح العامة التالية:

- استبدال نظام القيود الكمية بالقيود السعرية وذلك باستخدام الرسوم الجمركية وتثبيتها أولاً ثم العمل على تخفيضها تدريجياً.
- إلغاء الضرائب نهائياً على الصادرات الزراعية اعتباراً من عام 2000.
- خفض الضرائب على واردات المدخلات الزراعية من 25% إلى 20% خلال التسعينات وأزيلت نهائياً مؤخراً.
- تم تخفيض التعريفات والرسوم على صادرات المنتجات الزراعية مع بداية التسعينات إلى 5% عدا القطن والصمغ العربي اللذين خفضت الضرائب عليهما إلى نحو 10%. وفي نهاية عام 1999 تم إلغاء ضرائب الصادرات عدا القطن والصمغ العربي اللذين خضعا لضريبة قدرها 7%.
- جرى تحرير الأسعار وتركها حرة في السوق لآليات العرض والطلب من غير تدخل حكومي، خاصة أسعار السلع الزراعية ماعدا سلعة الصمغ العربي التي ظلت تحت نظام تحديد السعر الأدنى من وزارة التجارة حفاظاً على حق المنتج الصغير.
- خرجت الدولة من العديد من المشروعات التي تم بيعها كلياً أو جزئياً للقطاع الخاص.
- تمت خصخصة مشاريع النيل الأبيض والأزرق وخصخصة شركة الحبوب الزيتية، وتم إشراك المزارعين في إدارة مشروع الجزيرة.
- تمت خصخصة بعض العمليات الزراعية مثل عمليات الرش بالمبيدات والكيماويات التي أوكلت إلى شركات القطاع الخاص.
- في مجال التمويل تم إدخال نظام السقوف الائتمانية في القطاع المصرفي وحدد سقف التمويل الزراعي ب 50 % من قيمة السقوف الممنوحة ثم خفض إلى 30 % وأصبح أقل من ذلك في السنوات الأخيرة وأنشئت البنوك المتخصصة في التمويل الزراعي مثل بنك المزارع وبنك الثروة الحيوانية وتم رفع رأسمال البنك الزراعي السوداني.
- في نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة تم تقليص العمالة في كثير من مؤسسات الدولة. وفي القطاع الزراعي تم خفض العمالة في المشروعات الزراعية الكبرى وعلى مستوى رئاسة وزارة الزراعة. كما تمت هيكلة جزء من الإدارات عن طريق تقليص مهام بعضها وتوسيع مهام البعض الآخر وإنشاء بعض الإدارات التي لم تكن موجودة تمشياً مع الوضع الجديد للتهيئة للدخول في عصر العولمة واقتصاديات عصر التكنولوجيا.

1-3-5 الجمهورية العربية السورية:

بدأت سوريا منذ عام 1987 بتعديل سياساتها في اتجاه التحرير التدريجي لاقتصادها وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في الفعاليات الإنتاجية والتجارية الداخلية والخارجية. وبعد عام 2000 تبنت الحكومة برنامجاً إصلاحياً متكاملاً يعزز تحرير الاقتصاد وتعزيز دور القطاع الخاص ودعم العلاقات والاتفاقيات الدولية والإقليمية بما في ذلك منطقة التجارة الحرة العربية. كم تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والتقدم بطلب انضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وفيما يخص القطاع الزراعي، فقد استهدفت البرامج الإصلاحية تطوير الإنتاج وتشجيع الصادرات وخفض الاستيراد. ويمكن عرض أهم ملامح السياسات الإصلاحية الزراعية في سوريا بما يلي:

- السماح للقطاع الخاص بتصدير واستيراد السلع الزراعية.
- تم اعتماد نظام التعريفة الجمركية المتناسقة بما يتوافق مع المعايير الدولية.
- تم إلغاء ربط الاستيراد بالتصدير والسماح باستيراد معظم المواد التي كان محظوراً استيرادها.
- إعفاء الصادرات الزراعية من ضريبة الإنتاج عند التصدير والسماح للمصدرين بالاحتفاظ بأرباح التصدير.
- تبسيط معاملات التصدير، والإلغاء التدريجي للمعوقات الاستيرادية غير الجمركية.
- في عام 2002 تم السماح للقطاع الخاص باستيراد الحبوب، وفي عام 2004 تم السماح للقطاع الصناعي الخاص باستيراد دقيق القمح للتصنيع وإعادة التصدير.
- تعديل تشريعات الصحة الحيوانية والنباتية وسلامة الغذاء لتتوافق مع المعايير الدولية لمنظمة التجارة العالمية والشراكة السورية الأوروبية.

1-3-6 جمهورية العراق:

تتمثل أهم جوانب ما جرى على الساحة العراقية من السياسات والبرامج ذات العلاقة بالإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية في القطاع الزراعي فيما يلي:

- الانسحاب الحكومي من النشاطات الإنتاجية (عدا الإستراتيجية منها والتي لا يقدم القطاع الخاص على القيام بها) وتركيز الجهود الحكومية على النشاطات البحثية والخدمية.
- تحويل نشاط التسويق الزراعي إلى القطاع الخاص.
- إلغاء إلزامية تسويق المحاصيل الإستراتيجية للدولة.
- رفع أسعار شراء المحاصيل الإستراتيجية استرشاداً بالأسعار العالمية.
- تحرير أسعار الفواكه والخضراوات والمنتجات الحيوانية.
- توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي وترك أسعارها وفق الأوضاع السوقية.

- إطلاق حرية القطاع الخاص في استيراد السلع ومستلزمات الإنتاج.
- أجراء إصلاحات مؤسسية وهيكلية.
- الحد من ملكية الدولة للأراضي الزراعية.
- زيادة دور المشاركة الشعبية والتنظيمات الفلاحية (منظمات المجتمع المدني).
- تقديم الخدمات الزراعية مقابل ثمن.
- توزيع الأدوار بين القطاعات العام والخاص والمختلط.
- تطوير الحركة التعاونية الزراعية ورفع الوصاية عنها.

وبصفة عامة فقد تبنت الدولة بعد تغيير النظام السياسي في العام 2003 نظام اقتصاد السوق وتنشيط دور القطاع الخاص.

1-3-7 سلطنة عمان:

في سلطنة عمان تمثلت أهم خطوات الإصلاح الاقتصادي، من حيث اتصالها بقطاع الزراعة، في إصلاح سياسات الدعم المباشر والتي كانت سائدة حتى عقد التسعينات من القرن الماضي لمعظم مستلزمات الإنتاج الزراعي. ونظراً لأن هذه الصور المختلفة من الدعم المباشر كان لها آثار سلبية عديدة فقد تم إلغاؤها وذلك بهدف تقوية المركز التنافسي للمزارع العماني عن طريق مزيد من الترشيد في استخدام الموارد الزراعية، بما يعود في النهاية بمنتج ذي جودة مناسبة وسعر تنافسي مناسب. وباعتبار أن ذلك يشكل التحدي الرئيسي لتكييف الزراعة العمانية مع الظروف الاقتصادية الدولية بعد انضمام السلطنة إلى منظمة التجارة العالمية.

كما تم الاستغناء عن الدعم المباشر للقطاع الزراعي بصور من الدعم غير المباشر وأهمها توفير القروض الحكومية الميسرة لتمويل المشروعات الزراعية الحديثة التي تعمل وفق آليات السوق. حيث تم إقرار برنامج للدعم المالي للقطاع الخاص، والذي بموجبه تقدم الحكومة القروض الميسرة بأسعار فائدة في حدود 25% أقل من أسعار الفائدة السائدة في السوق على أن تتحمل الحكومة فروق الأسعار، وكان لهذه السياسة الأثر الواضح في إقدام القطاع الخاص على القيام بالعديد من المشروعات الزراعية المتوسطة والكبيرة التي تعمل على أسس تجارية، خاصة في مجالات إنتاج الدواجن والزراعات المحمية.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية أيضا تمت خصخصة بعض المؤسسات العامة مثل الهيئة العامة لتسويق المنتجات الزراعية، ومصانع التمور.

1-3-8 دولة فلسطين:

لقد أحدث نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية العديد من التحسينات في البيئة الاقتصادية الفلسطينية من خلال إيجاد بيئة جديدة مواتية للنشاط الاقتصادي، ومواكبة ما يجري على الساحة الدولية من المستجدات والمتغيرات. ويدخل في هذا الإطار ما يلي:

- تواجد سلطة وطنية تعمل على إزالة الأنظمة التقييدية التي فرضها الاحتلال على مختلف الأنشطة التجارية.
- وضع قوانين وأنظمة جديدة لتشجيع الاستثمار وإزالة العديد من معوقات الاستثمار المحلي والأجنبي.

- إزالة القيود التي كانت مفروضة على البنوك الفلسطينية والعربية، وإنشاء سلطة النقد الفلسطينية التي أعادت تشكيل القطاع المالي.
- حدوث توسع كبير في النشاط الاقتصادي في القطاع العام والارتفاع السريع لعدد الموظفين لسد النقص في الخدمات العامة وصون الأمن العام وبالتالي التخفيف من حدة البطالة.

1-3-9 دولة قطر:

لا توجد في قطر قيود على الصادرات والواردات، وحتى القيود الجمركية فإنها تقل كثيراً عن الحدود المسموح بها في اتفاقيات التجارة الدولية. وإلى جانب ذلك فقد تم إصدار العديد من القوانين والتشريعات الاقتصادية والتجارية التي تواكب المستجدات العالمية مثل القوانين الخاصة بالملكية الفكرية والاستثمار الأجنبي وقانون الشركات التجارية كما تم كذلك إعطاء الأولوية للقطاع الخاص في مختلف الأنشطة وإشراك المواطن القطري في برامج الخصخصة.

1-3-10 جمهورية مصر العربية:

اشتمل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الزراعة المصرية والذي بدأ في عام 1987 على ما يلي:

- إلغاء نظام التركيب المحصولي الإجباري، أي تحديد المساحات المزروعة من المحاصيل الزراعية، والتحول إلى نظام التركيب المحصولي التأشيري.
- تم إلغاء الدعم المقدم إلى مستلزمات الإنتاج الزراعي (الأسمدة الكيماوية، البذور المحسنة، الأعلاف الحيوانية، المبيدات، الميكنة).
- إلغاء القيود على القطاع الخاص في مجال إنتاج وتوزيع واستيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي، ويشمل ذلك الأسمدة والمبيدات الكيماوية والتقاوي المحسنة.
- إلغاء الدعم المقدم لسعر الفائدة على القروض الزراعية.
- إجراء إصلاحات مؤسسية بالنسبة لبنك التنمية والائتمان الزراعي وتحويله من محتكر لتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي – حيث كان البنك هو الموزع الوحيد للأسمدة والمدخلات الزراعية الأخرى للمزارعين – إلى بنك لتمويل مشروعات التنمية الزراعية.
- إلغاء دعم سعر الصرف لاستيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي، وتم تعديل سعر الصرف للجنيه المصري بحيث يعكس قيمته الحقيقية في الاستيراد والتصدير.
- تطوير التشريعات الزراعية شاملاً ذلك إصدار قانون جديد للعلاقة الايجارية للأراضي الزراعية.
- إلغاء نظام التوريد الإجباري للمحاصيل الزراعية، وأصبح التوريد اختيارياً، وفي هذا الصدد صدر قانون في عام 1987 بإلغاء حصص وأسعار التوريد الإجباري للقمح والفول البلدي والعدس والسمسم وفول الصويا وغيرها، بينما تم إلغاء التوريد الإجباري للأرز اعتباراً من 1991.

- تحرير التجارة الداخلية للقطن وإعادة بورصتي البضاعة الحاضرة والعقود، وإنشاء إتحاد مصدري الأقطان بموجب قانون صدر في هذا الشأن في عام 1994.
- إزالة القيود على القطاع الخاص في مجال التجارة الخارجية للسلع الزراعية وإلغاء حظر التصدير والاستيراد.
- تحرير أسعار المحاصيل الزراعية التي كانت تخضع للتوريد الإجباري والتسعير الحكومي.
- قامت الحكومة المصرية في (سبتمبر 2004) بإدخال تخفيضات جديدة في معدلات التعريفة الجمركية على الواردات وكذا الرسوم على خدمات الصادرات. وقد تمت هذه التخفيضات من جانب واحد، أي ليس في إطار ترتيب تجاري مع أطراف أخرى. وقد أعلن أن التعريفة الجديدة – التي يمكن القول أنها تمت في إطار إحداث مزيد من الإصلاح الاقتصادي – تستهدف خفض أسعار السلع وحماية المستهلك فضلاً عن تنشيط التجارة والاستثمار.

1-3-11 المملكة المغربية:

تتلخص الملامح الأساسية للتدابير التي اتخذت على مستوى القطاع الفلاحي المغربي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي فيما يلي:

أ – في مجال التجارة الخارجية:

- البدء في تحرير قطاع الواردات منذ عام 1984 حيث ألغيت القوائم الخاصة بالمواد الممنوعة من الاستيراد. وتم تدريجياً حذف الرسوم المتصلة بالتصدير باستثناء الضريبة على القيمة المضافة.
- تم إلغاء احتكار مكتب التسويق والتصدير لعمليات تسويق وتصدير المواد الزراعية منذ عام 1985، وتم تنظيم مهنة التصدير في إطار عشر مجموعات من المصدرين، كما تم إحداث مؤسسة مستقلة مكلفة بمراقبة الجودة للمواد المصدرة. كما تم إلغاء المكتب الوطني للشاي والسكر الذي كان يحتكر استيراد هذه المواد.
- انضمت المغرب إلى الجات عام 1987 لتؤكد التزامها بمبادئ حرية التجارة، وأخذت في خفض الرسوم الجمركية على مراحل. وألغت رخص التصدير على غالبية السلع.

ب – في مجال التجارة الداخلية:

- تم تحرير أسعار السلع وتركها للآليات السوقية.
- تم إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعي وبخاصة الأسمدة والأعلاف الحيوانية والبذور.
- تخفيض الدعم الاستهلاكي للخبز والسكر والزيت ومنتجات الحليب، وإلغائه بالنسبة لبعض المواد.
- تخلي الدولة عن الأنشطة التي يمكن أن يضطلع بها القطاع الخاص.
- تمت خصخصة الخدمات البيطرية وكذلك معظم الشركات التي تتصل بشكل أو آخر بالقطاع الزراعي. وتحويل جانب من الأراضي المملوكة للقطاع العام إلى القطاع الخاص.

- تطوير وتحديث هياكل الصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

1-3-12 موريتانيا:

من أهم ملامح التوجهات الموريتانية نحو الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي في مجال الزراعة ما يلي:

- التوقف عن دعم سعر شراء الأرز المحلي، ووضع آلية للمحافظة على إنتاجه، وتوفير ظروف المنافسة بين الإنتاج المحلي والمستورد.
- تحرير أسعار بيع وشراء الحبوب.
- خصخصة وحدات تحويل الأرز وإلغاء احتكار استيراده.
- التوقف عن دعم المدخلات الزراعية وعن التوزيع المجاني للحبوب.

الباب الثاني
الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالزراعة والموقف العربي الراهن منها

الباب الثاني

الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالزراعة والموقف العربي الراهن منها

مقدمة:

نفذت معظم الدول العربية خلال التسعينات برامج للإصلاح الاقتصادي شملت القطاعات الزراعية (كما أسلفنا في الفصل السابق)، وفى إطار هذه البرامج تحولت مجريات الأمور الزراعية الإنتاجية والتسويقية من التدخل الحكومي إلى اقتصاد السوق بصورة تدريجية، ولكن بوتيرة متصاعدة، سعياً لمواكبة ما يجري على الساحة الدولية من أحداث ومستجدات ذات آثار هامة على الاقتصاد العربي والتجارة العربية عامة، وعلى القطاع الزراعي والتجارة الزراعية على وجه الخصوص. ولعل من أهم هذه الأحداث والمستجدات على الساحة العالمية قيام منظمة التجارة العالمية عام 1995، وعلى الساحة الإقليمية بدء تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 1998. وقد دخلت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT حيز التنفيذ إثر قيام منظمة التجارة العالمية WTO في أول يناير 1995 ودخل في عضويتها بعض الدول العربية، بينما ينتظر البعض الآخر الانضمام إلى هذه المنظمة. وقد تواكب ذلك مع انتظام الدول العربية في إطار تكتلات اقتصادية إقليمية سواء على المستوى العربي مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، أو على المستوى الإقليمي غير العربي مثل اتفاقيات الشراكة المتوسطية والتكتلات الأفريقية مثل الكوميسا وتجمع الساحل والصحراء.ومجلس التعاون الخليجي، والاتحاد المغربي العربي.

ولاشك أنه من شأن هذه المتغيرات جميعاً أن تحدث آثارها وانعكاساتها العميقة على الإنتاج الزراعي العربي من ناحية، وعلى أسواق المنتجات الزراعية من ناحية أخرى. وتتحدد طبيعة هذه الآثار سلباً أو إيجاباً من خلال محصلة تفاعل المتغيرات المذكورة مع مختلف السياسات الاقتصادية الجارية وتعديلاتها المتلاحقة، بما يضفي على هذه الآثار والانعكاسات طبيعة عامة وشاملة من حيث العوامل والأسباب والمتغيرات المسؤولة عنها والمؤدية إليها.

فبينما أدت برامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي إلى تحرير الأسواق الزراعية المحلية، ولو بدرجات متفاوتة من قطر إلى آخر، فقد أدى تنفيذ اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية إلى تحرير التجارة العالمية ولو بصورة جزئية حتى الآن ومن ثم الاتجاه نحو تحرير الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية، الأمر الذي ينعكس بدوره على أوضاع الأسواق الزراعية العربية. أما التكتلات الاقتصادية فرغم أنها تتيح درجة أكبر من التحرير على مستوى أسواق الدول المنخرطة في التكتل فيما بينها وبين بعضها البعض، فإنها في نفس الوقت تمثل محاولة لوضع بعض القيود على الدخول إلى أسواقها أمام بقية دول العالم خارج التكتل.

ونظراً لأهمية الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية فيما يتعلق بمتضمناتها وانعكاساتها على القطاع الزراعي العربي عامة والتجارة الزراعية العربية على وجه الخصوص، فسيجرى استعراض أهم هذه الاتفاقيات لا سيما من حيث الموقف العربي الراهن منها، ومن حيث التطورات الجارية في المفاوضات الخاصة بها.

2-1منظمة التجارة العالمية:

2-1-1 قيام منظمة التجارة العالمية (WTO):

بانتهاء الحرب العالمية الثانية، شهد العالم تغيرات هامة في بنيته الاقتصادية حيث بدأت الدول العظمى في وضع أسس للعلاقات الاقتصادية الدولية لمرحلة ما بعد الحرب. وقد كان ميلاد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير عام 1944، والتوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) عام 1947 بمثابة تدشين لنظام عالمي جديد. وكان الهدف الأساسي من التوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة هو: تحرير التجارة الدولية، ووضع القواعد التي تعمل على تنميتها بين الدول الأعضاء. وهذه الأهداف تختلف عن أهداف صندوق النقد الذي يهتم بوضع القواعد التي تحكم السياسات النقدية للدول، والبنك الدولي الذي يهدف بالأساس لمساعدة الدول المتعثرة في برامجها التنموية.

وقد شهدت اتفاقية الجات عددًا من التطورات عبر جولاتها التفاوضية المختلفة التي كانت بدايتها جولة مفاوضات جنيف عام 1947 ونهايتها جولة أورجواي التي اختتمت أعمالها في 15 أبريل1994 والتي تم الاتفاق فيها على إنشاء منظمة التجارة العالمية وفق ما تضمنته الوثيقة الختامية للجولة، والتي ورد في مادتها الأولى أن ممثلي الحكومات والجماعات الأعضاء في لجنة المفاوضات اتفقوا على إنشاء "منظمة التجارة العالمية". وقد حددت الوثيقة: نطاق عمل المنظمة، ومهامها، وهيكلها التنظيمي، وعلاقاتها بالمنظمات الأخرى، وطرق اكتساب العضوية.وبالفعل تم تنفيذ هذا الاتفاق بانطلاق المنظمة من ممارسة أعمالها مع بداية يناير 1995.

2-1-2 المبادئ التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية:

تقوم منظمة التجارة العالمية على عدد من المبادئ أهمها:

1. **مبدأ عدم التمييز**: وينطوي هذا المبدأ على عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المنظمة، أو منح رعاية خاصة لإحدى الدول على حساب الدول الأخرى. وبحيث تتساوى كل الدول الأعضاء في الجات في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية، فأي ميزة تجارية يمنحها بلد لبلد آخر يستفيد منها دون مطالبة باقي الدول الأعضاء.
2. **مبدأ الشفافية**: يقصد بهذا المبدأ الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية (التي تفتقر إلى الشفافية) أي أن تكون التعريفة محددة على أساس كمي إذا اقتضت الضرورة، وبذلك ينبغي على الدول التي يتحتم عليها حماية القطاعات الوطنية، أو علاج العجز في ميزان المدفوعات أن تلجأ لسياسة الأسعار والتعريفة الجمركية مع الابتعاد عن القيود الكمية مثل الحصص (حصص الاستيراد). ويرجع ذلك إلى أنه في ظل قيود الأسعار يمكن بسهولة تحديد حجم الحماية أو الدعم الممنوح للمنتج المحلي.
3. **مبدأ المفاوضات التجارية** :وهذا المبدأ معناه اعتبار منظمة التجارة العالمية هي الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات.
4. **مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية** :أي منح الدول النامية معاملات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة، وذلك بهدف دعم خطط الدول النامية في التنمية الاقتصادية وزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية.

5. **مبدأ التبادلية** :يقضي هذا المبدأ بضرورة قيام الدول الأعضاء بالاتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو تخفيضها، ولكن في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التبادلية؛ بمعنى أن كل تخفيف في الحواجز الجمركية أو غير الجمركية لدولة ما، لا بد وأن يقابله تخفيف معادل في القيمة من الجانب الآخر حتى تتعادل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة، وما تصل إليه المفاوضات في هذا الصدد يصبح ملزماً لكل الدول، ولا يجوز بعده إجراء أي تعديل جديد إلا بمفاوضات جديدة.

2-1-3 أهداف المنظمة:

الهدف الرئيس للمنظمة هو تحقيق حرية التجارة الدولية، وذلك بالقضاء على صور المعاملة التمييزية فيما يتعلق بانسياب التجارة الدولية، وإزالة كافة القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها أن تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول. ويقترن ذلك الهدف بعدد من الأهداف الأخرى التي تتمثل فيما يلي:

- رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء.
- السعي نحو تحقيق مستويات التوظف (التشغيل الكامل) للدول الأعضاء.
- تنشيط الطلب الفعال.
- رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي.
- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية.
- تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات.
- سهولة الوصول للأسواق ومصادر الموارد الأولية.
- خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.
- إقرار المفاوضات كأساس لحل المفاوضات المتعلقة بالتجارة الدولية.

2-1-4 منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي:

بسبب الدعم الكبير الذي تقدمه الدول المتقدمة للزراعة، والسياسات الزراعية التي تطبقها الكثير من الدول النامية، وارتباط الزراعة بالأمن الغذائي، فقد ظل التخوف قائماً من الشروع في تحرير تجارة السلع الزراعية، الأمر الذي تأجل معه النظر في ذلك حتى المراحل الأخيرة من جولة المفاوضات الأخيرة والتي أعقبها مباشرة إنشاء منظمة التجارة العالمية، أي جولة أوروغواي 1986- 1994 ولقد روعي في هذه المفاوضات أن تكون التزامات إصلاح التجارة الزراعية متساوية بين الأعضاء، كما نصت على ذلك الاتفاقية الزراعية، مع الاهتمام بالمصالح غير التجارية بما في ذلك الأمن الغذائي والحاجة إلى حماية البيئة، بالإضافة إلى منح معاملة خاصة للدول النامية والأقل نمواً المستوردة الصافية للغذاء لتلافي الآثار السلبية لتحرير التجارة عليها.

واتفاقية الزراعة في عمومها تستهدف العمل على إصلاح جوانب الاختلالات في هيكل التجارة الدولية في المنتجات الزراعية، وجعل السياسات الزراعية أكثر توجهاً نحو الأسواق وفق مجموعة من الضوابط التي تدفع في اتجاه دعم قدرة الدول الأعضاء للوصول إلي الأسواق خاصة فيما يتعلق بإلغاء الحواجز أمام الواردات، والعمل على إلغاء الدعم المحلي للزراعة،

والعمل على إلغاء دعم الصادرات. وقد حددت الاتفاقية المعدلات والنطاق الزمني لكل من الدول المتقدمة والدول النامية لخفض التعريفات الجمركية ومستويات الدعم المحلي ودعم الصادرات.

2-1-5 الأحكام الأساسية لاتفاقية الزراعة:

1- الأحكام بشأن الدعم المحلي:

تضمنت اتفاقية الزراعة نوعان من الالتزامات بشأن الدعم المحلي هما: الالتزام النوعي الذي يتصل بالدعم غير الخاضع للتخفيض، والالتزام الكمي الذي يتصل بالدعم الخاضع للتخفيض ضمن جداول التزامات الخفض المحددة.

أ) تدابير وسياسات الدعم غير الخاضعة لالتزامات التخفيض وتشمل:

- سياسات الصندوق الأخضر في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وتشمل الخدمات العامة (البحوث والإرشاد والتدريب ومكافحة الآفات وخدمات التسويق والترويج والبنية التحتية، ومخزونات الأمن الغذائي والمعونة الغذائية المحلية).
- المدفوعات المباشرة للمنتجين في الدول المتقدمة والدول النامية وتشمل: المدفوعات المباشرة للمنتجين، ودعم الدخل غير المرتبط بالإنتاج، وبرامج تأمين مستوى الدخل وشبكات الأمان الاجتماعي، والمساعدات في حالة الكوارث، وخطط التأمين على المنتجين في حالة التقاعد أو فقدان الموارد، ومساعدات الاستثمار، والبرامج البيئية، وبرامج المساعدات الإقليمية.
- التدابير الإنمائية: وهذه تخص الدول النامية كمعاملة تفضيلية لها، حيث تستثنى من التزامات الخفض تدابير الدعم المباشر وغير المباشر الذي يهدف إلى تشجيع التنمية الزراعية والريفية ضمن برامج التنمية في البلدان النامية. ويشمل ذلك كلاً من دعم الاستثمارات، دعم مستلزمات الإنتاج لعموم المنتجين قليلي الدخل أو قليلي الموارد، الدعم لتشجيع تنويع الإنتاج بهدف الإحلال محل زراعة المخدرات.
- سياسات وتدابير الصندوق الأزرق في الدول المتقدمة والدول النامية، وتشمل المدفوعات المباشرة التي تقدمها من خلال برامج الحد من الإنتاج شريطة أن تكون هذه المدفوعات قائمة على أساس:
  - مساحة محددة أو إنتاجية محددة.
  - 85 % أو أقل من مستوى الإنتاج في فترة الأساس.
- استثناءات الحد الأدنى: بالإضافة لما تقدم من استثناءات، تستثنى أيضاً من التزامات الخفض تدابير وسياسات الدعم الأخرى (إذا لم تتجاوز قيمة الدعم الحدود المسموح بها) وذلك على النحو التالي:
  - دعم منتج معين بما لا يزيد عن 5% من إجمالي قيمة الإنتاج من هذا المنتج في الدول المتقدمة و10% من قيمة إنتاج المنتج في الدول النامية.
  - الدعم غير النوعي للمنتجات بما لا يزيد على 5% من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي الكلي في الدول المتقدمة و10% من قيمة الإنتاج الكلي في الدول النامية.

ب) أشكال الدعم الخاضعة لالتزامات التخفيض:

تخضع أشكال الدعم الأخرى (غير الأشكال المستثناة من التخفيض) إلى التزامات بالتخفيض لكل منها وفق نسب محددة، تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، كما تختلف في كل منها أيضاً المدى الزمني (عدد السنوات) التي يتم خلالها تنفيذ هذا الالتزام. فالدعم المحلي يخفض بنسبة 20% خلال ست سنوات في الدول المتقدمة، وبنسبة 13% خلال عشر سنوات في الدول النامية، ودعم الصادرات تخفض قيمته بنسبة 36% خلال ست سنوات في الدول المتقدمة، وبنسبة 24% خلال عشر سنوات في الدول النامية. وتختلف الكميات المشمولة بالدعم التي يجري عليها التخفيض فتبلغ 21% في الدول المتقدمة، بينما تبلغ 14 % في الدول النامية. هذا وتستثنى الدول الأقل نمواً من التزامات خفض الدعم كما هي مستثناة من التزامات خفض التعريفات الجمركية.

2- الأحكام بشأن دعم الصادرات:

جاءت المادتان 8 و9 من اتفاقية الزراعة لتنظم موضوع دعم الصادرات، حيث نصت المادة 8 على تعهد الدول الأعضاء بعدم تقديم دعم للصادرات لا يتفق مع أحكام اتفاقية الزراعة ولا يتفق مع جدول الالتزامات الخاص بالبلد العضو.

وحددت المادة 9-1 أن من أشكال الدعم الذي يقدم للصادرات إعانات تخفيض تكاليف التسويق بما في ذلك تكاليف المناولة والتجهيز والنقل وتخفيض رسوم النقل والشحن الداخليين للصادرات عن مثيلاتها للشحنات المحلية.

3- الوصول للأسواق: وقد جرى تنظيمها في المادة 4 وفقاً لما يلي:

فيما يخص قواعد تنظيم إلغاء الحواجز غير الجمركية وربط الرسوم الجمركية:

بعد أن تم الاتفاق على حظر الحواجز غير الجمركية أمام تجارة السلع الزراعية بشكل مبدئي عام، تم الاتفاق أيضاً بين الدول الأعضاء على وضع حد أقصى لمستويات التعريفة الجمركية تلتزم الدول بها في جداولها الخاصة ولا يجوز لها بعد ذلك رفعها.

وقد كان متاحاً لبعض الدول الربط عند مستوى أعلى من التعريفة الحالية بينما لم يكن متاحاً للبعض الآخر لأسباب منها أنها لم تكن من الدول المتعاقدة في الجات قبل تأسيس منظمة التجارة العالمية، أو أنها كانت محكومة بظروف خاصة لم تسمح لها بربط تعريفَتها على مستوى أعلى كما هو الحال بالنسبة للأردن الذي كان ملتزماً بتعريفة لا تزيد على 30% بمفردها أو عن 50% مع الرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادي المنفذ بموافقة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والذي بدأ تنفيذه منذ العام 1989.

فيما يخص حصص التعريفة الجمركية:

أدت تعريفَة الحواجز غير الجمركية، أي تحويلها إلى تعريفة جمركية مكافئة لها، إلى ارتفاع التعريفات الجمركية المربوطة. الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى إعاقة التجارة إلى حد كبير. وللحيلولة دون ذلك فقد تم وضع مفهوم الحد الأدنى كأحد قواعد الوصول إلى الأسواق المشار إليها في قواعد تنظيم الحواجز غير الجمركية.

وقاعدة الحد الأدنى بمفهومها البسيط تتيح للدولة الاستيراد من المنتجات التي جرت تعريفَتها بما نسبته 3% من الاستهلاك المحلي في السنة الأولى و5% في نهاية فترة التنفيذ أي في عام 2000 للدول المتقدمة وفي عام 2004 للدول النامية، وهذا في حال إذا ما كانت الكمية

المستوردة من هذه المنتجات في الفترة 1986- 1988 (وهي فترة الأساس) أقل من النسب المذكورة. أما إذا كانت كمية المستوردات أعلى من هذه النسب فيجري التقيد بها تحت قاعدة ضمان الفرص الحالية للوصول للأسواق.

4- التدابير الوقائية الخاصة باتفاقية الزراعة (المادة 5):

تشمل التدابير الوقائية بشكل عام كل ما ورد من مواد في اتفاقية الجات والاتفاقيات المفسرة لها، بما فيها التدابير الوقائية الخاصة التي وردت في اتفاقية الزراعة، والتي يمكن تطبيقها لمواجهة الزيادة المفاجئة في كمية المستوردات أو الانخفاض الحاد في أسعارها إلى المستوى الذي تسمح به قواعد التدابير الوقائية.

5- المعاملة الخاصة والتفضيلية:

وردت أحكام هذه المعاملة في اتفاقية الزراعة متضمنة ما يلي:

- الاعتراف بالمعاملة الخاصة والتفضيلية كجزء أصيل من اتفاقية الزراعة.
- التزام البلدان المتقدمة بإتاحة فرصة أكبر أمام المنتجات الخاصة للبلدان النامية للوصول إلى أسواقها.
- الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات السلبية التي قد تنجم عن برامج الإصلاح.

2-1-6 اتفاقية التدابير الوقائية Agreement on Safeguard Measures (ASM):

تتصل هذه الاتفاقية بتطبيق المادة 19 من اتفاقية الجات (1994) التي تهدف إلى الحيلولة دون الاستغلال غير النزيه لقواعد وأحكام حرية الوصول (النفاذ) للأسواق خصوصاً في المرحلة الأولى من تطبيق هذه الأحكام. وهي وإن وضعت للاستفادة منها من قبل جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، إلا أنها تعتبر أكثر أهمية للدول النامية والأقل نمواً التي تعتبر حساسة أكثر من غيرها للاستغلال غير النزيه لحرية الوصول للأسواق.

وقد تم إقرار هذه الاتفاقية قبل اتفاقية الزراعة لاستخدامها في مجال تجارة السلع غير الزراعية، إلا أنها أصبحت سارية بالنسبة للسلع الزراعية لاحقاً، رغم أنها تضمنت أحكاماً خاصة بالسلع الزراعية فيما يعرف بالتدابير الوقائية الخاصة (مادة 5 من اتفاقية الزراعة). ذلك أن أحكامها ضرورية للسلع الزراعية في حال لم تعالجها الأحكام المتصلة بالتدابير الوقائية الخاصة.

وتتضمن اتفاقية التدابير الوقائية أربع عشرة مادة تتناول حسب الترتيب: أحكام عامة، الشروط، التحري، تحديد الأضرار البالغة الخطورة والتهديدات، تطبيق التدابير الوقائية، تدابير الحماية المؤقتة، دوام وإعادة النظر في تدابير الوقاية، مستوى الامتيازات والالتزامات الأخرى، الدول النامية، الأعضاء، التدابير القائمة قبل المادة 19، حظر وإزالة تدابير معينة، الإبلاغ والتشاور، الإشراف، تسوية النزاعات.

2-1-7 اتفاقية مكافحة الإغراق Agreement on Anti-Dumping (ADP):

تمثل هذه الاتفاقية تطبيق المادة 6 من الجات 1994. وتهدف الاتفاقية إلى إلغاء أثر الممارسات التجارية غير المنصفة التي يمارسها المصدرون، وبالتحديد المنافسة غير المشروعة التي تنشأ عندما يتسبب المصدرون في إغراق السوق المستورد. وقد وضعت لتطبيقها على السلع كافة بما فيها السلع الزراعية.

ويعتبر المنتج إغراقي إذا كان سعر السلعة في البلد المستورد أقل من سعرها في البلد المصدر ضمن ظروف التجارة العادية. (مادة 3).

ولا يمكن فرض إجراءات منع الإغراق إلا بعد التثبت بشكل قاطع من حدوث الضرر بسبب منتجات إغراقية مستوردة (مادة 1).

وتتناول المادة 3 تحديد الخطر المادي على المنتجات المحلية مثل الزيادة الكبيرة في الواردات، وتأثير الواردات على الأسعار المحلية، وتضافر عوامل مجتمعة تؤدي إلى استنتاجات بأن أضراراً أكيدة ومؤثرة ستحدث إذا لم تتخذ إجراءات للحماية.

وقد حددت المادة السابعة من هذه الاتفاقية إجراءات الحماية بعد ثبوت الإغراق وحصول الضرر والعلاقة السببية بينهما. واشترطت عدم البدء بتطبيق إجراءات الحماية المؤقتة ما لم تكن ضرورية وبعد ستين يوماً من بدء التحقيقات. وأتاحت المادة 8 للجهات المسببة للإغراق تقديم تعهدات بمراجعة أسعارها أو وقف التصدير بأسعار إغراقية، أما طبيعة إجراءات الحماية فقد حددت المادة 9 بشأنها قاعدتين لفرض الغرامات على الإغراق، أولهما أن فرض الغرامات أمر اختياري، والثانية أن قيمتها تساوي أو تقل عن هامش الإغراق. وتسمى الغرامات بـ (رسوم مكافحة الإغراق)، وإذا حصلت بأعلى من هامش الإغراق يُرد الزائد في فترة 12-18 شهراً.

2-1-8 اتفاقية معايير الصحة والصحة النباتية Sanitary and Phytosanitary Measures (SPS):

دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بعد انتهاء جولة أوروغواي وإعلان قيام منظمة التجارة العالمية في مطلع العام 1995 لغايات تطبيقات الأمن الغذائي وتنظيم حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات من كافة المخاطر، وإعداد القواعد الفنية واعتمادها ومطابقتها وضمان ألا تستخدم معايير الصحة والصحة النباتية لإعاقة تجارة السلع الزراعية والغذائية.

ويحق بموجب الاتفاقية للدولة العضو اتخاذ الإجراءات الصحية اللازمة لحماية الإنسان والحيوان والنبات بحسب شروط الاتفاقية، وإلى الحد الضروري لتأمين هذه الحماية، وعلى أساس المبادئ العلمية والأدلة الكافية. وعلى ألا يؤدي تطبيق هذه الإجراءات إلى إقامة قيود مقنعة على التجارة الدولية. وأيضاً على أساس غير تمييزي بين الدول المختلفة.

ويتعين على إجراءات الحماية توافقها مع المواصفات الدولية، وإذا ما كانت أعلى منها فيتوجب إثبات الحاجة إليها على أساس علمي.

وعلى الدولة المصدرة أن تثبت للدولة المستوردة أن إجراءاتها تحقق لها الحماية المطلوبة (مبدأ التكافؤ مادة 4). وتنظم المادة 5 شؤون تقييم المخاطر وتحديد مستوى الحماية الصحية المناسبة للإنسان والحيوان والنبات. وتتيح المادة 6 استثناء بعض المناطق داخل الدولة من تطبيق الحماية الصحية إذا ثبت خلوها من الآفات والأمراض. أما المادة 7 فتتضمن مبدأ الشفافية حيث تفرض على الدول الأعضاء إشعار الأعضاء الآخرين بمتطلباتها الصحية، وتعيين نقاط استعلام للاستجابة والرد على المتطلبات وتبادل المعلومات.

أما إجراءات التحكم والرقابة والمصادقة فقد نظمتها المادة 8 لتضمن سرعة إنجاز هذه العمليات لضمان وفاء السلع المستوردة بالمتطلبات الصحية. وأكدت المادة 9 على ضرورة

مساعدة الدول لبعضها البعض في مجالات المشورة والتدريب والبحث والتكنولوجيا إلى جانب العون المادي خصوصاً للدول النامية.

وقد نصت الاتفاقية على معاملة خاصة وتفضيلية للدول النامية والأقل نمواً بالسماح بوجود مرونة لإدخال التدابير الصحية، وبإعطائها سنتين إضافيتين كمهلة لتطبيق الاتفاقية أي حتى العام 2006، وخمس سنوات للدول الأقل نمواً.

2-1-9 اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية (TRIPs):

تعتبر اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPs) في إطار منظمة التجارة العالمية أكثر اتفاقية تم التوصل إليها شمولاً وأهمية؛ على أساس متعدد الأطراف سواء لما تغطيه من مجالات، وما تتضمنه من أحكام، وما تضمه من دول أعضاء، أو ما توفره لأول مرة في هذا المجال من آلية لتسوية المنازعات.

وقد تم التوصل إلى هذه الاتفاقية من خلال مفاوضات مكثفة ومعقدة في جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وشهدت المفاوضات تبايناً شديداً بين مواقف الدول المتقدمة التي كانت تسعى إلى أن توفر الاتفاقية أقصى درجات الحماية لأصحاب حقوق الملكية الفكرية، ومواقف الدول النامية التي كانت تصر على ضرورة ضمان التوازن بين ما يتم توفيره من حماية لحقوق الملكية الفكرية وحماية المصلحة العامة واحتياجات المجتمع وتسهيل انسياب التكنولوجيا. وفي النهاية، ومن خلال حلول توفيقية وتنازلات ذات مغزى قامت بها الدول النامية، وتنازل أقل حجماً في طموح الدول المتقدمة، تم إقرار هذه الاتفاقية التي تضمنت فترات انتقالية تفاوتت طبقاً لمستوى النمو الاقتصادي السائد في الدول الأعضاء، وغطت الاتفاقية مختلف أنواع حقوق الملكية الفكرية: حق المؤلف والحقوق المرتبطة به، العلامات التجارية، التصميمات الصناعية، براءات الاختراع، الدوائر المتكاملة، المعلومات غير المفصح عنها (الأسرار التجارية).

وتنسحب مجالات تطبيق هذه الاتفاقية على القطاع الزراعي من جوانب عديدة، سواء فيما يتعلق بحقوق الملكية والعلامات التجارية لمستلزمات الزراعة وبخاصة الأسمدة والكيماويات والمخصبات، أو فيما يتعلق بما تتضمنه الاتفاقية من حقوق لمربي النباتات عند إنتاج واستنباط أصناف جديدة، أو ما تتضمنه أيضاً من حقوق خاصة بالدلالات الجغرافية من حيث تحديد المنشأ المكاني أو الجغرافي للسلع أو المنتجات أو ارتباط الجودة بهذه المنشأ. إلى غير ذلك من المجالات.

2-1-10 الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات General Agreement for Trade in Services (GATS):

انتهت جولة مفاوضات أورجواي بالتوصل إلى مجموعة من الاتفاقات التي تحكم قواعد السلوك التجاري لأعضاء منظمة التجارة العالمية (WTO) التي تم إنشاؤها في 1995/1/1 ومن بين مجموعة هذه الاتفاقات التي تم التوصل إليها "الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات. وهذه أول اتفاقية متعددة الأطراف تضع قواعد لتلك التجارة، وهي من بين الاتفاقات الإلزامية التي يتعين على أعضاء منظمة التجارة العالمية قبولها ضمن حزمة الاتفاقات التي تشرف عليها هذه المنظمة.

وتحقق هذه الاتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول الأعضاء وقد أخذت بمبدأ التحرير التدريجي، وذلك بأن تدون الدول في جداولها التزاماتها القطاعية الخدمية المفتوحة أمام موردي الخدمة الأجانب للدخول إلى الأسواق الوطنية، على أن تقدم في إطار المفاوضات المستقبلية مزيداً من التحرير عن طريق تحسين شروط الدخول إلى الأسواق، أو إضافة خدمات جديدة بجداول الالتزامات. وقد حققت هذه الاتفاقية إلى حد كبير هدف استقرار وتأمين التجارة الدولية في الخدمات.

ويشمل نطاق الاتفاقية كافة الخدمات القابلة للاتجارTradable Services. وقد قسمت هذه الخدمات إلى اثني عشر(12) نشاطاً خدمياً رئيسياً من بينها قطاع النقل وخدمات الأعمال والتوزيع وغيرها. وحيث إن قطاع النقل يعتبر أحد القطاعات الخدمية المهمة التي تتناولها هذه الاتفاقية الدولية، ونظراً لما لقطاع النقل من دور مهم في تنمية حركة التجارة العربية البينية فقد أولت الحكومات والمنظمات العربية المختصة هذا القطاع أهمية كبيرة في تحرير التجارة والتركيز عليه من أجل زيادة انسياب السلع العربية ضمن إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

2-1-11 موقف الدول العربية من عضوية منظمة التجارة العالمية:

بلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (150) عضواً بحلول شهر كانون أول (ديسمبر) من عام 2005 من بينها إثني عشر دولة عربية تم انضمامها كأعضاء عاملين بالمنظمة في فترات زمنية مختلفة وذلك على النحو التالي:

مملكة البحرين	1995/1/1
مملكة المغرب	1995/1/1
دولة الكويت	1995/1/1
تونس	1995/3/29
جيبوتي	1995/5/31
موريتانيا	1995/5/31
جمهورية مصر العربية	1995/6/30
دولة قطر	1996/1/13
الإمارات العربيّة المتّحدة	1996/4/10
المملكة الأردنية الهاشمية	2000/4/11
عُمان	2000/11/9
المملكة العربية السعودية	2005/12

وبالإضافة إلى تلك الدول، هناك دول عربية أخرى لكل منها صفة العضو المراقب، غير أنها تعتبر في مراحل متقدمه من التفاوض من أجل الانضمام كأعضاء عاملين. وهذه الدول تشمل كلاً من لبنان، الجزائر، السودان، اليمن، وقد حصلت كل من العراق وليبيا حديثاً على صفة العضو المراقب توطئة للدخول في مفاوضات من أجل الانضمام لاحقاً كأعضاء عاملين.

وأما بالنسبة لسوريا فقد تقدمت بطلب الانضمام للمنظمة في عام 2001، وتم استلام الطلب في الاجتماع الوزاري في كانكون عام 2003 ولم يتم بعد إنشاء فريق العمل الخاص بإجراءات الانضمام. مع العلم بأن سوريا هي إحدى الدول المؤسسة لاتفاقية الجات في عام 1947 لكنها انسحبت منها عام 1948 لأسباب سياسية. كما تقدمت دولة فلسطين بطلب مماثل

للانضمام إلى المنظمة وفيما عدا ما تقدم تظل كل من والصومال وجزر القمر خارج إطار المنظمة العالمية حتى الآن.

2-1-12 المفاوضات الجارية بشأن الزراعة في إطار منظمة التجارة العالمية:

في إطار منظمة التجارة العالمية فإن المفاوضات لا تتوقف بشأن مختلف القضايا ذات العلاقة باهتمامات المنظمة، وبخاصة ما يطرحها ويثيرها الدول الأعضاء. وتعتبر الاجتماعات الوزارية التي تعقد سنوياً محفلاً مهماً لإثارة وطرح ومناقشة مختلف القضايا، والتصديق على ما يجري الاتفاق بشأنه من القرارات أو التعديلات أو الأحكام. وفضلاً عن ذلك يجري تشكيل لجان ومجموعات عمل ذات طبيعة متخصصة لدراسة بعض القضايا وطرح المقترحات أو مشروعات القرارات على المنظمة وجمعيتها العمومية. وتلعب التوازنات الإقليمية ومجموعات الدول ذات المصالح المشتركة دوراً مهماً في عملية المفاوضات ودعم أو معارضة بعض القضايا المطروحة.

وفيما يتعلق باتفاقية الزراعة، فقد كان من المتفق عليه سلفاً منذ بدء سريان الاتفاقية مع قيام منظمة التجارة العالمية عام 1995، أن تدخل الدول الأعضاء في جولة مفاوضات جديدة في نهاية عام 1999 للنظر في ما آلت إليه تطورات العمل بالاتفاقية، واستمرار عمليات الإصلاح المستهدفة.

وقد شهد المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية بكانكون (سبتمبر 2003) زخماً في طرح الدول الأعضاء للقضايا ذات العلاقة بالمسألة الزراعية ضمن قضايا ومسائل أخرى. وتواصلاً وبناءً على ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر الدوحة (نوفمبر 2002) وبخاصة بشأن إدخال تحسينات جوهرية لدخول الأسواق، وخفض جميع أنواع دعم الصادرات بهدف إلغائها تدريجياً، وكذلك الخفض الجوهري لأنواع الدعم المحلي المشوه للأسواق والتجارة. غير أن اختلاف وجهات النظر بين مجموعات الدول وبخاصة الاتحاد الأوروبي والدول النامية (مجموعة العشرين) أدت إلى إخفاق مفاوضات كانكون.

لم تتوقف المناقشات والمفاوضات بشأن القضايا الزراعية التي طرحتها جولة الدوحة، والتي أخفقت بشأنه جولة كانكون. ففي يوليو (تموز) 2004 تمكنت الدول أعضاء المنظمة من التوصل إلى اتفاق لإعادة الزخم إلى مفاوضات جولة الدوحة، وذلك بعد ما يقارب عشرة الأشهر من توقفها بعد الإخفاق الذي مني به المؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة والذي عقد في كانكون في المكسيك في أيلول/سبتمبر 2003.

وكان نتيجة المشاورات التي جرت بين الأعضاء حتى شهر مايو(أيار)2004 قد حددت نهاية شهر يوليو 2004 موعداً نهائياً للتوصل إلى اتفاق إطار على الموضوعات التي ستشكل صفقة أو اتفاق تؤدي إلى نجاح الجولة سميت "بصفقة يوليو".

أهم ملامح اتفاق صفقة يوليو والتي صدرت بقرار من المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بتاريخ 31 تموز/يوليو 2004:

1- تركيز الاتفاق على دفع مسيرة المفاوضات في مجالات خمسة هي: الزراعة، والنفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية، وموضوعات التنمية، والخدمات، وتسهيل التجارة. أما بقية الموضوعات المنبثقة عن إعلان الدوحة كالملكية الفكرية وتسوية المنازعات وقواعد منظمة التجارة العالمية والبيئة، فقد أعاد الاتفاق التأكيد على ضرورة استمرار المفاوضات بشأنها.

2- تمديد موعد انتهاء جولة مفاوضات الدوحة الذي كان محدداً بتاريخ 1 يناير 2005 إلى أجل غير مسمى، وعلى الأقل حتى انعقاد المؤتمر الوزاري السادس للمنظمة، والذي سيعقد في هونغ كونغ في ديسمبر 2005، بذلك أعطى القرار للدول الأعضاء المرونة الكافية للاستمرار في التفاوض بعيداً عن الإرباك الناجم عن قصر الفترة الزمنية المتبقية، وبذلك تكون جولة المفاوضات تلك قد تبعت سابقتها (الأورجواي) التي استمرت لسبع سنوات.

3- تضمن الاتفاق إطاراً للمفاوضات المستقبلية حول الزراعة من خلال ملحق مطول خاص بذلك، جاء بعد مداولات استمرت عدة أشهر بين مجموعات الدول الأعضاء. وقد ترك الإطار العديد من المسائل الشائكة للاتفاق عليها خلال المفاوضات المقبلة حول المجالات الثلاثة التي تشكل الأساس في مفاوضات الزراعة وهي: الدعم المحلي ودعم الصادرات والنفاذ إلى الأسواق.

- ففي مجال النفاذ إلى الأسواق، ترك للمفاوضات التوصل إلى تحديد عدد فصول التعريفَة التي ستخضع للتخفيض، وتعريف الفئات التعريفة، وكذلك دور سقوف التعريفَة في معادلة التخفيض بالنسبة للسلع ذات الحساسية.
- أما في مجال الدعم المحلي للقطاع الزراعي فقد تم الاتفاق على إجراء تخفيض على الدعم المحلي الكلي، وربط سقوف مستويات الدعم المسموحة ضمن ما يسمى بالصندوق الأزرق الذي سيخفض في السنة الأولى بنسبة 20%، ويعفي الاتفاق الدول النامية من إجراء تخفيض على الدعم الأدنى المسموح به والموجه لمساعدة المزارعين الفقراء.
- أما في مجال دعم الصادرات، فقد تناول الاتفاق بنوداً لضبط هذا النوع من الدعم وتخفيضه لكن دون تحديد تاريخ معين لإنهائه.
- كما عني الاتفاق باهتمامات بعض الدول الأعضاء غير التجارية ضمن مفاوضات الزراعة، كالتنمية الريفية والأمن الغذائي كمعايير لتحديد المنتجات الخاصة بالدول الأعضاء النامية والتي ستتم معاملتها بشكل خاص وتفضيلي ضمن معادلة التخفيض الجمركي في النفاذ إلى الأسواق.
- أما الدول الأقل نمواً فقد خرجت باتفاق ينص على عدم قيامها بتقديم أية التزامات جديدة في مجال النفاذ إلى الأسواق، سواء للمنتجات الزراعية أو غير الزراعية أو الخدمات، بينما طلب منها ربط المزيد من بنود التعريفَة الجمركية خلال المرحلة المقبلة.

4- فيما يخص النفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية، فقد كان هو الأمر الأصعب في المفاوضات حيث تضمن الاتفاق ملحقاً خاصاً عبارة عن النص المرفوع للمؤتمر الوزاري الخامس في كانكون والمعروف بـ "نص ديربيز Derbez text " مع بعض التعديلات على أساليب المفاوضات بهذا الشأن، إلا أن هذا الملحق يعتبر أكثر ملاحق الاتفاق عمومية وغموضاً حيث اشتمل بشكل جزئي على تحديد لبعض عناصر العمل المستقبلي حول تلك الأساليب ذات العلاقة بهذا الشأن، ويعود مرد ذلك لعدم رغبة العديد من الدول الأعضاء بالالتزام قبل ملاحظة التقدم الذي سيطرأ على مفاوضات الزراعة.

5- أما بخصوص موضوع القطن، فقد تم الاتفاق على تضمينه ضمن مفاوضات الزراعة وليس كمسار مستقل كما كانت تطالب به الدول الإفريقية المنتجة للقطن. مع منحه الأولوية في العمل، وعهد إلى مدير عام المنظمة أن يتشاور مع المنظمات الدولية ذات العلاقة بالتنمية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول الجوانب التنموية للقطن لمساعدة تلك الدول النامية المنتجة له.

ولقد اعتمدت الدول العربية سياسات للاندماج في النظام التجاري متعدد الأطراف والاستفادة منه، وكما ذكر في بداية هذا الباب، فإن من بين 22 بلداً عربياً هناك 11 بلدا هي أعضاء في منظمة التجارة العالمية، و7 بلدان في طريقها إلى الانضمام، وقد استضافت الدول العربية مؤتمرين وزاريين ناجحين للمنظمة، وهما مؤتمر مراكش للأطراف المتعاقدة في الجات عام 1994، والذي اختتمت به جولة أوروجواي، ومؤتمر الدوحة في عام 2001، والذي أطلق مفاوضات الدوحة.

وتتمتع الدول العربية بسند قوي في مفاوضات الدوحة، ومن ثم فإنها تحتاج إلى تحديد أولويات اهتماماتها بوضوح، وتعيين الاستراتيجيات المناسبة للتقدم صوب أولوياتها في المفاوضات، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الوصول إلى نتائج طيبة في المؤتمر الوزاري السادس للمنظمة.

ولأجل ذلك فقد عقد وزراء الاقتصاد والتجارة العرب المؤتمر الوزاري المصغر في عمان في 28 من شهر أيلول من العام 2005 والذي يهدف إلى تنسيق المواقف العربية قبيل الاجتماع الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ بشأن جملة من القضايا الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك.

وركز الاجتماع على التقدم الذي أحرزه برنامج عمل الدوحة، والإنجازات التي تحققت حتى قبيل انعقاد مؤتمر المنظمة في هونغ كونغ نهاية العام الحالي، وذلك لتحقيق أهداف الألفية المتعلقة بالتنمية.

أما الهدف الأساسي من انعقاد المؤتمر فهو تنسيق مواقف الدول العربية حول قضايا سيتم طرحها في الاجتماع الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية.

ومن أبرز الجلسات التي انعقدت في هذا الاجتماع، تلك التي دارت حول المفاوضات في القطاع الزراعي، قضايا التنمية، التسهيلات التجارية، قطاع الخدمات، الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، المفاوضات حول بعض القواعد المتبعة في المنظمة.

وجدير بالذكر بأنه وخلال إعداد هذه الدراسة تم عقد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية وذلك في هونج كونج خلال الفترة 13-2005/12/18 وقد توصل المؤتمر في الساعات الأخيرة وبعد مناقشات طويلة ومضنية كادت أن تؤدي إلى فشله من إصدار بيانه الوزاري بموافقة جميع الدول. وقد احتوى البيان على حزمة شبه متوازنة من الإجراءات ، بالإضافة إلى نصوص توفيقية ساعدت إلى حد ما في تقارب الفجوة مابين مواقف الدول النامية وما بين مواقف الدول المتقدمة وذلك بالنسبة لبعض الموضوعات المعلقة والتي شهدت خلافات عديدة قبل وأثناء إنعقاد المؤتمر.

ومن الأمور المهمة - التي توصل إليها المؤتمر - ذات العلاقة بالقطاع الزراعي بشكل مباشر وغير مباشر ما يلي:

1. الزراعة:

- وافقت الدول الأعضاء على وقف دعم الصادرات الزراعية بنهاية العام 2013، على أن يجري العمل على تحديد أسلوب المفاوضات بنهاية ٣٠ أبريل 2006 وأن يتم تقديم جداول الالتزامات بموعد أقصاه نهاية يوليو 2006 مع النظر في وضع آلية وقاية خاصة للدول النامية. وجدير بالذكر أن هذا النص قد شمل كافة أشكال الدعم التصديري سواء الذي يقدم على شكل دعم مالي أو تلك التي تقدم بشكل ممارسات ذات أثر مماثل للدعم).
- وفيما يتعلق بالائتمان التصديري فقد تم الاتفاق بأن يتم تقديمه على أساس التمويل الذاتي دون التدخل الحكومي، بالشروط العادية للسوق ولفترات استرداد قصيرة المدى.
- تم التأكيد على إعفاء الدول النامية من الالتزام بتخفيض الدعم المحلي المشوه للتجارة الذي تقوم بتقديمه لمنتجيها الزراعيين. كما تم الاتفاق على السماح للدول النامية بتضمين أنواع جديدة من الدعم المحلي الذي يخدم مصالحها بالإضافة إلى الأنواع المسموح بها حالياً، على أن يتم الاتفاق على تلك الأنواع في فترة لاحقة من المفاوضات.
- وفيما يتعلق بوضع التزامات على أنشطة شركات الاتجار الحكومي. فقد تم الاتفاق على مد الالتزامات المقرر فرضها على عمل شركات الاتجار الحكومي العاملة في مجال التصدير لتشمل الأنشطة الاحتكارية.
- كما تم الاتفاق على أن يتم الانتهاء من الالتزامات المقرر فرضها على ائتمانات التصدير والمعونات الغذائية وشركات الاتجار الحكومي بنهاية شهر أبريل 2006، مع وضع أحكام خاصة لمراعاة مصالح الدول الأقل نمواً والدول المستوردة الصافية للغذاء.
- وفيما يتعلق بفرض التزامات على المعونات الغذائية بشكل يحول دون استخدامها للإحلال التجاري محل صادرات الدول الأخرى، فقد تم الاتفاق على فرض التزامات على منح المعونات الغذائية العينية، وعمليات التحويل النقدي، وأنشطة إعادة التصدير مع مراعاة مصالح الدول المتلقية للمعونات.
- السماح باستمرار العمل بأحكام المادة 9-4 التي تتيح للدول النامية منح دعم تصديري لخفض تكاليف التسويق والشحن والنقل المحلي والدولي، لمدة 5 سنوات من الوقت المقرر لإنهاء الدعم التصديري ككل أي إلى عام 2018.
- السماح للدول النامية باستخدام آلية وقاية تتيح لها رفع تعريفاتها الجمركية في حال زيادة كمية الواردات أو انخفاض أسعارها.
- السماح للدول النامية بحرية اختيار المنتجات الخاصة التي تستثنيها من التزامات التخفيض الجمركي المرتفعة.

2. القطن:

- تم الاتفاق على أن توضع نهاية لدعم الصادرات المشوهة لتجارة القطن بنهاية عام 2006.
- إلغاء الجمارك والحصص المفروضة من قبل الدول المتقدمة على صادرات الدول الأفريقية الأقل نمواً والدول المصدرة الصافية للقطن بدءاً من السنة الأولى للتطبيق.

- تخفيض الدعم المحلي المشوه للتجارة والذي يتم منحه لمنتجي القطن بشكل أكثر طموحاً من ذلك التخفيض الذي سيتم انتهاجه بالنسبة لبقية السلع في إطار مفاوضات الزراعة وبمعدلات أسرع، مع منح أولولية في التفاوض للوصول إلى حل بشأن هذه النقطة.
- فيما يخص المساعدات التنموية لقطاع القطن تم الاتفاق على ضرورة إيجاد آلية لحل مشكلة انخفاض الدخول في قطاع القطن والمساعدة في نقل التكنولوجيا اللازمة لتطوير قطاع القطن في الدول الأفريقية الأقل نمواً والدول المصدرة الصافية للقطن.

3. النفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية:
- توصل الاجتماع إلى الاتفاق على أساليب أو آليات المفاوضات، بموعد أقصاه نهاية أبريل 2006 وأن تقدم جداول الالتزامات بنهاية يوليو 2006 ، والنظر في المبادرات على أساس طوعي بين الأطراف المهتمة، إضافة إلى إعطاء الدول النامية حق تحديد المنتجات الحساسة.

4. تسهيل التجارة :

بهذا الخصوص تم الاتفاق على الالتزام بما جاء في الملحق" دال "من حزمة يوليو. وفيما يتعلق بالمعاملة الخاصة و التفضيلية اتفق على قيام الدول الأعضاء بتأمين دخول البضائع والمنتجات إلى أسواقها بدون رسوم جمركية و لا نسب حصص بنهاية العام 2008 على أبعد تقدير، وذلك لما لا يقل عن 97% من المنتجات القادمة من دول أقل نمواً.

وجدير بالذكر أن ملف الزراعة وعلى الرغم ما تم تحقيقه من تقدم خلال الاجتماع ما زال مفتوحاً على العديد من الاحتمالات في ظل اختيار مدة خفض الدعم التصديري للسلع الزراعية بمهلة أقصاها 2013.

2-2 منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

2-2-1 قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

لعل من أهم الأحداث التي شهدتها الساحة العربية في النصف الثاني من عقد التسعينات، هو الإعلان عن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات تبدأ من أول يناير(كانون الثاني) 1998.

ففي فبراير(شباط) 1997، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية القرار رقم 1317 د.ع 59 بتاريخ 1997/2/19 تنفيذاً لقرار القمة العربية المنعقد في القاهرة في يونيو(حزيران) 1996 المتضمن الإعلان عن إقامة هذه المنطقة، ووافق المجلس في نفس القرار على البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، متضمناً الأسس والقواعد والآليات التنفيذية والبرنامج الزمني للتخفيض في الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على كافة السلع العربية ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية، وصولاً لإزالتها بالكامل في نهاية عشر السنوات، والتي تعتبر بمثابة فترة انتقالية تقوم الدول الأعضاء خلالها بتكييف أوضاعها لتتواءم مع متطلبات وشروط إقامة هذه المنطقة للتجارة الحرة.

ونظراً لتوفر الإرادة السياسية المتمثلة في قرار قمة القاهرة، فقد اعتبرت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية المبرمة في إطار جامعة الدول العربية عام 1981، كإطار قانوني لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية،للإسراع من قيامها دون الدخول في خضم التعديلات والتشريعات وإجراءاتها المعقدة والطويلة، وبالتالي فإن الدول العربية الأعضاء في هذه الاتفاقية يمكنها تلقائياً أن تصبح أعضاء في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية. أما الدول غير الأعضاء فإن عليها أولاً الانضمام إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لكي يتسنى لها الدخول في منطقة التجارة الحرة العربية وتلتزم بتطبيق البرنامج.

2-2-2 الوضع الراهن لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

بلغ عدد الدول العربية الأعضاء في البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في بداية عام 1999، أي في العام الثاني لهذا البرنامج، أربع عشرة دولة تشمل كلاً من: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية التونسية، الجماهيرية الليبية، المملكة المغربية، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية اللبنانية، الجمهورية العراقية، جمهورية مصر العربية.

ثم انضمت لاحقاً في أزمنة مختلفة كل من الجمهورية الموريتانية، والجمهورية العربية اليمنية، والصومال، وجمهورية السودان، ودولة فلسطين. كما صادقت الجزائر على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في نوفمبر عام 2004 تمهيداً لدخولها إلى البرنامج التنفيذي للمنطقة الحرة، ولم يبق من الدول العربية خارج إطار تلك المنطقة سوى دولتي جيبوتي وجزر القمر لكونهما غير موقعتين أصلاً على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

وتمشياً مع أهداف إقامة هذه المنطقة الحرة والخاصة بمراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من دول الاتفاقية، وخاصة تلك الأقل نمواً والتي تمنح لها معاملة تفضيلية، فقد تم تمديد فترة إلغاء الرسوم الجمركية للبلدان العربية الأقل نمواً، وأصبحت هذه الفترة تنتهي في نهاية عام 2010 بدلاً من عام 2005 كما لا تتقيد هذه البلدان بالنسب المحددة في المبادئ العامة للبنرامج التنفيذي بل لها اختيار ما تراه مناسباً لأوضاعها بغية الوصول إلى التعريفة الصفرية، ويسري هذا الاستثناء حالياً على السودان واليمن وفلسطين. وبهذا الصدد قرر السودان تخفيض رسومه الجمركية بنسبة سنوية قدرها 20% لمدة خمس سنوات ابتداءً من مطلع عام 2005. ونظراً لخصوصية فلسطين المتعلقة بالأوضاع المالية والاقتصادية الصعبة للشعب الفلسطيني، قررت الدول العربية إعفاء صادرات المنتجات الفلسطينية إليها فوراً وبالكامل من الرسوم الجمركية دون إلزام فلسطين بتطبيق الإعفاءات الجمركية على المنتجات العربية الواردة إليها.

وتجدر الإشارة إلى أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تختلف عن برامج التعاون العربي الاقتصادي التي سبقتها، وذلك لكونها حققت برنامجاً تنفيذياً يحدد الواجبات والمسؤوليات للدول الأعضاء على أساس واقعي منذ البداية، كما أنها تميزت ببرنامج زمني يحدد الالتزامات الناشئة عنها.

وتأتي أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من كونها توفر نوعاً من التوازن بين التكامل الاقتصادي العربي من خلال فتح الأسواق العربية، والانفتاح في ذات الوقت على الاقتصاد العالمي، ومع مختلف التكتلات التجارية الدولية العملاقة وخاصة الاتحاد الأوروبي، كما أنها تمثل بداية عملية واقعية نحو توحيد الأسواق العربية الذي سيؤدي إلى إقامة مشاريع

للتنمية الصناعية والزراعية والقطاعات الأخرى لمواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وسوف تعزز المنطقة عوامل الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب وتدفع بمعدل تدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء، وتجذب الاستثمارات المباشرة من الخارج، وتحقق الاستفادة من مزايا كبر حجم الأسواق العربية، وتشجع قيام استثمارات عربية مشتركة، وتستقطب مشاريع نقل التكنولوجيا مما يساهم في عملية النمو والتنمية العربية التي ستؤدي في النهاية إلى تحقيق السوق العربية المشتركة.

2-3 اتفاقيات أخرى:

في إطار سعي كل من الدول العربية نحو إعادة صياغة علاقاتها الاقتصادية والتجارية في ضوء ما يجري على الساحة الدولية من متغيرات ومستجدات، وما تستهدفه من وراء ذلك من تعظيم المنافع الممكنة وتدنيه الأضرار المحتملة من تلك العلاقات، فقد سعت هذه الدول إلى عقد اتفاقيات اقتصادية وتجارية ثنائية أو متعددة الأطراف مع غيرها من الدول العربية أو غير العربية ذات الأهمية في علاقاتها التجارية والاقتصادية. وتتعدد هذه الاتفاقيات غير أنه يمكن عرض أهمها فيما يلي:

2-3-1 اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية:

فيما يتعلق بالإجراءات التجارية التي طبقتها الدول العربية في إطار انخراطها في ترتيبات تكامل اقتصادي إقليمي، فقد اهتمت معظم الدول العربية بالدخول في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية. وفي إطار هذه الشراكة فقد تم عقد اتفاقيات الشراكة الأوروبية مع أثني عشرة دولة متوسطية منها ست دول عربية هي الأردن ولبنان ومصر والمغرب وتونس، وسوريا (والتي وقعت الاتفاقية بالأحرف الأولى في نهاية عام 2004). وقد عقدت بالفعل اتفاقات شراكة أوروبية مع كل من تونس والأردن ومصر والمغرب، وبالنسبة لكل من سوريا ولبنان فرغم التوصل إلى الصيغة النهائية للاتفاقية إلا أنها لم يتم إقرارها بعد. ومن المتوقع أن يستغرق التصديق عليها من البرلمانات المعنية نحو سنتين اعتباراً من تاريخ إقرارها.

ومن المعروف أن اتفاقيات الشراكة الأوروبية حررت فقط تجارة السلع الصناعية ولم تحرر تجارة السلع الزراعية بين الاتحاد الأوروبي والدول الضالعة في الشراكة، بيد أنها عملت على تحسين التفضيلات التجارية التي كانت مطبقة بين الاتحاد وهذه الدول في إطار اتفاقات التعاون الاقتصادي منذ السبعينات حيث زادت كميات الحصص التي من المنتجات الزراعية يمكن تصديرها إلى أسواق الاتحاد معفاة من الجمارك في عدد من السلع، واتسعت الفترات الزمنية (أو النوافذ) المسموح بالتصدير خلالها بالنسبة للبعض الآخر من السلع وأضيفت سلع جديدة لم تكن تتمتع بهذه التفضيلات في البروتوكولات السابقة.

2-3-2 اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية (إعلان أغادير):

وقعت هذه الاتفاقية في عمان عام 2003 لكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد. وهي تجمع كلاً من الأردن وتونس ومصر والمغرب وذلك على قاعدة ما يجمعها معاً كدول في منطقة التجارة الحرة العربية من جهة وكدول متوسطية لها اتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وسعياً من هذه الدول إلى تحرير التجارة فيما بينها بأكثر مما تتيحه منطقة التجارة الحرة العربية وإلى الاستفادة من تراكمية المنشأ فيما بينها لدى الإتحاد الأوروبي الذي ترتبط جميعها به باتفاقيات للشراكة المتوسطية.

بموجب هذه الاتفاقية - كما نصت المادة الأولى - يتم إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الأردن وتونس ومصر والمغرب والدول العربية المتوسطية التي ستنضم إليها لاحقاً .

وبالنسبة للمنتجات الزراعية الطازجة والمصنعة فيتم تحريرها طبقاً لاتفاقية تيسير التبادل التجاري حيث تلغى كافة القيود غير الجمركية ويجري تفكيك الرسوم الجمركية وذات الأثر المماثل بمثل ما هو جار في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. أما قواعد المنشأ فتعتبر السلع ذات منشأ محلي طبقاً لبروتوكول قواعد المنشأ الأوروبية الموحدة(Pan European).

وتسري الرسوم الجمركية على أساس ما كانت عليه في 1997/12/31 وبحيث لا تفرض رسوم جمركية جديدة، وإذا ما تم تخفيض على الرسوم الجمركية فتحل الرسوم المخفضة كأساس بديل لما كانت عليه في 1997/12/31.

2-3-3 الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي:

تم إنشاء الاتحاد الجمركي اعتباراً من يناير 2003 على أن تكون هناك فترة انتقالية حتى نهاية عام 2005، وبموجبه تتم إزالة الرسوم الجمركية والإجراءات المقيدة للتجارة بين دول الاتحاد، ويتم تطبيق رسوم جمركية ولوائح تجارية وجمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، بحيث إن أي منفذ جمركي بحري أو بري أو جوي لدول المجلس وله ارتباط بالعالم الخارجي يعتبر نقطة دخول للبضائع الأجنبية لأي دولة من دول مجلس التعاون الخليجي الست وهي: السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت، وسلطنة عمان.

2-3-4 الإتحاد المغربي العربي:

أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في 1989/2/17 بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي: المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا. ويهدف هذا الاتحاد في الميدان الاقتصادي إلى تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.والعمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

2-3-5 اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية:

وقعت الولايات المتحدة الأمريكية أربع اتفاقيات للتجارة الحرة مع كل من كندا والمكسيك (بحكم أنهما أعضاء في النافتا) وكل من الأردن وإسرائيل في اتفاقيات منفصلة ، ويعتبر الأردن الدولة العربية الوحيدة التي وقعت فعلياً على هذه الاتفاقية والتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 2001/12/17.

ومما يجدر ذكره أن جمهورية مصر العربية قد قطعت شوطاً مهماً في مباحثات الشراكة مع الولايات المتحدة، وفي عام 2004 دخلت مع الولايات المتحدة الأمريكية في اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة(QIZ) كخطوة على طريق الشراكة التي لا تزال المفاوضات بشأنها جارية. وقد وصلت كل من سلطنة عمان والبحرين والمغرب أيضاً إلى مراحل متقدمة في المفاوضات الثنائية مع الولايات المتحدة للتوقيع معها على اتفاقية التجارة الحرة.

2-3-6 بعض الاتفاقيات الإقليمية الأخرى:

هناك تجمعات اقتصادية أخرى تدخل بعض الدول العربية في عضويتها، فمصر والسودان عضوين في السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا COMESA والذي يضم 22 دولة افريقية. ومن المقرر أن تلغى الجمارك بين هذه الدول تماماً بحلول عام 2007. وهناك أيضاً تجمع الساحل والصحراء الذي يضم من الدول العربية كل من ليبيا ومصر والمغرب.هذا بالإضافة إلى دخول كل من الأردن ولبنان باتفاقيات مع رابطة الدول الأوروبية EFTA وهي (سويسرا، لختنشتاين، ايسلندا، النرويج).

2-3-7 الاتفاقيات الثنائية العربية واتفاقيات مناطق التجارة الحرة:

عقدت هذه الاتفاقيات بالانسجام والتوافق مع أحكام ومبادئ البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتطويراً لاتفاقيات تجارية سبق أن عقدتها الدول العربية مع بعضها البعض. وتتفق بنود هذه الاتفاقيات الثنائية لإقامة مناطق التجارة الحرة مع الإعفاءات والشروط المشمولة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك بالنسبة للسلع والمنتجات ذات المنشأ الوطني.

وفي هذه الاتفاقيات الثنائية تهتم الدول الأطراف بتقليص فترة وزمن التخفيض الجمركي والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل إلى ثلاث أو أربع سنوات بدلاً من عشر سنوات كما هو حال البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، وبحيث تؤدي مناطق التجارة الحرة إلى تعجيل عملية إلغاء كامل الرسوم والضرائب على السلع المتبادلة ذات المنشأ العربي وتمهد بذات الوقت من أجل تسريع الإلغاء الضريبي والجمركي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية. وهذا مما يشجع ويساعد على تقليل المدة المحددة لإلغاء الضرائب والرسوم وما شابهها في البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية إلى سبع سنوات بدلاً من عشر سنوات، وهو الأمر الذي تحقق بالفعل مع بداية عام 2005.

كما اهتمت اتفاقيات المناطق التجارية الحرة الثنائية بتشجيع المؤسسات والشركات للقطاعين الخاص والعام في كل من البلدين المتعاقدين على المشاركة في المعارض والأسواق الدولية التي تقام في الدولة الأخرى. كما تسمح كل منهما للأخرى بإقامة المعارض المؤقتة أو المتخصصة على أراضيها.

ومن بين الأهداف التي تدعو الدول إلى إقامة مناطق التجارة الحرة الثنائية أنها تعزز بصورة كبيرة التبادل التجاري بين البلدين المتعاقدين، خاصة إذا كانا متجاورين ويعرفان طبيعة أسواق بعضهما البعض واحتياجات هذه الأسواق واتجاهات تطورها المستقبلي، وبالتالي فإن إقامة مثل هذه المناطق التجارية الحرة الثنائية يمكن أن يدفع إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين بصورة ملحوظة.

وفي حال الانتقال باتفاقية منطقة التجارة الحرة إلى مستوى الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة وفق التطور الموضوعي، ومن ثم السماح بانتقال جميع عوامل الإنتاج، يصبح من السهل والمفيد أيضاً التعاون بين الأطراف في إقامة المشاريع المشتركة وبناء المشاريع الاستراتيجية التي يتشارك فيها أكثر من بلد عربي. وفي اتفاقيات إقامة مناطق التجارة الحرة العربية يتولى مهمة متابعة التنفيذ لجنة تشكل من قبل الوزيرين المختصين في الدولتين أطراف الاتفاقية ويناط بهما مهمة متابعة تنفيذ التزامات الطرفين المتعاقدين، ودراسة الإجراءات التي تتخذها إحدى الدولتين المتعاقدتين لتطبيق مبدأ معاملة السلع المتبادلة معاملة السلع الوطنية في

الدولة المستوردة، وذلك فيما يتعلق بقواعد المنشأ، والمواصفات والمقاييس، والاشتراطات الوقائية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية. هذا إلى جانب دراسة الخلافات الناشئة واقتراح آلية تسويتها. ويوضح الجدول (2-1) ملخصاً لأهم الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية ومناطق التجارة الحرة للدول العربية.

جدول (2-1): ملخص الاتفاقيات التجارية الثنائية الحرة والإقليمية والدولية للدول العربية

الدولة	منطقة التجارة العربية	منظمة التجارة العالمية	الشراكة الأوروبية المتوسطية	إعلان أغادير	مجلس التعاون الخليجي	مجلس التعاون المغربي	رابطة الأفتا	الكوميسا	اتفاقية حرة مع USA	الدول الأطراف في اتفاقيات ثنائية ومناطق حرة
الأردن	*	*	*	*			*		*	سوريا- لبنان-مصر-الإمارات-الكويت-قطر-العراق-تونس-الجزائر-السودان-البحرين-فلسطين-اليمن
الإمارات	*	*			*					دول الخليج-مصر-الأردن-سوريا-لبنان
البحرين	*	*			*				تفاوض	دول الخليج-الأردن-مصر-سوريا-المغرب
تونس	*	*	*	*		*				الأردن-مصر-المغرب-سوريا-ليبيا
الجزائر		مراقب				*				الأردن-مصر-سوريا-تونس-موريتانيا-العراق-السودان-ليبيا
جيبوتي		*								مصر-اليمن-السودان-الصومال
السعودية	*	مراقب			*					دول الخليج-سوريا-مصر-الأردن-تونس-المغرب
السودان	*	مراقب						*		سوريا-الأردن-العراق-مصر-السعودية-الجزائر
سوريا	*		*							السعودية-مصر-تونس-العراق-الإمارات-الأردن-لبنان-السودان-المغرب
الصومال										اليمن-السعودية
العراق	*	مراقب								الأردن-سوريا-لبنان-مصر-الإمارات-تونس-السودان-اليمن-الجزائر
عمان	*	*			*				تفاوض	دول الخليج-الأردن-سوريا-مصر-اليمن-المغرب
فلسطين	*								تفاوض	الأردن-مصر-السعودية
قطر	*	*			*					دول الخليج-مصر-الأردن-

الدولة	منطقة التجارة العربية	منظمة التجارة العالمية	الشراكة الأوروبية المتوسطية	إعلان أغادير	مجلس التعاون الخليجي	مجلس التعاون المغربي	رابطة الأفتا	الكوميسا	اتفاقية حرة مع USA	الدول الأطراف في اتفاقيات ثنائية ومناطق حرة
										سوريا-لبنان-تونس-المغرب-السودان
الكويت	*	*			*					دول الخليج-الأردن-مصر-لبنان-سوريا-تونس
لبنان	*	مراقب	*				*			الإمارات-مصر-الأردن-سوريا-الكويت-العراق
ليبيا	*	مراقب				*				مصر-السودان-المغرب-الجزائر-تونس-موريتانيا-الأردن-سوريا
مصر	*	*	*	*				*	(QIZ)	الأردن-دول مجلس التعاون الخليجي-سوريا-لبنان-العراق-تونس-فلسطين-اليمن-دول المغرب العربي
المغرب	*	*	*	*		*			تفاوض	مصر-الأردن-سوريا-دول الخليج العربي-السودان-دول المغرب العربي
موريتانيا	*	*				*				المغرب-الجزائر-تونس
اليمن	*	مراقب								دول الخليج-الأردن-العراق-مصر-السودان-الصومال-سوريا

الباب الثالث
التغيرات في أنظمة الإنتاج الزراعي
والتراكيب المحصولية

الباب الثالث

التغيرات في أنظمة الإنتاج الزراعي والتراكيب المحصولية الزراعية العربية

مقدمة:

يهتم هذا الجزء من الدراسة بمحاولة رصد أهم التغيرات التي طرأت على القطاع الزراعي العربي في صورته التجميعية العامة فيما بين السنوات العشر السابقة على منتصف التسعينات من الألفية الأخيرة (1985 – 1994)، والسنوات العشر التالية لها (1995 – 2004). وهو الأمر الذي يعني مقارنة السنوات العشر المنقضية بعد قيام منظمة التجارة العالمية مع فترة مماثلة سابقة لها. أخذاً في الاعتبار أن فترة الأساس (1985 – 1994) قد شهدت الجانب الأعظم من التحولات الإصلاحية والتعديلات الهيكلية في مختلف القطاعات الزراعية العربية، على حين شهدت فترة المقارنة (1995 – 2004) المتضمنات والآثار التراكمية التي أسفرت عنها حقبة الإصلاحات والتعديلات، كما شهدت في الوقت ذاته التطبيق التدريجي ذا الأثر المتراكم عاماً بعد آخر للالتزامات التي فرضتها عضوية منظمة التجارة العالمية، سواء في الدول العربية التي كانت منضمة إليها منذ قيامها أو التي التحقت بها في سنوات لاحقة. وفي فترة المقارنة أيضاً ومنذ العام 1998 تحديداً بدأ تفاعل القطاعات الزراعية العربية بشكل تدريجي ومتصاعد مع التزامات عضوية البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حتى اكتمال التخفيضات المقررة للتعريفات الجمركية مع بداية عام 2005.

وهكذا فإن الدراسة المقارنة لمعالم التغيرات التي طرأت على أنظمة الإنتاج الزراعي العربي فيما بين الفترتين المذكورتين، إنما تحاول في الوقت ذاته التعرف على أهم التطورات التي طرأت خلال الفترة الثانية، والتي يفترض أنها تأثرت بدرجة أو أخرى بما جرى خلال الفترة الأولى من إصلاحات اقتصادية وتعديلات هيكلية، وكذلك أهم الفعاليات والمواءمات المبكرة نسبياً التي يفترض أنها قد جرت على أرض الواقع خلال تلك الفترة ذاتها إستجابة ومواءمة مع استحقاقات عضوية كل من منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة العربية، وأيضاً ما جرى على أرض الواقع من بعض الآثار المبكرة نسبياً لالتزامات واستحقاقات تلك العضوية على القطاعات الزراعية العربية.

ومن الجدير بالملاحظة أن المقارنة المستهدفة في هذا الجزء من الدراسة تعنى بالتغيرات التي طرأت على أنظمة الإنتاج الزراعي العربي والتراكيب المحصولية بغض النظر عن الأسباب والعوامل الكامنة وراء تلك التغيرات، حيث يتعذر عملياً، وإلى حد بعيد، الربط الموضوعي بين الأسباب والنتائج في خضم أحداث ومتغيرات دولية وإقليمية ومحلية بالغة التعقيد تختلط فيها الأحداث السياسية المحلية والعالمية، مع الأحداث العسكرية التي كانت المنطقة العربية ساحة لها خلال فترتي الدراسة. كما تختلط فيها الظروف البيئية والعوامل الطبيعية التي تخضع الزراعة العربية لتقلباتها بدرجة كبيرة، كون هذه الزراعة في غالبيتها العظمى (نحو 80% منها) زراعات مطرية، غير أن تلك الاعتبارات والتحفظات لا تقلل بأي حال من أهمية رصد ما طرأ على أنظمة الزراعة العربية من تغيرات وتطورات كانت العوامل والمستجدات ذات

الطابع الاقتصادي والتجاري المحض من أبرز وأهم القوى الفاعلة وراءها والعوامل المؤثرة فيها أو الدافعة إليها، وذلك دونما تقليل من أثر العوامل الأخرى في هذا الشأن.

وفي هذا الرصد وتلك المقارنة يتركز الاهتمام حول طبيعة ما جرى من تغيرات من حيث مقدارها، واتجاهها، ومعدلاتها. ومن ثم يتسنى الاستفادة من ذلك في رصد التطورات الاتجاهية وتوقعاتها المستقبلية، وتحليل وتقييم ما إذا كانت أوضاع ومتغيرات الزراعة العربية تشير – أو لا تشير – في الاتجاه العام نحو مزيد من الاتساق والتوافق مع التطورات والمستجدات المعاصرة في مجالات الاقتصاد والتجارة عالمياً وإقليمياً، وما إذا كان الأمر يتطلب انتهاج بعض السياسات أو التوجهات أو التعديلات التي من شأنها رفع كفاءة الأنظمة الإنتاجية الزراعية العربية في مجال تحقيق أقصى منافع ممكنة – وتدنية الآثار السلبية المحتملة – من جراء الاندماج في الاقتصاد العالمي عامة، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على وجه الخصوص.

3-1 الناتج المحلي الزراعي الإجمالي العربي:

بلغ متوسط قيمة الناتج المحلي الزراعي الإجمالي العربي خلال الفترة (1995 – 2004) نحو 69.13 مليار دولار أمريكي، بزيادة عما كان عليه خلال الفترة (1985 – 1994) حيث كان يقدر بنحو 54.56 مليار دولار أمريكي. وبرغم هذه الزيادة فقد تراجعت بشكل ملحوظ نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي العربي من حوالي 13.10% في الفترة الأولى إلى حوالي 10.74% في الفترة الثانية، الأمر الذي يعكس على نحو واضح تخلف أداء القطاع الزراعي العربي عن مستوى الأداء الاقتصادي العام، وهذا ما يؤكده معدل نمو الناتج المحلي الزراعي خلال الفترتين حيث تراجع من حالة النمو الموجب بنسبة تبلغ نحو 5.46% سنوياً إلى حالة النمو السالب خلال الفترة الثانية بنسبة تبلغ نحو (0.47%) سنوياً. وذلك كما يتضح من الجدول (3-1) والأشكال (3-1 - أ) و (3-1 - ب) و (3-1 - ج) و(3-1 - د).

3-1-1 نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي:

في ضوء الزيادة المحدودة في قيمة الناتج المحلي الزراعي الإجمالي فيما بين فترتي الدراسة على نحو ما سبق، وفي ضوء الزيادة المتواصلة للسكان في الوطن العربي، فقد حقق متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الزراعي تراجعاً مطلقاً فيما بين فترتي الدراسة من حوالي 262.9 إلى حوالي 249.2 دولار أمريكي، وبعد أن كان متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي ينمو خلال الفترة الأولى بمعدل موجب يبلغ نحو 4.19% فقد تحول هذا الأمر خلال الفترة الثانية إلى نمو سالب بمعدل يبلغ حوالي 3.28%. وذلك كما يتضح من الجدول (3-1).

جدول (3-1): مؤشرات التغير المطلق والاتجاهي للناتج المحلي الكلي وللقطاع الزراعي في الوطن العربي فيما بين الفترتين (1985-1994) و(1995-2004)

المؤشرات	المتوسط السنوي للفترة (1985-1994) بالمليون دولار	المتوسط السنوي للفترة (1995-2004) بالمليون دولار	نسبة التغير بين الفترتين (%)	معدل النمو الاتجاهي خلال الفترة الأولى (%)	معدل النمو الاتجاهي خلال الفترة الثانية (%)	معدل التشتت النسبي للفترة الأولى (%)	معدل التشتت النسبي للفترة الثانية (%)
الناتج المحلي الإجمالي	416348.98	643882.45	54.65	4.19	3.49	14.50	11.69
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	2001.05	2302.23	15.05	1.09	0.69	2.15	5.30
الناتج المحلي الإجمالي للزراعة	54560.82	69129.21	26.70	5.46	-0.47	18.88	13.25
نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)*	262.91	249.16	- 5.23	4.19	-3.28	8.24	17.24

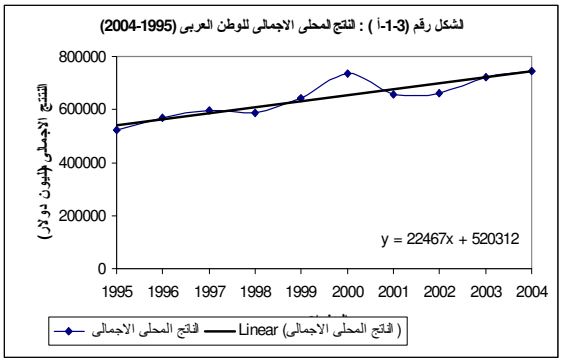

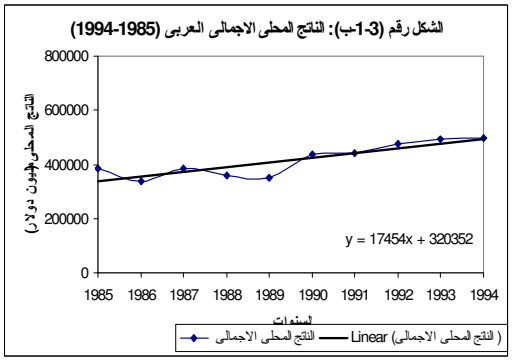

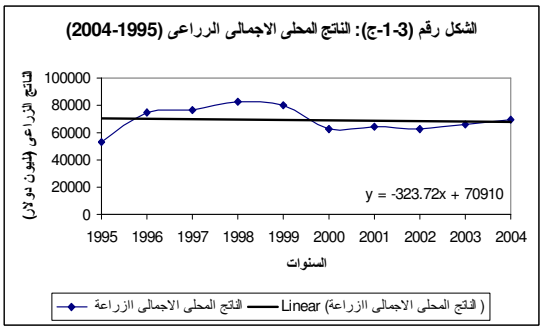

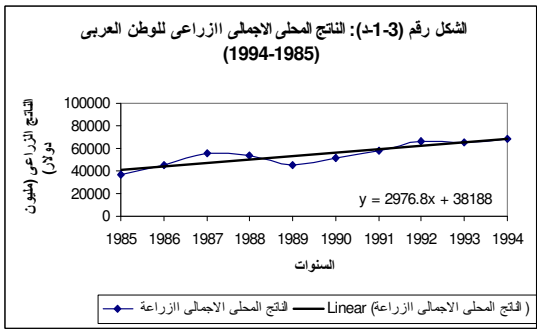

3-2 الإنتاج الزراعي من أهم المجموعات النباتية والحيوانية:

أ- المجموعات المحصولية وأهم الحاصلات:

1- الحبوب:

فيما بين فترتي الدراسة حقق حجم الإنتاج من مجموعة حاصلات الحبوب زيادة ملحوظة تقدر نسبتها بحوالي 22.1% وذلك بارتفاع متوسط الإنتاج السنوي من حوالي 36.98 مليون طن في المتوسط خلال الفترة الأولى (1985 – 1994) إلى حوالي 45.15 مليون طن في الفترة الثانية (1995 – 1994). وقد كان معدل النمو السنوي[1] لإنتاج الحبوب موجباً خلال فترتي الدراسة جدول (3-2) وشكل (3-2)، إلا أنه تباطأ خلال الفترة الثانية (حوالي 2.09%) عما كان عليه من الفترة الأولى (4.55%) وقد كانت ملامح التغير في إنتاج مجموعة حاصلات الحبوب انعكاساً مباشراً لمحصلة التغير في إنتاج أهم الحاصلات داخل هذه المجموعة، حيث يلاحظ أن التغيرات الحادثة في إنتاج كلٍ من القمح والأرز والذرة الشامية لها نفس السمات السابقة من حيث زيادة متوسط حجم الإنتاج بين الفترتين ومن حيث تباطؤ معدل النمو السنوي للإنتاج من الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى.

فبالنسبة للقمح زاد متوسط حجم إنتاجه سنوياً من حوالي 16.38 إلى 20.87 مليون طن بينما تباطأ معدل نموه السنوي من حوالي 5.29% إلى حوالي 3.42% وبالنسبة للأرز زاد حجم الإنتاج من حوالي 3.38 إلى نحو 5.82 مليون طن مع تباطؤ معدل النمو من حوالي 8.55% إلى حوالي 2.79%. وكذلك الذرة الشامية، زاد إنتاجها من حوالي 5.42 إلى حوالي 7.01 مليون طن وتباطأ معدل نمو الإنتاج من حوالي 4.18% إلى حوالي 1.63%، وذلك كما هو موضح في الجدول (3-2)، والأشكال (3-3) ، (3-4)، (3-5).

جدول (3-2): مؤشرات التغير المطلق والاتجاهي للمجموعات المحصولية والمحاصيل الرئيسية في الوطن العربي فيما بين الفترتين (1985-1994) و(1995-2004)

المجموعات المحصولية والمحاصيل الرئيسية	المتوسط السنوي للفترة (1985-1994) بالألف طن	المتوسط السنوي للفترة (1995-2004) بالألف طن	نسبة التغير بين الفترتين (%)	معدل النمو الاتجاهي خلال الفترة الأولى (%)	معدل النمو الاتجاهي خلال الفترة الثانية (%)	معدل التشتت النسبي للفترة الأولى (%)	معدل التشتت النسبي للفترة الثانية (%)
الحبوب	**36976.21**	**45146.64**	**22.1**	**4.55**	**2.09**	**14.79**	**13.70**
القمح	16376.88	20871.80	27.45	5.29	3.42	19.09	18.02
الأرز	3379.46	5824.40	72.35	8.55	2.79	27.16	11.06
الذرة الشامية	5415.63	7012.19	29.48	4.18	1.63	14.33	6.61
درنات	**5331.13**	**7912.37**	**48.42**	**2.50**	**2.02**	**8.97**	**9.02**
بطاطس	4960.69	7429.32	49.76	2.89	1.89	9.80	9.70
قصب لسكر	**16926.22**	**22298.03**	**31.74**	**2.31**	**2.80**	**7.96**	**9.17**
السكر الخام	2131.70	2604.38	22.17	1.49	3.16	6.78	10.66
البنجر السكري	5403.23	6715.10	24.28	7.35	4.21	13.07	14.94

[1]/ تم حساب معدل النمو السنوي الاتجاهي بالاعتماد على معامل الانحدار البسيط (معدل النمو السنوي = 100*(Y/ط).

المجموعات المحصولية والمحاصيل الرئيسية	المتوسط السنوي للفترة (1985-1994) بالألف طن	المتوسط السنوي للفترة (1995-2004) بالألف طن	نسبة التغير بين الفترتين (%)	معدل النمو الاتجاهي خلال الفترة الأولى (%)	معدل النمو الاتجاهي خلال الفترة الثانية (%)	معدل التشتت النسبي للفترة الأولى (%)	معدل التشتت النسبي للفترة الثانية (%)
بقول	**1295.95**	**1343.03**	**3.63**	**-3.48**	**1.18**	**16.57**	**10.00**
فول جاف	633.92	665.01	4.91	-3.72	-0.59	19.84	10.90
البذور الزيتية	**2283.50**	**4396.28**	**92.52**	**0.07**	**11.63**	**11.38**	**42.08**
الفول السوداني	495.08	1241.73	150.82	2.87	4.52	40.60	21.15
السمسم	222.80	393.66	76.68	5.80	-0.12	19.89	21.36
عباد الشمس	915.56	1035.02	13.05	4.57	1.95	15.73	12.23
الزيتون	...	1086.22	...	...	...	...	4.84
الخضر	**26213.22**	**37782.99**	**44.14**	**1.08**	**3.83**	**5.41**	**13.09**
الطماطم	8934.87	13058.75	46.15	2.90	2.17	10.56	9.08
البصل	19957	25877.30	29.66	-1.07	2.20	7.55	8.03
الفاكهة	**17282.69**	**25877.30**	**49.73**	**4.57**	**2.20**	**14.22**	**8.03**
الموالح	**5997.70**	**7096.50**	**18.32**	**-0.25**	**1.33**	**5.03**	**5.38**
التمور	**2489.46**	**4427.45**	**77.85**	**4.58**	**5.25**	**14.32**	**16.26**
الألياف	**1976.07**	**1910.83**	**-3.3**	**-3.90**	**-0.95**	**14.03**	**10.48**
القطن الشعر	**1907.95**	**1816.77**	**-4.78**	**-3.08**	**-1.77**	**12.87**	**12.77**

.... لا توجد بيانات

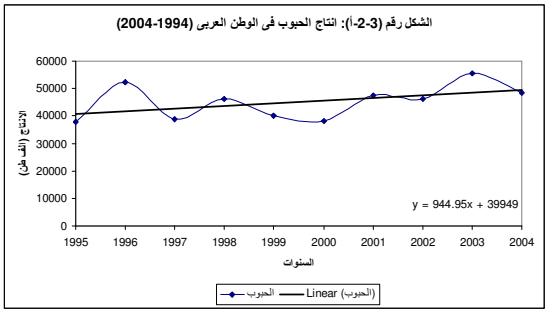

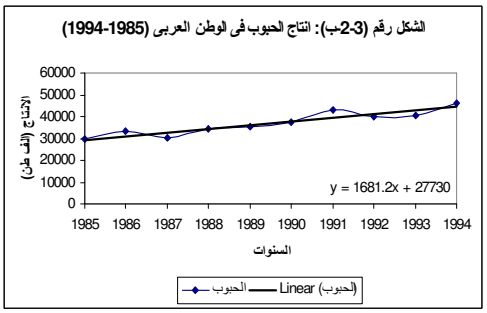

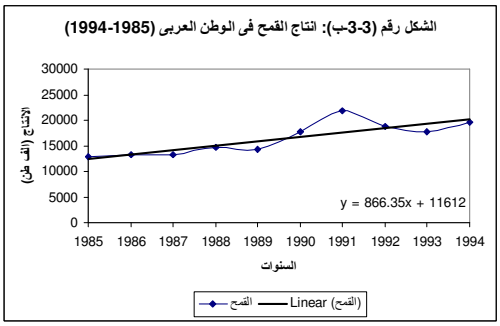

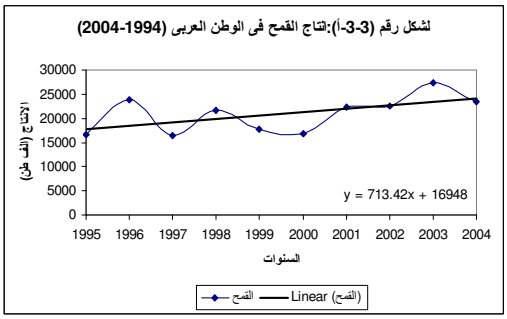

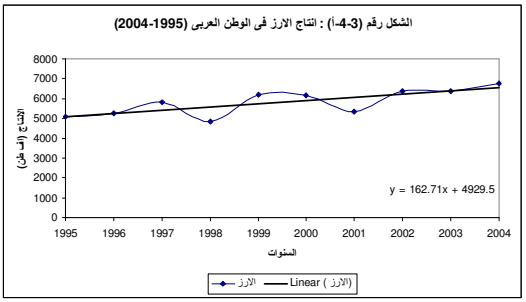

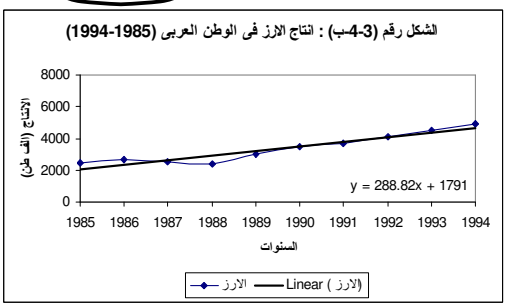

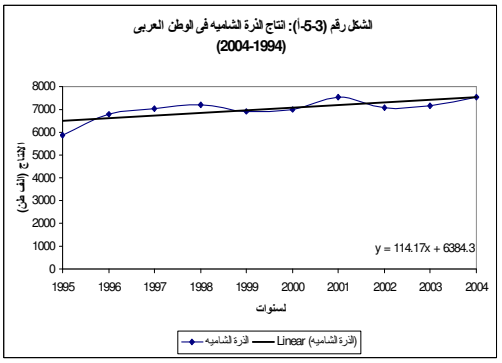

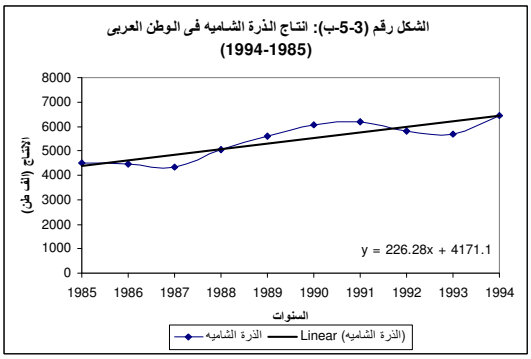

2- الدرنات:

حقق متوسط الإنتاج السنوي من المحاصيل الدرنية تطوراً ملحوظاً حيث ارتفع ما بين فترتي الدراسة بنسبة تبلغ نحو 48% وذلك من حوالي 5.33 إلى حوالي 7.91 مليون طن، ومع ذلك فقد تباطأ المعدل السنوي لنمو الإنتاج بعض الشيء من حوالي 2.5% خلال الفترة الأولى، إلى حوالي 2.02% خلال الفترة الثانية. جدول (3-2) وشكل (3-6). وتعتبر البطاطس المحصول الرئيسي من مجموعة الحاصلات الدرنية، ولذا فإن التغيرات الحادثة في إنتاج هذه المجموعة تحاكي نظيرتها الخاصة بمحصول البطاطس، حيث زاد إنتاج هذا المحصول بين فترتي الدراسة بنسبة تبلغ نحو 49% وذلك من حوالي 4.96 إلى 7.43 مليون طن، وتراجع معدل النمو السنوي لهذا الإنتاج من حوالي 2.89% خلال الفترة الأولى إلى حوالي 1.89% خلال الفترة الثانية، جدول (3-2) وشكل (3-7).

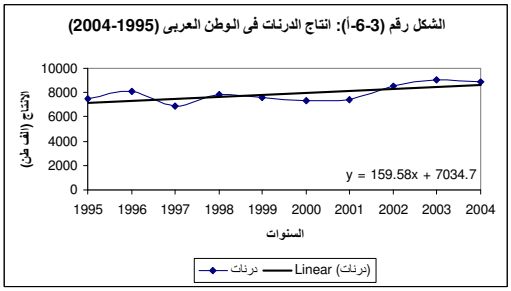

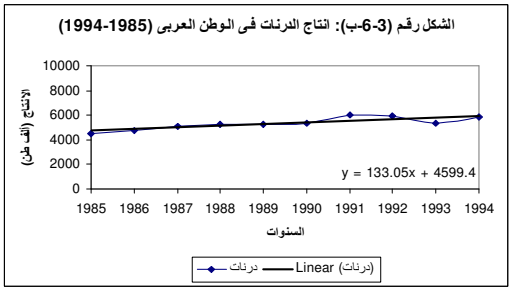

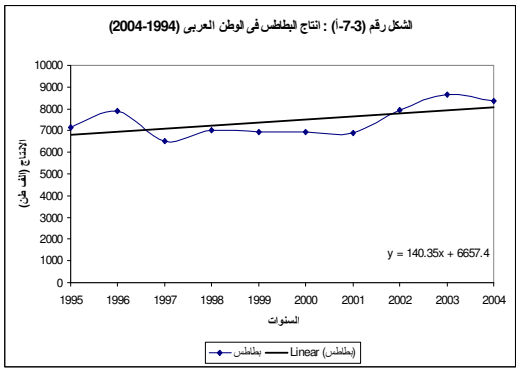

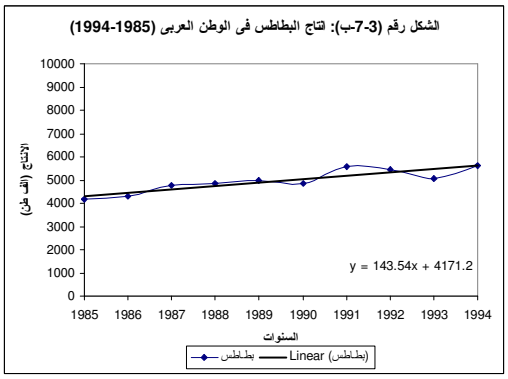

3- الحاصلات السكرية:

يقدر مجموع الإنتاج العربي من الحاصلات السكرية (قصب السكر وبنجر السكر) في صورة كميات معادلة من السكر الخام. وقد حقق الإنتاج منه بين فترتي الدراسة زيادة بلغت نسبتها حوالي 22.2% حيث ارتفع المتوسط السنوي لإنتاجه من حوالي 2.13 إلى 2.60 مليون طن غير أن الملاحظ أن التطور السنوي من إنتاج السكر قد تسارع معدله خلال الفترة الثانية عما كان عليه خلال الفترة الأولى. حيث ارتفع هذا المعدل بين الفترتين من حوالي 1.49% إلى حوالي 3.16% جدول (3-2) الشكل (3-8). وبطبيعة الحال فإن ملامح تطورات الإنتاج من السكر تعكس محصلة تطورات الإنتاج في كل من قصب السكر وبنجر السكر والتي لا تختلف كثيراً في واقع الأمر. فبالنسبة لقصب السكر ارتفع حجم إنتاجه من حوالي 16.93 إلى حوالي 22.30 مليون طن كما تسارعت وتيرة نمو الإنتاج سنوياً من حوالي 2.31% خلال الفترة الأولى إلى حوالي 2.80% خلال الفترة الثانية الشكل (3-9) بالنسبة لبنجر السكر فقد ارتفع إنتاجه من حوالي 5.4 إلى 6.7 مليون طن بنسبة للزيادة بين الفترتين بلغت نحو 28.3%. أما معدل التطور الاتجاهي لإنتاج البنجر خلال كل من الفترتين فقد أوضح تراجعاً ملموساً. حيث انخفض من حوالي 7.35% كمعدل سنوي للنمو خلال الفترة الأولى إلى حوالي 4.21% خلال الفترة الثانية، شكل (3-10).

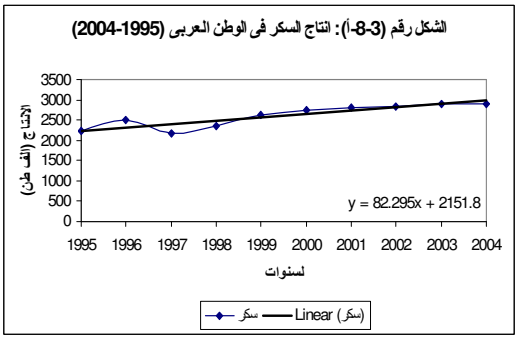

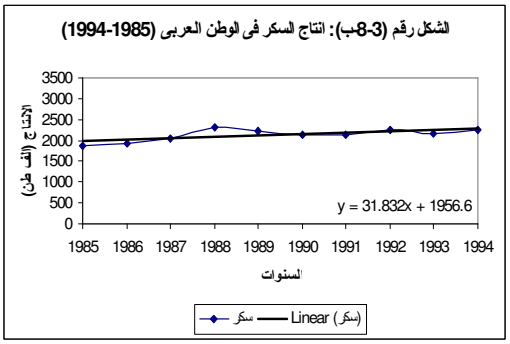

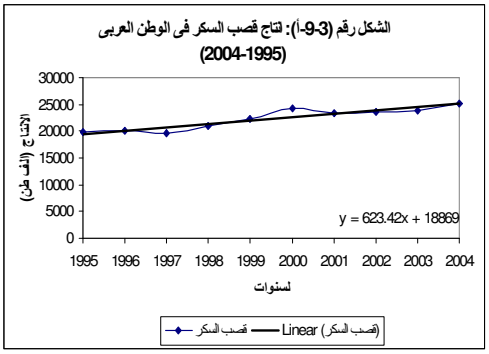

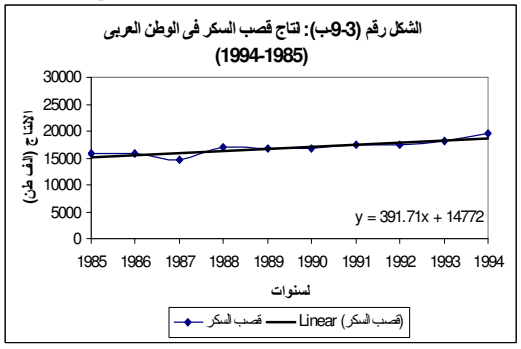

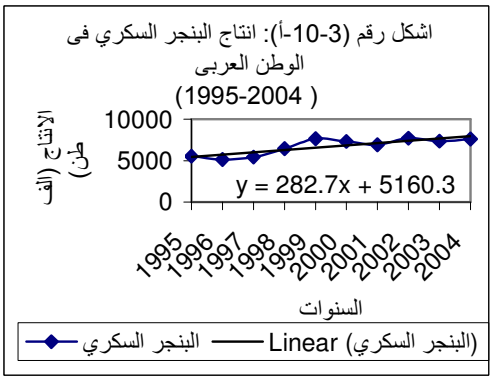

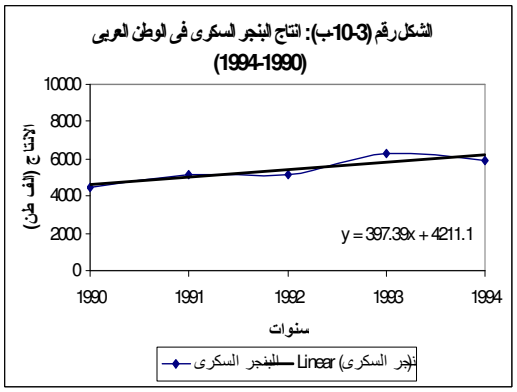

4- البقول:

فيما بين فترتي الدراسة تحسن الإنتاج العربي من مجموعة الحاصلات البقولية بنسبة تبلغ نحو 3.6% حيث ارتفع هذا الإنتاج من متوسط سنوي يقدر بحوالي 1.30 مليون طن في الفترة الأولى إلى حوالي 1.34 مليون طن في الفترة الثانية. الشكل (3-11). ولعل التغير الإيجابي الذي طرأ على إنتاج هذه المجموعة يتمثل في تحول معدل النمو السنوي للإنتاج من المعدل السالب خلال الفترة الأولى (حوالي 3.48%) إلى النمو الموجب خلال الفترة الثانية بمعدل يبلغ نحو 1.18%. وفيما يتعلق بمحصول الفول البلدي الذي يشكل ما يقرب من نصف إنتاج حاصلات هذه المجموعة فلم تختلف أوضاعه كثيراً عنها. فقد بلغت نسبة زيادة إنتاجه بين الفترتين حوالي 4.9% وذلك من حوالي 634 إلى 665 ألف طن، كما خفت حدة معدل تراجعه السنوي من معدل سالب خلال الفترة الأولى يبلغ نحو 3.72% إلى معدل سالب أيضاً في الفترة الثانية ولكن بنسبة تبلغ نحو 0.59% الشكل (3-12).

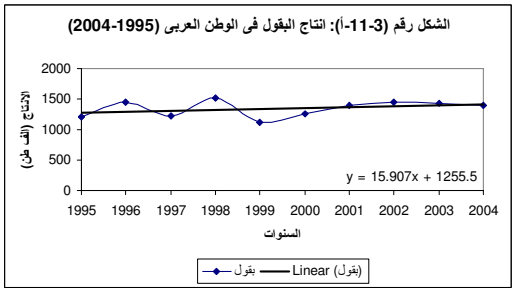

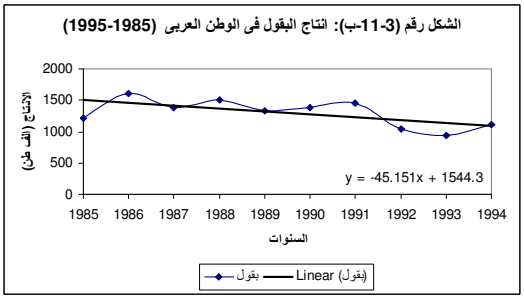

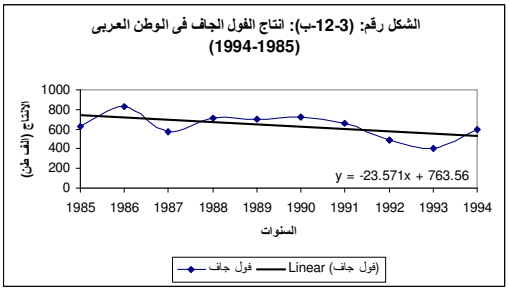

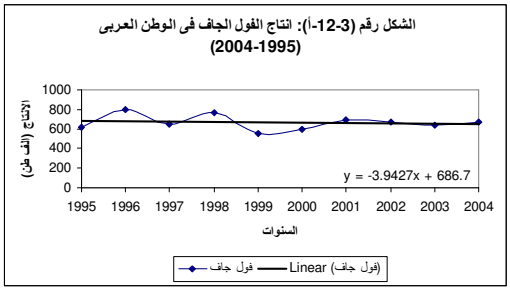

5- محاصيل البذور الزيتية:

مجموعة محاصيل البذور العربية التي يتم إنتاج القدر الأعظم منها في كل من السودان وسوريا ومصر والمغرب، يتعرض إنتاجها السنوي لتقلبات واسعة نسبياً نظراً لاعتماد جانب مهم منها على الزراعات المطرية. وفيما بين فترتي الدراسة يلاحظ أن المتوسط السنوي للإنتاج من البذور الزيتية قد تضاعف تقريباً حيث زاد من حوالي 2.28 إلى نحو 4.40 مليون طن. وتتمثل سمة التغير الأكثر أهمية في ذلك المعدل الايجابي المرتفع نسبياً للنمو السنوي للإنتاج العربي من البذور الزيتية خلال الفترة الثانية (1995 – 2004) والذي يبلغ نحو 11.63%، بينما كان الإنتاج خلال الفترة الأولي (1985 – 1994) يزداد سنوياً بمعدل لا يتجاوز 0.07% وهو بذلك أقرب إلى الثبات منه إلى الزيادة شكل (3-13).

ويقدم محصول الفول السوداني نموذجاً للزيادة الكبيرة في الإنتاج التي طرأت على محاصيل البذور الزيتية، فقد ارتفع الإنتاج من هذا المحصول من حوالي 495 ألف طن إلى حوالي 1.24 مليون طن بزيادة نسبية تبلغ نحو 150%. كما تسارع معدل النمو السنوي لإنتاجه من حوالي 2.87% خلال الفترة الأولى إلى حوالي 4.52% خلال الفترة الثانية. الجدول (3-2)، الشكل (3-14).

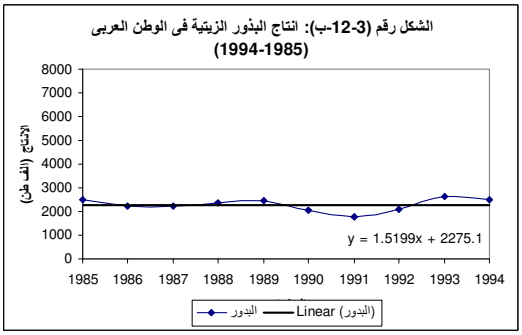

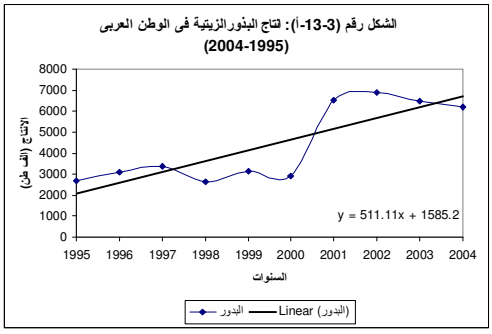

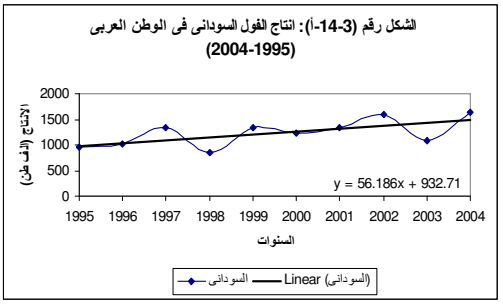

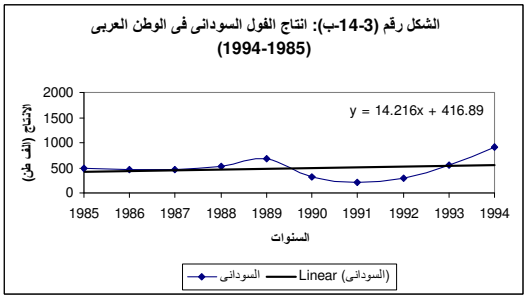

6- حاصلات الخضر:

تزايد المتوسط السنوي لحجم الإنتاج من مجموعة حاصلات الخضر عربياً من حوالي 26.2 مليون طن خلال الفترة الأولى للدراسة، إلى حوالي 37.78 مليون طن خلال الفترة الثانية، محققاً بذلك زيادة نسبية تبلغ نحو 44%. وتسارعت وتيرة الزيادة السنوية للإنتاج من معدل يبلغ نحو 1.08% خلال الفترة الأولى إلى معدل يبلغ نحو 3.83% خلال الفترة الثانية الشكل (3-15). وقد كانت زيادة المتوسط السنوي للإنتاج هي السمة الغالبة على مختلف الأنواع من حاصلات الخضر، وإن اختلفت فيما يتعلق بمعدل النمو السنوي فيما بين الفترتين. ففي حالة محصول الطماطم على سبيل المثال – باعتباره أهم حاصلات الخضر من حيث كمية إنتاجه – فقد حقق زيادة نسبية في متوسط إنتاجه السنوي بين الفترتين تقترب من نظيرتها لمجموعة الخضر (حوالي 46%) حيث ارتفع هذا المتوسط من حوالي 8.93 إلى 13.06 مليون طن، وأما بالنسبة للمعدل السنوي لزيادة الإنتاج. فعلى خلاف مجموعة الخضر، أوضح إنتاج الطماطم بعض التباطؤ في معدل زيادته من حوالي 2.9% خلال الفترة الأولى إلى حوالي 2.19% خلال الفترة الثانية. جدول (3-2). وشكل (3-16).

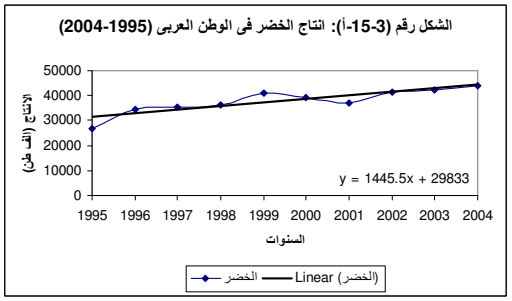

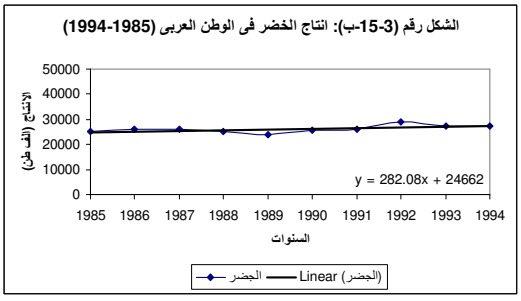

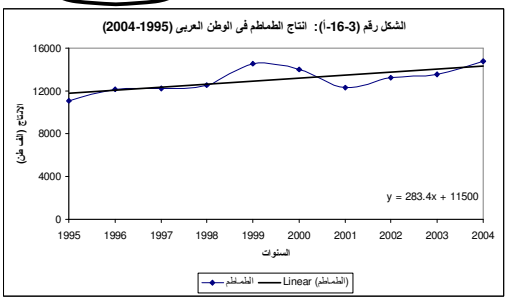

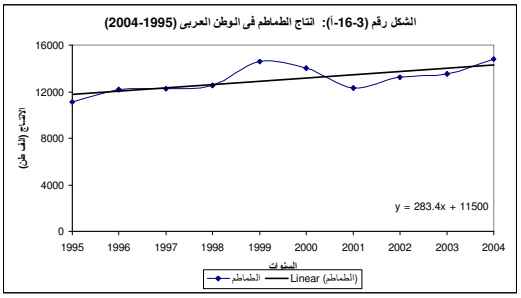

ب- مجموعات المنتجات الحيوانية:

1- اللحوم الحمراء:

ارتفع المتوسط السنوي للإنتاج العربي من اللحوم الحمراء من حوالي 2.40 مليون طن خلال الفترة (1985 – 1994) إلى حوالي 3.59 مليون طن خلال الفترة (1995 – 2004) محققاً بذلك زيادة نسبية تقدر بنحو 49.8% فيما بين الفترتين. وإلى جانب ذلك فقد تسارعت وتيرة الزيادة السنوية للإنتاج من اللحوم الحمراء من معدل يبلغ نحو 2.77% خلال الفترة الأولى إلى معدل يبلغ نحو 4.25% خلال الفترة الثانية، وذلك كما يتضح من الجدول (3-3)، والشكل (3-17).

2- اللحوم البيضاء:

حقق الإنتاج من اللحوم البيضاء زيادة ملحوظة فيما بين فترتي الدراسة حيث كان المتوسط السنوي لهذا الإنتاج خلال الفترة الأولى يقدر بحوالي 1.48 مليون طن، ارتفع إلى حوالي 2.27 مليون طن خلال الفترة الثانية، محققاً بذلك زيادة نسبية تزيد قليلاً عن نظيرتها السابقة في حالة اللحوم الحمراء حيث بلغت نسبة تلك الزيادة نحو 53.3%. ولكن الملاحظ في تطور الإنتاج من اللحوم البيضاء أنه تحول من معدل يميل إلى التناقص سنوياً، وإن كان بدرجة محدودة، خلال الفترة الأولى (0.04%)، إلى معدل يتجه بوضوح نحو الزيادة خلال الفترة الثانية يقدر بنحو 6.69% سنوياً جدول (3-3)، وشكل (3-18).

جدول (3-3): مؤشرات التغير المطلق والاتجاهي للإنتاج الحيواني والمجموعات الرئيسية منها في الوطن العربي فيما بين الفترتين (1985-1994) و(1995-2004)

مجموعات المنتجات الحيوانية الرئيسية	المتوسط السنوي للفترة (1985-1994) بالألف طن	المتوسط السنوي للفترة (1995-2004) بالألف طن	نسبة التغير بين الفترتين (%)	معدل النمو الاتجاهي خلال الفترة الأولى (%)	معدل النمو الاتجاهي خلال الفترة الثانية (%)	معدل التشتت النسبي للفترة الأولى (%)	معدل التشتت النسبي للفترة الثانية (%)
اللحوم الحمراء	2400.05	3594.09	49.75	2.77	4.25	11.39	13.35
اللحوم البيضاء	1484.35	2275.27	53.28	-0.05	6.69	3.80	21.57

مجموعات المنتجات الحيوانية الرئيسية	المتوسط السنوي للفترة (1985-1994) بالألف طن	المتوسط السنوي للفترة (1995-2004) بالألف طن	نسبة التغير بين الفترتين (%)	معدل النمو الاتجاهي خلال الفترة الأولى (%)	معدل النمو الاتجاهي خلال الفترة الثانية (%)	معدل التشتت النسبي للفترة الأولى (%)	معدل التشتت النسبي للفترة الثانية (%)
الألبان	12482.99	19054.07	52.64	3.23	3.39	11.27	10.53
البيض	867.74	1068.57	23.14	-0.14	6.28	5.63	20.17
الأسماك	1932.45	3130.10	61.98	1.49	8.36	6.40	30.40

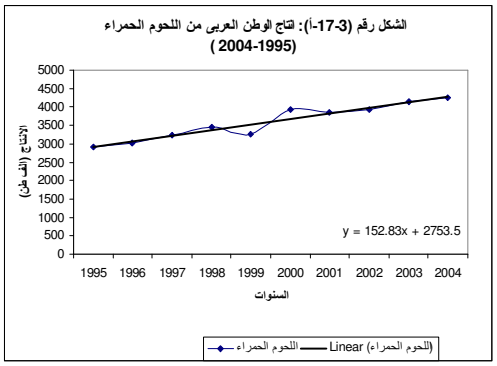

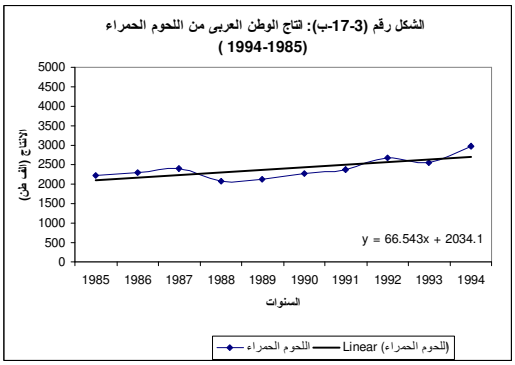

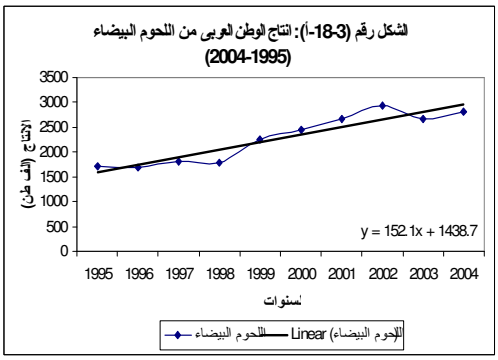

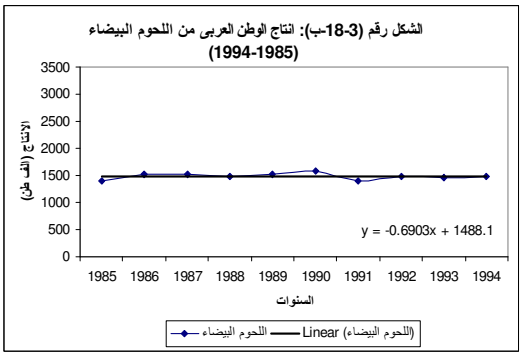

3- الألبان ومنتجاتها:

ارتفع المتوسط السنوي لإنتاج الألبان ومنتجاتها (في صورة كميات معادلة) من نحو 12.48 مليون طن خلال الفترة (1985 – 1994) إلى حوالي 19.05 مليون طن خلال الفترة (1995 – 2004). وبذلك تبلغ نسبة زيادة متوسط الإنتاج السنوي بين الفترتين حوالي 52.6%. وأما بالنسبة للتطور الاتجاهي فقد أوضح قدراً كبيراً من التماثل فيما بين الفترتين حيث بلغ معدل النمو السنوي للإنتاج في الفترة الأولى حوالي 3.23% وفي الفترة الثانية حوالي 3.39%. وذلك كما يتضح من الجدول (3-3)، والشكل (3-19).

الباب الرابع

التغيرات في هياكل التجارة الزراعية العربية

الباب الرابع

التغيرات في هياكل

التجارة الزراعية العربية

مقدمة:

وسط ما يجري على الساحة العالمية والإقليمية من تطورات ومستجدات مهمة على مختلف مستويات العلاقات الدولية، وبخاصة الاقتصادية والتجارية منها، فإن صورة التجارة الخارجية لأي دولة أو إقليم، وما يطرأ على تلك الصورة من تغيرات، إنما تعكس إلى حد كبير مستوى كفاءة الأداء الاقتصادي العام والقطاعي من جهة، ومدى القدرة على المواءمة والتفاعل الإيجابي مع تلك التطورات والمستجدات من جهة أخرى من منظور المكاسب الصافية لمحصلة المنافع والأعباء الناجمة عنها.

وكما سبق القول، لم تكن الدول العربية بمنأى عما يجري على الساحتين الدولية والإقليمية من أحداث ومن تطورات ومستجدات، بل ربما كانت في واقع الأمر في قلب تلك الأحداث، ومتفاعلة على نحو مباشر مع مختلف التطورات والمستجدات. ومن ثم فقد كان قطاع التجارة الخارجية عامة. والتجارة الخارجية الزراعية – في إطار اهتمام هذه الدراسة – على وجه الخصوص، هو القطاع الذي يمثل الجبهة المتقدمة ومنطقة التفاعل المباشر مع مختلف مجريات الأحداث والتطورات والمستجدات الدولية والإقليمية والتأثر بها.

ويسعى هذا الفصل إلى محاولة رصد أهم التغيرات التي طرأت على أوضاع وهياكل التجارة الزراعية العربية فيما بين فترتي الدراسة (1985 – 1994) و(1995 – 2004) من حيث طبيعة هذه التغيرات ومداها واتجاهاتها، باعتبار أن تلك التغيرات تنطوي على قدرٍ أو آخر من الآثار التي حملتها رياح التغيير في البيئة العامة للتجارة العالمية لاسيما بعد انتهاء جولة أورجواي وقيام منظمة التجارة العالمية في عام 1995، وما سبق ذلك وما أعقبه من أحداث ومتغيرات كان لها شأنها وأثرها المباشر وغير المباشر على مجريات التجارة الخارجية الزراعية العربية. لعل من أهمها قيام ونمو التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وتبني برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وتطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية، وعقد العديد من أشكال الشراكات والاتفاقيات الاقتصادية والتجارية داخل النطاق العربي أو خارجه. كما لا ينبغي في هذا الإطار إغفال الأثر المهم والرئيسي للمشكلة القائمة والمتفاقمة للعجز الغذائي العربي التي تلقي دون شك بظلال كثيفة على ما يجري من تطورات وتغيرات في أوضاع التجارة الزراعية العربية.

4-1 التجارة الزراعية العربية الكلية:

بلغ المتوسط السنوي لقيمة التجارة الخارجية الزراعية العربية خلال الفترة (1985 – 1994) حوالي 27.02 مليار دولار أمريكي منها حوالي 77.82% واردات وحوالي 22.18% صادرات. وكانت أهميتها النسبية في قيمة التجارة العربية الكلية تبلغ نحو 12.44%. وخلال الفترة الثانية للدراسة (1995–2004) ارتفع المتوسط السنوي لقيمة التجارة الخارجية الزراعية العربية إلى حوالي 37.84 مليار دولار أمريكي بزيادة نسبية قدرها نحو 27.94% عن الفترة الأولى، منها حوالي 79.75% واردات وحوالي 20.25% صادرات. وانخفضت أهميتها النسبية في القيمة الكلية للتجارة العربية الخارجية إلى حوالي

9.34%، ويشير ذلك إلى أنه برغم الزيادة الملحوظة في قيمة التجارة الزراعية العربية إلا أنها كانت دون نسبة الزيادة في التجارة العربية الكلية التي ارتفعت خلال فترتي الدراسة من حوالي 219.45 إلى 405.07 مليار دولار أمريكي بنسبة تبلغ نحو 84.58%.

4-1-1 الصادرات الزراعية العربية:

ارتفع المتوسط السنوي لقيمة الصادرات الزراعية العربية من حوالي 5.8 مليار دولار إلى نحو 6.98 مليار دولار أمريكي فيما بين فترتي الدراسة، وذلك بنسبة زيادة تبلغ نحو 15.2% (وهي ما تقل بشكل ملحوظ عن نسبة زيادة نظيرتها للواردات). وبرغم هذه الزيادة إلا أن الأهمية النسبية للصادرات الزراعية إلى جملة قيمة التجارة الزراعية العربية قد تراجعت قليلاً من حوالي 22.18% إلى حوالي 20.19%. وبالإضافة إلى ذلك فقد تسارع وبشكل محدود معدل النمو الاتجاهي لقيمة تلك الصادرات من حوالي 4% سنوياً خلال الفترة الأولى، إلى حوالي 4.05% خلال الفترة الثانية. جدول (4-1)، والشكل (4-1).

جدول (4-1): مؤشرات التغير المطلق والاتجاهي العامة للصادرات الكلية والزراعية في الوطن العربي فيما بين الفترتين (1985-1994) و(1995-2004)

المؤشرات	المتوسط السنوي للفترة (1985-1994) بالمليون دولار	المتوسط السنوي للفترة (1995-2004) بالمليون دولار	نسبة التغير بين الفترتين (%)	معدل النمو الاتجاهي خلال الفترة الأولى (%)	معدل النمو الاتجاهي خلال الفترة الثانية (%)	معدل التشتت النسبي للفترة الأولى (%)	معدل التشتت النسبي للفترة الثانية (%)
الصادرات الكلية	110439.65	201122.94	82.11	3.56	8.28	14.69	8.83
الصادرات الزراعية	5777.38	6978.69	20.79	4.00	4.05	13.57	12.76
الصادرات الغذائية	3449.10	4907.21	42.28	9.02	2.99	28.48	13.22

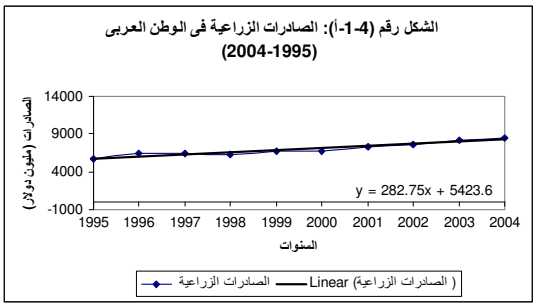

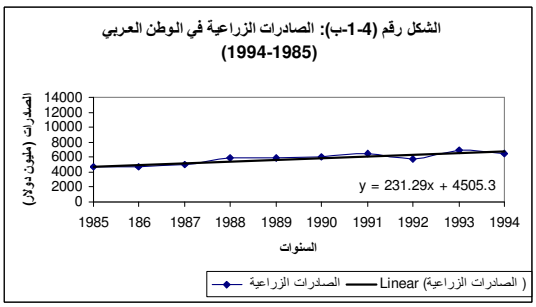

4-1-2 الواردات الزراعية العربية:

تمثل الواردات الزراعية العربية المكون الأكثر أهمية ووزناً في التجارة الزراعية العربية، فقد ارتفعت أهميتها النسبية بين فترتي الدراسة من حوالي 77.82% إلى 79.81%. فبينما كانت قيمة الواردات الزراعية في الفترة الأولى تبلغ نحو 21.25 مليار دولار أمريكي

كمتوسط سنوي، فقد ارتفعت إلى حوالي 27.59 مليار دولار أمريكي خلال الفترة الثانية بنسبة زيادة تبلغ نحو 29.9%. ويعكس اتجاه النمو السنوي لقيمة الواردات الزراعية العربية تحولاً له دلالاته الهامة حيث كان اتجاه النمو السنوي خلال الفترة الأولى يميل بالواردات نحو الانخفاض من عام إلى آخر بمعدل يبلغ نحو سالب 3.43% سنوياً، فقد أصبح يتجه خلال الفترة الثانية نحو التزايد بمعدل يبلغ نحو 2.75% سنوياً. جدول (4-2)، والشكل (4-2).

جدول (4-2): مؤشرات التغير المطلق والاتجاهي للواردات الكلية والزراعية في الوطن العربي فيما بين الفترتين (1985-1994) و(1995-2004)

المؤشرات	المتوسط السنوي للفترة (1985-1994) بالمليون دولار	المتوسط السنوي للفترة (1995-2004) بالمليون دولار	نسبة التغير بين الفترتين (%)	معدل النمو الاتجاهي خلال الفترة الأولى (%)	معدل النمو الاتجاهي خلال الفترة الثانية (%)	معدل التشتت النسبي للفترة الأولى (%)	معدل التشتت النسبي للفترة الثانية (%)
الواردات الكلية	105046.66	160308.85	52.61	2.14	4.33	9.16	13.72
الواردات الزراعية	21246.39	27589.59	29.86	-3.43	2.75	11.74	9.22
الواردات الغذائية	17814.53	22446.05	26.00	-1.03	2.93	7.46	10.35

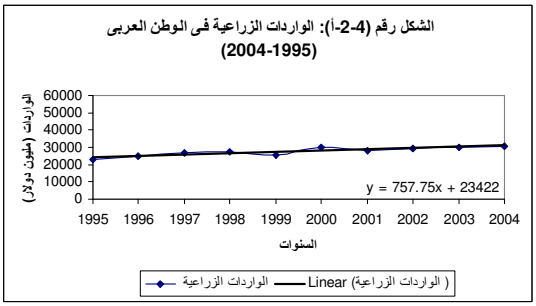

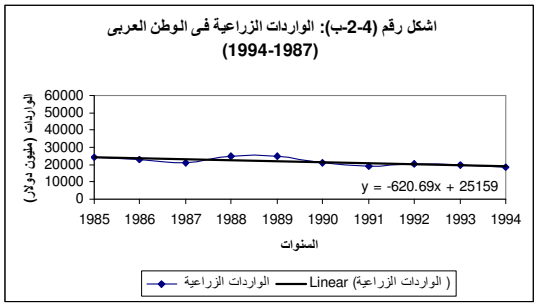

4-2 الميزان التجاري الزراعي والغذائي:

فيما بين فترتي الدراسة تراجعت قليلاً نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية من حوالي 28.5% إلى حوالي 25.29%. وصاحب هذا التراجع زيادة ملحوظة في قيمة العجز للميزان التجاري الزراعي بلغت نسبتها حوالي 35.7% حيث زادت هذه القيمة من حوالي 15.9 مليار دولار أمريكي كمتوسط سنوي للفترة الأولى إلى حوالي 20.6 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة الثانية. وبرغم هذه الزيادة إلا أن التطور الاتجاهي للعجز في الميزان التجاري الزراعي أوضح تراجعاً ملحوظاً خلال الفترة الأولى بمعدل سنوي سالب يبلغ نحو 5.34%، انقلب هذا الاتجاه خلال الفترة الثانية ليصبح متزايداً من عام إلى آخر بمعدل يبلغ نحو 2.3%. جدول (4-3)، والشكل (4-3).

ويمثل العجز الغذائي المكون الأساسي في قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي، وقد بلغت قيمة هذا العجز حوالي 14.6 مليار دولار أمريكي كمتوسط سنوي خلال

الفترة الأولى، ارتفعت إلى نحو 17.54 مليار دولار خلال الفترة الثانية. بنسبة زيادة بين الفترتين بلغت حوالي 20.16%، وعلى غرار العجز في الميزان التجاري الزراعي. فقد أوضح العجز في الميزان التجاري الغذائي تحولاً في تطوره الاتجاهي من حالة التناقص السنوي خلال الفترة الأولى بمعدل يبلغ نحو 3.61% إلى التزايد خلال الفترة الثانية بمعدل سنوي يبلغ نحو 2.91%. الجدول (4-3).

جدول رقم (4-3): مؤشرات التغير المطلق والاتجاهي للميزان التجاري للسلع الزراعية والغذائية في الوطن العربي فيما بين الفترتين (1985-1994) و(1995-2004)

المؤشرات	المتوسط السنوي للفترة (1985-1994) بالمليون دولار	المتوسط السنوي للفترة (1995-2004) بالمليون دولار	نسبة التغير بين الفترتين (%)	معدل النمو الاتجاهي خلال الفترة الأولى (%)	معدل النمو الاتجاهي خلال الفترة الثانية (%)	معدل التشتت النسبي للفترة الأولى (%)	معدل التشتت النسبي للفترة الثانية (%)
السلع الزراعية	-15967.92	-20610.90	29.08	-5.34	2.30	-18.67	-9.12
السلع الغذائية	-14596.58	-17538.84	20.16	-3.61	2.91	-13.32	-10.84

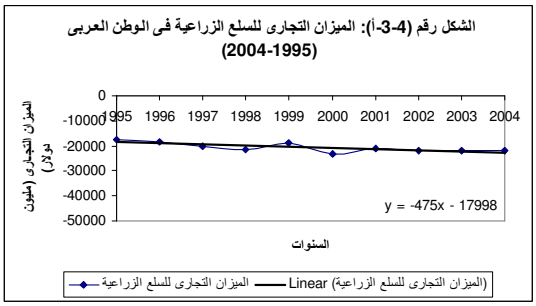

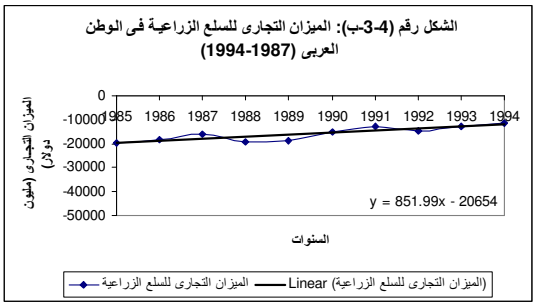

4-3 التركيب النوعي للصادرات الزراعية:

بطبيعة الحال تتعرض كل سلعة أو مجموعة سلعية تصديرية أو استيرادية لبعض التقلبات من عام لآخر في قيمة صادراتها وأيضاً في أهميتها النسبية ضمن التركيب النوعي للصادرات. غير أن تلك التقلبات قصيرة المدى تختفي في معظمها ضمن المتوسط السنوي لكل فترة، ويقدم هذا المتوسط مؤشراً مناسباً لمقارنة التغيرات التي طرأت على التركيب النوعي للصادرات أو الواردات فيما بين فترتي الدراسة. فإذا ما جرى التجاوز عن التغيرات الضيقة النطاق والمحدودة نسبياً يمكن استخلاص أهم ملامح تلك التغيرات:

أ – التركيب النوعي للصادرات الزراعية العربية:

من أبرز ملامح التغير في التركيب النوعي للصادرات الزراعية العربية معبراً عنه في صورة الأهمية النسبية للسلع أو المجموعات السلعية فيما بين الفترتين ما يلي:

- زيادة الأهمية النسبية للصادرات من مجموعة الألبان ومنتجاتها من حوالي 1.17% كمتوسط للفترة الأولى، إلى حوالي 4.57% كمتوسط للفترة الثانية.
- زيادة الأهمية النسبية للصادرات من مجموعة الزيوت النباتية من حوالي 5.71% كمتوسط للفترة الأولى إلى حوالي 10.41 للفترة الثانية. واقترن ذلك بزيادة الصادرات من زيت الزيتون على وجه الخصوص من حوالي 4.24% إلى حوالي 5.09 % باعتبار زيت الزيتون أهم مكون في صادرات تلك المجموعة.
- الانخفاض الملحوظ في الأهمية النسبية للصادرات من القطن الشعر من حوالي 16.04% كمتوسط للفترة الأولى إلى حوالي 10.39% للفترة الثانية.
- انخفاض الأهمية النسبية لصادرات البرتقال واليوسفي من 7.25% إلى 5.61% .
- تراجع الأهمية النسبية لصادرات الأسماك من حوالي 22.83% إلى حوالي 19.55%.
- تحسن نسبة صادرات الطماطم (من مجموعة الخضر)، وذلك من حوالي 2.79% إلى 4.27% لكلا الفترتين على الترتيب، وذلك على الرغم من أن مجموعة الخضراوات مجتمعة لم تحقق سوى زيادة محدودة نسبياً، من حوالي 10.08% للفترة الأولى إلى حوالي 11.57% للفترة الثانية.
- تحسين نسبة الصادرات من الأرز من حوالي 2.51% إلى حوالي 3.86% .

وفيما عدا ما تقدم تحققت تغيرات أقل شأناً مما سبق، حيث تغيرت الأهمية النسبية لبعض السلع أو المجموعات بالزيادة أو الانخفاض ولكن في نطاق محدود يتعذر اعتباره من بين التغيرات النوعية أو الاتجاهية ذات الدلالة. ومن أهم تلك التغيرات يمكن ملاحظة ما يلي:

- زادت الأهمية النسبية لبعض السلع والمجموعات فيما بين فترتي الدراسة، منها مجموعة الحبوب (من 9.15% إلى 9.23%)، والسكر الخام (من 1.54% إلى 1.77%) ومجموعة البقول (من 1.10% إلى 1.67%) ومجموعة البذور الزيتية (من 2.62% إلى 2.77%) وبخاصة السمسم (من 1.90 إلى 2.23%)، واللحوم الحمراء (من 0.73% إلى 1.21%) واللحوم البيضاء (من 0.60% إلى 0.88%).
- تراجعت الأهمية النسبية لبعض السلع والمجموعات فيما بين فترتي الدراسة، كما هو الحال بالنسبة للبطاطس (من 2.78% إلى 2.21%)، والخضر المحفوظة (من 2.99% إلى 2.42%)، ومجموعة الفاكهة (من 16.94% إلى 16.07%)، وكذلك التمور من بين سلع هذه المجموعة (من 3.35% إلى 3.19%). كما انخفضت بشكل نسبي أهمية الصادرات من بعض المنتجات الحيوانية، منها الأبقار والجاموس الحية (من 0.82% إلى 0.51%) والأغنام والماعز الحية (من 7.20% إلى 6.70%) والبيض (من 0.66% إلى 0.48%). جدول (4-4).

جدول (4-4): التركيب النوعي لأهم المجموعات والسلع الزراعية التصديرية العربية

المجموعات والسلع	المتوسط السنوي للفترة (1985-1994)		المتوسط السنوي للفترة (1995-2004)	
	القيمة بالمليون دولار	%	القيمة بالمليون دولار	%
الحبوب	326.26	9.15	434.70	9.23
الأرز	89.31	2.51	181.65	3.86
البطاطس	99.15	2.78	103.95	2.21
السكر الخام	54.99	1.54	83.28	1.77
البقول	39.05	1.10	78.85	1.67
البذور الزيتية	94.40	2.62	130.58	2.77
السمسم	67.73	1.90	104.94	2.23
الزيوت النباتية	203.62	5.71	490.30	10.41
زيت الزيتون	151.03	4.24	239.66	5.09
الخضر	359.31	10.08	544.71	11.57
الطماطم	99.63	2.79	200.85	4.27
الخضر المحفوظة	106.67	2.99	114.09	2.42
الفاكهة	603.60	16.94	756.42	16.07
البرتقال واليوسفي	258.29	7.25	264.19	5.61
التمور	119.31	3.35	150.23	3.19
القطن الشعر	571.81	16.04	489.03	10.39
الأبقار والجاموس	29.11	0.82	24.11	0.51
الأغنام والماعز	256.68	7.20	315.68	6.70
اللحوم الحمراء	26.15	0.73	57.00	1.21
اللحوم البيضاء	21.38	0.60	41.51	0.88
الألبان ومنتجاتها	41.90	1.17	215.21	4.57
البيض	23.70	0.66	22.47	0.48
الأسماك	813.52	22.83	920.27	19.55

4-4 التغيرات الاتجاهية للصادرات من أهم المجموعات والسلع التصديرية العربية:

بعيداً عن التركيب النوعي للصادرات، والذي يهتم فقط بإبراز الأهمية النسبية المقارنة للسلع التصديرية بعضها إلى بعض، دون أن يبرز واقع التطورات والتغيرات الاتجاهية – المطلقة والنسبية – لكل سلعة أو مجموعة سلعية على حدة. فلعله من الأهمية بمكان، في إطار هذه الدراسة، التعرف على ما طرأ على الأوضاع التصديرية للسلع والمجموعات السلعية التصديرية العربية من تغيرات اتجاهية فيما بين فترتي الدراسة.

الأسماك:

تعتبر الأسماك من أهم السلع التصديرية العربية، التي يتحقق منها فائضاً صافياً في إنتاجها على المستوى العربي العام. وكما سبق القول فقد تراجعت الأهمية النسبية للأسماك في قائمة السلع التصديرية فيما بين فترتي الدراسة، إلا أن قيمة صادراتها السنوية قد ازدادت فيما بين هاتين الفترتين من حوالي 813.5 إلى 920.3 مليون دولار أمريكي كمعدل سنوي وبنسبة

زيادة بلغت نحو 13% وهي نسبة متواضعة للغاية بالقياس إلى النطاق الزمني بين فترتي الدراسة. ويتأكد الأداء المتردي لصادرات الأسماك عند مقارنة معدل النمو السنوي الاتجاهي لقيمة الصادرات خلال الفترة الأولى (1985 – 1994) والذي كان يبلغ نحو 6.2% مع نظيره خلال الفترة الثانية والذي تحول إلى نمو سالب (متناقص) بمعدل يبلغ نحو 4.1% الشكل (4-4)، والجدول (4-5).

الفاكهة:

تأتي صادرات الفاكهة العربية في المرتبة الثانية بعد الأسماك من حيث الأهمية النسبية لقيمة صادراتها. وقد سبق الإشارة إلى أن هذه المجموعة قد تراجعت أهميتها النسبية في التركيب النوعي للصادرات من حوالي 16.94% إلى 16.07%، غير أن قيمة صادراتها قد ارتفعت من نحو 603.6 إلى 756.4 مليون دولار أمريكي فيما بين فترتي الدراسة، وذلك بنسبة زيادة تبلغ نحو 25.3%. وعلى الرغم مما سبق فانه يلاحظ بأنه وبعد أن كانت نتيجة صادراتها تتزايد سنوياً خلال الفترة الأولى بمعدل يبلغ نحو 2.2%، فقد تدنى هذا المعدل خلال الفترة الثانية وأصبح لا يتجاوز 0.07% الأمر الذي يعكس تراجعاً ملحوظاً في الأداء التصديري لهذه المجموعة. جدول (4-5)

وعلى الرغم من كون صادرات البرتقال واليوسفي تعتبر من أهم بنود صادرات مجموعة الفاكهة، فقد حققت قيمة الصادرات منها زيادة محدودة نسبياً تبلغ نحو 2% خلال فترتي الدراسة حيث ازدادت من حوالي 258.3 إلى 264.2 مليون دولار أمريكي. ورغم هذا الأداء المتواضع، إلا أن التطور الاتجاهي المقارن بين فترتي الدراسة يعكس تحولاً من التطور السلبي بمعدل سنوي يبلغ نحو 5.7% خلال الفترة الأولى إلى تطور إيجابي نحو التزايد خلال الفترة الثانية بمعدل سنوي يبلغ نحو 3.9% الأمر الذي يعكس اتجاهاً نحو انتعاش صادرات البرتقال واليوسفي واستعادته لأوضاع تصديرية أفضل مما كانت عليه في الفترة السابقة. جدول (4-5).

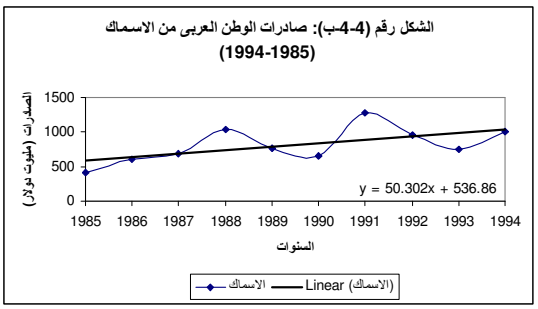

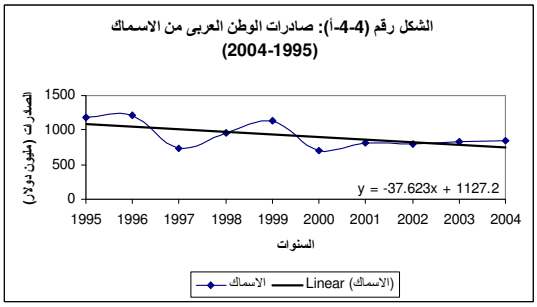

جدول (4-5): مؤشرات التغير المطلق والاتجاهي العامة لصادرات مجموعات السلع الزراعية في الوطن العربي فيما بين الفترتين (1985-1994) و(1995-2004)

السلعة	المتوسط السنوي للفترة (1985-1994) بالمليون دولار	المتوسط السنوي للفترة (1995-2004) بالمليون دولار	نسبة التغير بين الفترتين (%)	معدل النمو الاتجاهي خلال الفترة الأولى (%)	معدل النمو الاتجاهي خلال الفترة الثانية (%)	معدل التشتت النسبي للفترة الأولى (%)	معدل التشتت النسبي للفترة الثانية (%)
الحبوب	326.26	434.70	33.24	10.99	0.76	41.74	19.60
الدقيق*	12.92	100.69	679.61	-5.82	5.02	77.99	32.64
القمح*	155.25	100.52	-35.26	12.14	-7.23	56.61	64.83
الأرز	89.31	181.65	103.41	13.74	3.07	48.92	15.01
البطاطس*	99.15	103.95	4.84	2.69	-7.57	37.55	30.16
السكر	54.99	83.28	51.44	21.74	6.30	72.23	40.68
البقول	39.05	78.85	101.91	12.53	-7.46	56.27	38.00
العدس*	12.69	27.84	119.3	7.24	-17.13	64.51	78.91
الحمص*	6.48	9.46	46.08	20.39	-6.63	89.56	68.92
البذور الزيتية	93.40	130.58	39.8	8.48	-2.00	52.50	18.10
السمسم	67.73	104.94	54.95	6.36	-4.07	52.90	26.58
الزيوت النباتية	203.62	490.30	140.79	20.50	-3.96	72.75	27.85
زيت الزيتون*	151.03	239.66	58.68	17.15	-8.48	61.33	52.87
الخضر	359.31	544.71	51.6	5.55	3.19	20.65	16.65
الطماطم	99.63	200.85	101.6	10.96	6.15	35.78	22.87
الفاصوليا*	8.73	26.29	201.12	19.74	12.50	80.74	53.75
خضر محفوظة*	106.67	114.09	6.96	-1.63	-3.46	34.50	34.97
الفاكهة	603.60	756.42	25.32	2.22	0.07	12.34	9.81
البرتقال واليوسفي*	258.29	264.19	2.28	-5.70	3.92	20.43	16.87
الموز*	21.39	21.92	2.47	-1.42	11.61	35.01	61.99
العنب**	25.93	33.94	30.9	10.05	-0.20	35.68	28.14
التمور*	119.31	150.23	25.91	3.87	-6.95	21.92	18.29
القطن الشعر	571.81	489.03	-14.48	-5.36	1.71	22.43	12.80
الأبقار والجاموس الحية	29.11	24.11	-17.17	-3.00	2.42	26.15	23.04
الأغنام و الماعز	256.68	315.68	22.98	6.26	6.75	35.47	37.00
اللحوم الحمراء	26.15	57.00	117.98	20.22	-3.09	70.07	16.67
اللحوم البيضاء	21.38	41.51	94.1	16.50	0.21	60.28	24.95
الألبان	41.90	215.21	413.59	17.73	14.53	58.51	49.91
البيض*	23.70	22.47	-5.2	1.10	1.16	19.81	12.15
الأسماك	813.52	920.27	13.12	6.18	-4.09	31.20	20.59

* الفترة (1985-2003).

** الفترة (1985-2002).

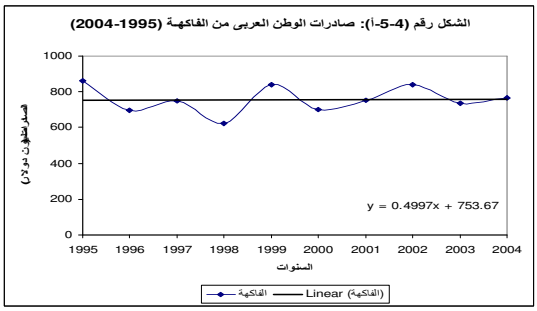

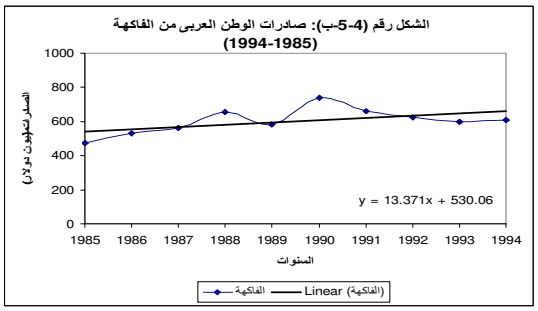

الخضر:

الخضر بصفة عامة من المجموعات التصديرية العربية الهامة. والتي تسعى غالبية الدول العربية إلى تنمية صادراتها منها إلى مختلف دول العالم. وبالفعل حققت صادرات هذه المجموعة زيادة في قيمتها من حوالي 359.3 إلى 544.7 مليون دولار فيما بين فترتي الدراسة. وذلك بنسبة زيادة تبلغ نحو 51.6%. وكان المعدل الاتجاهي لنمو صادرات هذه المجموعة خلال الفترة الأولى يبلغ نحو 5.6% سنوياً، غير أن هذا المعدل تباطأ بعض الشيء خلال الفترة الثانية ليصل إلى 3.2%. وكانت التطورات الاتجاهية لصادرات الطماطم (التي تمثل أهم بنود صادرات مجموعة الخضر) تحاكي أوضاع المجموعة العامة. فقد زادت قيمة صادرات الطماطم من حوالي 99.6 إلى حوالي 200.8 مليون دولار أمريكي، وبنسبة مرتفعة للزيادة بلغت نحو 101%، غير أن معدل نمو صادرات الطماطم سنوياً قد تباطأ بعض الشيء من حوالي 10.9% خلال الفترة الأولى إلى حوالي 6.2% خلال الفترة الثانية. جدول (4-5)، والأشكال (4-6) و(4-7).

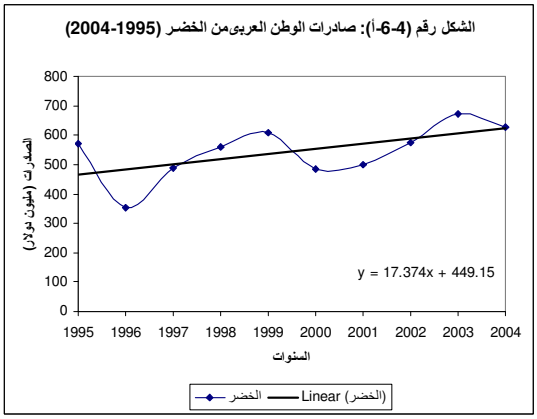

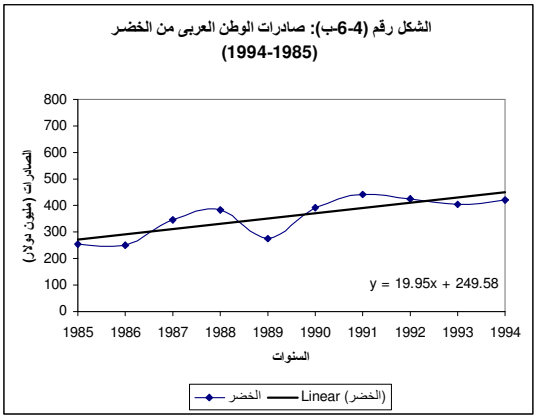

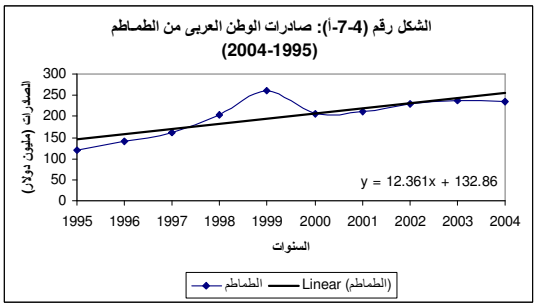

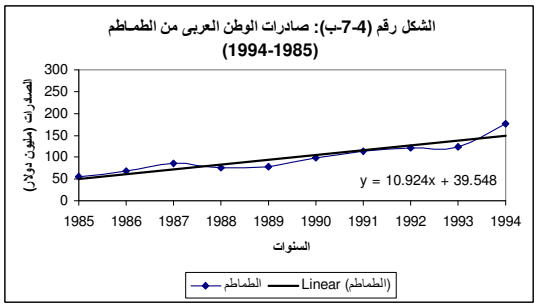

القطن:

اهتزت بشكل ملحوظ أوضاع الصادرات العربية من القطن الشعر، فتراجعت قيمة هذه الصادرات بين فترتي الدراسة من حوالي 571.8 إلى 489.0 مليون دولار أمريكي، بنسبة انخفاض تبلغ نحو 14.5%، كما تراجعت أهميته النسبية في التركيز النوعي للصادرات من حوالي 16.0% إلى حوالي 10.4%. وحقق التطور الاتجاهي لصادرات القطن خلال الفترة الأولى تراجعاً ملحوظاً من عام لآخر بمعدل بلغ نحو 5.4%، غير أن الفترة الثانية تعكس تحولاً إيجابياً حيث بدأت صادرات القطن تميل نحو الزيادة بمعدل يبلغ حوالي 1.7% سنوياً. جدول (4-5) والشكل (4-8).

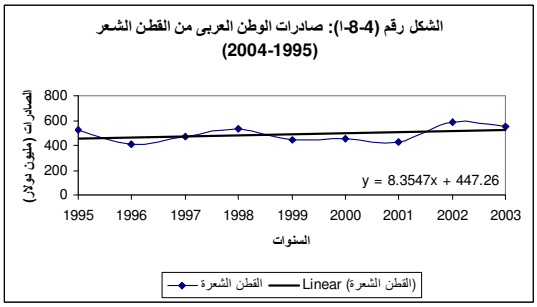

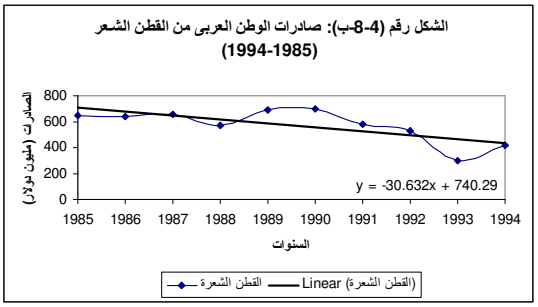

الزيوت النباتية:

يصدر الوطن العربي بعض أنواع الزيوت النباتية، وبخاصة زيت الزيتون. وقد تحسنت قيمة الصادرات من كل منها بشكل ملحوظ فيما بين فترتي الدراسة، فارتفعت قيمة صادرات الزيوت النباتية من 203.6 إلى 490.3 مليون دولار أمريكي، وقيمة صادرات زيت الزيتون من 151.0 إلى 239.7 مليون دولار. غير أن ما تحقق من تحسن ملحوظ من صادرات زيت الزيتون والزيوت النباتية الأخرى خلال الفترة الأولى لم يستمر على نفس الوتيرة في الفترة الثانية بل تحول الأمر إلى نقيضه، ذلك أن التطور الاتجاهي - كما يعكسه معدل النمو السنوي – خلال الفترة الأولى يشير إلى تزايد قيمة صادرات مجموعة الزيوت بنسبة تبلغ 20.5% وصادرات زيت الزيتون بنسبة تبلغ نحو 17.2%. انقلبت هذه المعدلات من نحو الزيادة إلى

معدلات للتناقص خلال الفترة الثانية بلغت نحو سالب 3.96% لمجموعة الزيوت، وحوالي سالب 8.5% لزيت الزيتون. جدول (4-5) والشكل (4-9).

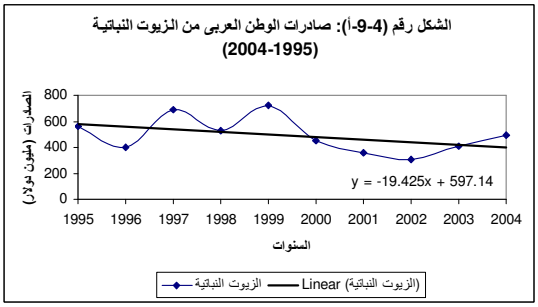

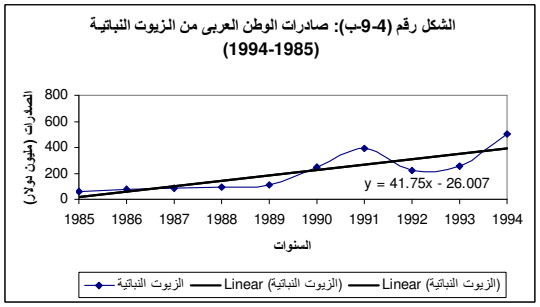

البطاطس:

تعتبر البطاطس من الحاصلات التصديرية العربية الهامة، والتي تهتم بعض الدول العربية بتنمية صادراتها. غير أن قيمة صادرات البطاطس لم تحقق سوى تطوراً محدوداً فيما بين فترتي الدراسة بلغت ما نسبته حوالي 4.8% حيث زادت من حوالي 99.2 إلى 103.9 مليون دولار، وبعد أن كانت صادرات البطاطس تتزايد خلال الفترة الأولى بمعدل سنوي يبلغ حوالي 2.7% فقد تراجع الأداء التصديري لهذا المحصول وتحول الأمر خلال الفترة الثانية إلى اتجاه نحو التراجع في قيمة صادراته سنوياً بمعدل يبلغ نحو ناقص 7.6%. جدول (4-5) والشكل (4-10).

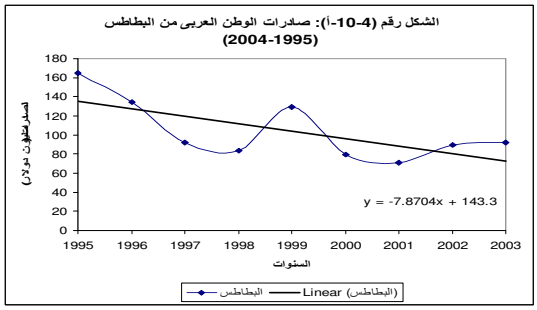

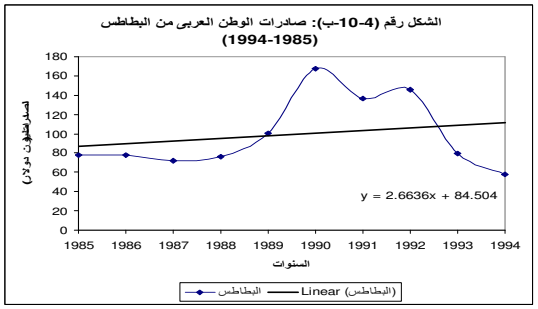

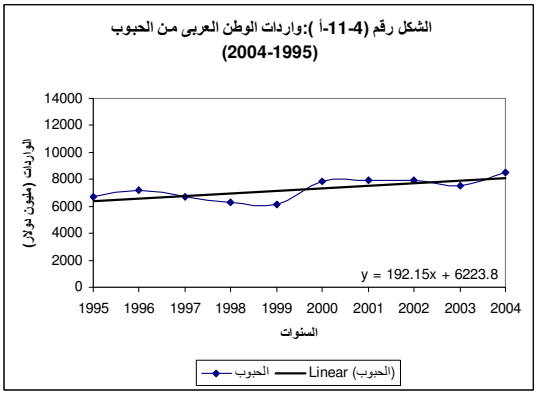

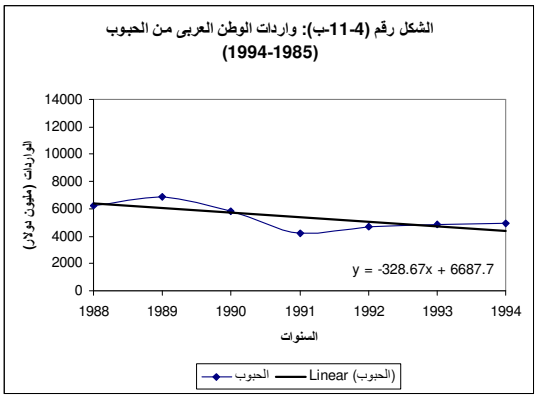

الأرز:

تقدر قيمة الصادرات العربية من الأرز بحوالي 89.3 مليون دولار سنوياً كمتوسط للفترة (1985 – 1994)، تضاعفت هذه القيمة تقريباً خلال الفترة الثانية حيث بلغت حوالي 181.7 مليون دولار. وكانت صادرات الأرز خلال الفترة الأولى تسير في اتجاه تصاعدي بمعدل مرتفع يبلغ نحو 13.7% سنوياً، غير أن الفترة الثانية شهدت تباطؤً كبيراً في هذا المعدل حيث انخفض إلى حوالي 3.1%. جدول (4-5) والشكل (4-11) .

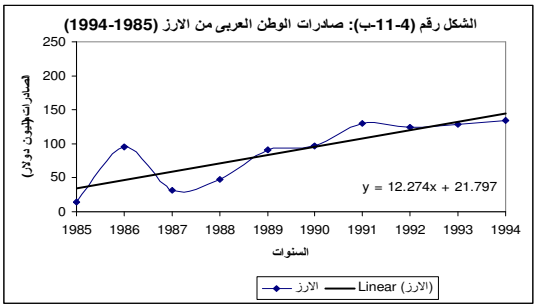

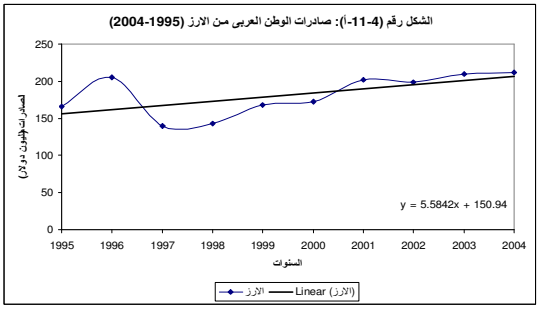

الأغنام والماعز:

تعتبر الأغنام والماعز الحية من أهم صادرات المجموعة الحيوانية بعد الأسماك، ويبدو أن الأداء التصديري لهذه المجموعة يأخذ في التحسن بشكل متواصل وعلى مدار فترتي الدراسة فمن جهة زادت قيمة صادرات الأغنام والماعز الحية من حوالي 256.7 إلى 315.7 مليون دولار، وبلغت نسبة تلك الزيادة حوالي 23%. ومن جهة ثانية حققت هذه الصادرات نمواً اتجاهياً سنوياً بلغت نسبته حوالي 6.3% خلال الفترة الأولى. ولم تتوقف وتيرة هذا النمو خلال الفترة الثانية بل تواصلت بمعدل يقترب من نظيره للفترة الأولى أو يزيد قليلاً (6.75%). جدول (4-5)، والشكل (4-12).

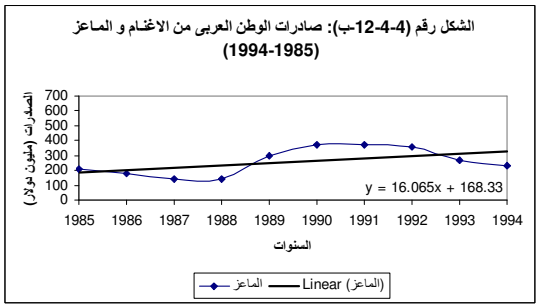

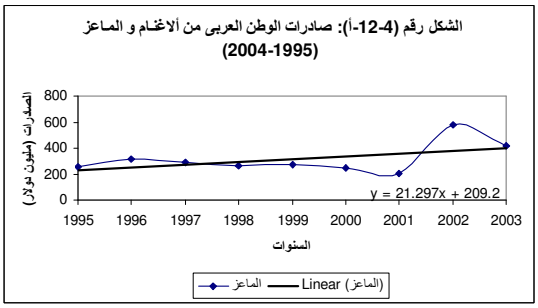

الألبان ومنتجاتها:

يبدو أن مجموعة الألبان ومنتجاتها قد فرضت نفسها على قائمة الصادرات الزراعية العربية، فبعد ما كانت قيمة هذه الصادرات تبلغ نحو 41.9 مليون دولار في المتوسط سنوياً خلال الفترة الأولى، فقد ارتفعت أو تضاعفت عدة مرات لتصل خلال الفترة الثانية إلى حوالي 215.2 مليون دولار. وبهذه الزيادة الكبيرة سجلت هذه المجموعة أهمية نسبية في قائمة

الصادرات السلعية الزراعية العربية بلغت نحو 4.6% خلال الفترة الثانية، بعد أن كانت لا تتجاوز 1.2% خلال الفترة الأولى. ومن حيث التطور الاتجاهي فقد سجلت هذه المجموعة خلال الفترة الأولى معدلاً مرتفعاً للنمو السنوي بلغ حوالي 17.7%، وظل مرتفعاً خلال الفترة الثانية وإن كان أقل من سابقه بعض الشيء حيث بلغ نحو 14.5%. جدول (4-5) والشكل (4-13).

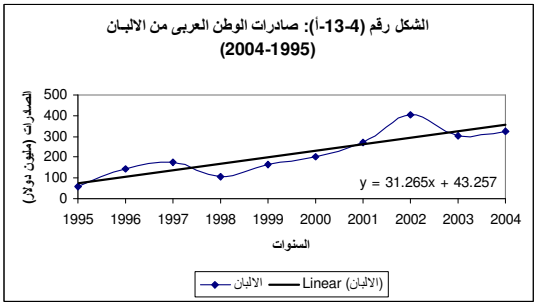

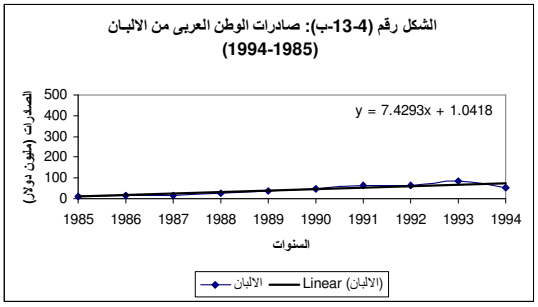

4-5 التركيب النوعي للواردات الزراعية العربية:

من المعلوم أن مجموعة الحبوب تشكل الثقل الأكبر في الواردات الزراعية العربية، ويعتبر ارتفاع الأهمية النسبية لقيمة الواردات من هذه المجموعة من أهم معالم التغيرات في التركيب النوعي لتلك الواردات. فقد زادت الأهمية النسبية لواردات الحبوب فيما بين فترتي الدراسة من حوالي 33.34% للفترة الأولى (19985 – 1994) إلى حوالي 35.84% للفترة الثانية (1995 – 2004). وفي الصورة التفصيلية للواردات من مجموعة الحبوب يلاحظ تغيرات مهمة في التركيب السلعي لها كما يوضح الجدول (4-6) تمثلت هذه التغيرات في زيادة الأهمية النسبية للواردات من الشعير والذرة الشامية بدرجة ملحوظة (من 2.95% إلى 4.41% للشعير، ومن 3.90% إلى 5.98% للذرة الشامية) . وعلى العكس من ذلك فقد تراجعت قليلاً الأهمية النسبية للواردات من القمح (من 14.75% إلى 14.59%) كما تراجعت الأهمية النسبية للواردات من دقيق القمح بدرجة أكبر (من 4.94% إلى 2.41%). وفيما عدا مجموعة الحبوب فإنه يمكن رصد أهم ملامح التغير في التركيب النوعي للواردات الزراعية العربية فيما يلي:

- ارتفعت الأهمية النسبية لبعض المجموعات والسلع بدرجات متفاوتة، أكثرها وضوحاً يتمثل في التبغ الخام (من 1.86% إلى 4.21%)، ومجموعة البذور الزيتية (من 0.93% إلى 1.95%) ومن بينها بذور فول الصويا (من 0.08% إلى 0.75%) والكاكاو (من 0.13% إلى 0.58%)، كما زادت بدرجات أقل وضوحاً الأهمية النسبية للواردات من الفاكهة (من 4.24% إلى 5.08% والبقوليات (من 1.57% إلى 1.86%) والأسماك (من 1.58% إلى 2.19%)، والأبقار والجاموس الحية (من 1.09% إلى 1.66%)، وزيت فول الصويا (من 1.36% إلى 1.91%)، واللحوم البيضاء (من 3.32% إلى 3.41%).
- تراجعت الأهمية النسبية للواردات من بعض المجموعات والسلع، وكان أكثرها وضوحاً وأهمية ما لوحظ بالنسبة لواردات الأغنام والماعز الحية (من 5.18% إلى

2.94%). ومجموعة الألبان ومنتجاتها (من 12.87% إلى 11.08%). والسكر الخام (من 8.12% إلى 6.82%). وبدرجة أقل وضوحاً وأهمية تراجعت الأهمية النسبية للواردات من الشاي (من 3.76% إلى 3.03%)، والبيض من (0.76% إلى 0.45%)، ومجموعة الزيوت النباتية (من 8.60% إلى 7.64%)، والبطاطس (من 1.09% إلى 0.93%)، ومجموعة الخضر (من 3.94% إلى 3.43%)، والقطن الشعر (من 1.20% إلى 0.82%)، والبن (من 1.88% إلى 1.54%) واللحوم الحمراء (من 4.54% إلى 4.53%).

جدول (4-6): التركيب النوعي لأهم المجموعات والسلع الزراعية الاستيرادية العربيـــة

المجموعات والسلع	المتوسط السنوي للفترة (1985-1994)		المتوسط السنوي للفترة (1995-2004)	
	القيمة بالمليون دولار	%	القيمة بالمليون دولار	%
الحبوب	5373.00	33.34	7609.84	35.84
دقيق القمح	796.91	4.94	512.26	2.41
القمح	2376.73	14.75	3097.36	14.59
الشعير	475.52	2.95	936.68	4.41
الذرة الشامية	629.17	3.90	1269.02	5.98
البطاطس	175.06	1.09	197.83	0.93
السكر الخام	1308.40	8.12	1447.20	6.82
البقوليات	253.05	1.57	395.38	1.86
البذور الزيتية	150.49	0.93	413.22	1.95
فول الصويا	13.21	0.08	159.06	0.75
الزيوت النباتية	1386.43	8.60	1622.20	7364
زيت فول الصويا	219.76	1.36	406.14	1.91
الخضر	635.46	3.94	727.69	3.43
الفاكهة	682.90	4.24	1078.79	5.08
القطن الشعر	193.50	1.20	169.81	0.82
تبغ خام	299.89	1.86	894.89	4.21
شاي	606.02	3.76	647.85	3.03
بن	302.45	1.88	323.69	1.54
كاكاو	21.47	0.13	132.90	0.58
أبقار وجاموس حية	176.32	1.09	353.30	1.66
أغنام وماعز حية	834.26	5.18	625.35	2.94
لحوم حمراء	732.56	4.54	961.47	4.53
لحوم بيضاء	534.47	3.32	723.43	3.41
ألبان ومنتجاتها	2074.58	12.87	2353.08	11.08
البيض	122.00	0.76	94.94	0.45
الأسماك	255.41	1.58	465.66	2.19

4-6 التغيرات الاتجاهية للواردات من أهم المجموعات والسلع الاستيرادية العربية:

في إطار الزيادة المضطردة في قيمة الواردات الزراعية العربية، فإن غالبية السلع والمجموعات السلعية تدفع في اتجاه هذه الزيادة، والأقل منها يعمل في الاتجاه الآخر ملطفاً من حدة معدلات الزيادة في قيمة تلك ا لواردات. ويتضح ذلك من تحليل التغيرات الاتجاهية للواردات لأهم المجموعات والسلع الاستيرادية العربية فيما بين فترتي الدراسة. وفيما يلي عرضاً لهذه التغيرات بالنسبة لأهم المجموعات والسلع الاستيرادية.

الحبوب:

فيما بين فترتي الدراسة (1985-1994) و(1995-2004) ارتفع المتوسط السنوي لقيمة الواردات العربية من مجموعة الحبوب من حوالي 5.37 إلى 7.6 مليار دولار، بنسبة للزيادة تبلغ نحو 35.8%. وبعد أن كان خط الاتجاه العام لتطور قيمة واردات الحبوب يميل نحو الانخفاض خلال الفترة الأولى بمعدل متناقص يبلغ نحو 6.12% سنوياً، فقد تحول الاتجاه العام خلال الفترة الثانية نحو التصاعد بمعدل للزيادة السنوية يقدر بحوالي 2.64%. جدول (4-7) والشكل (4-14) .

ويبدو أن التغير الاتجاهي لواردات الحبوب كان أكثر تأثراً بنظيره لواردات القمح والتي تمثل أهم مكونات واردات هذه المجموعة، فقد زادت واردات القمح فيما بين فترتي الدراسة بنسبة تبلغ نحو 30.3% (من حوالي 2.38 إلى حوالي 3.1 مليار دولار). كما تغير اتجاه تطور واردات القمح من حالة التراجع خلال الفترة الأولى بمعدل سنوي بلغ نحو 8.13% إلى الارتفاع المتزايد بمعدل يبلغ 2.75% سنوياً خلال الفترة الثانية الشكل رقم (18 – 4). وخلال الفترة الثانية أيضاً أوضحت التغيرات الاتجاهية لكل من واردات الشعير والذرة الشامية تحولات ملحوظة نحو النمو المتزايد. فقد زاد المتوسط السنوي لواردات الشعير بين الفترتين من 475.5 إلى 936.7 مليون دولار بنسبة بلغت نحو 97.0% الشكل (19 – 4)، وزاد المتوسط السنوي لواردات الذرة الشامية من 629.2 مليون دولار إلى 1.27 مليار دولار، بنسبة تبلغ حوالي 101.7% الشكل (20 – 4). وبعد ما كانت واردات الشعير تتناقص سنوياً خلال الفترة الأولى بمعدل يبلغ نحو 11.4% فقد تحولت إلى حالة أشبه بالاستقرار خلال الفترة الثانية، حيث أصبح معدل التناقص حوالي 0.3% فقط. وأما الذرة الشامية فكان تطور وارداتها متزايداً خلال فترتي الدراسة، غير أن هذا التطور المتزايد تسارعت وتيرته من معدل يبلغ نحو 2.68% سنوياً خلال الفترة الأولى إلى 5.12% سنوياً خلال الفترة الثانية الجدول (4-7) والأشكال (4-15)، (4-16)، (4-17).

جدول (4-7): مؤشرات التغير المطلق والاتجاهي العامة للواردات الزراعية في الوطن العربي فيما بين الفترتين (1985-1994) و(1995-2004)

السلعة	المتوسط السنوي للفترة (1985-1994) بالمليون دولار	المتوسط السنوي للفترة (1995-2004) بالمليون دولار	نسبة التغير بين الفترتين (%)	معدل النمو الاتجاهي خلال الفترة الأولى (%)	معدل النمو الاتجاهي خلال الفترة الثانية (%)	معدل التشتت النسبي للفترة الأولى (%)	معدل التشتت النسبي للفترة الثانية (%)
الحبوب	5373.00	7609.84	35.84	-6.12	2.64	17.77	11.00
دقيق القمح	796.91	512.26	-35.72	0.73	-12.18	5.84	45.69

السلعة	المتوسط السنوي للفترة (1985-1994) بالمليون دولار	المتوسط السنوي للفترة (1995-2004) بالمليون دولار	نسبة التغير بين الفترتين (%)	معدل النمو الاتجاهي خلال الفترة الأولى (%)	معدل النمو الاتجاهي خلال الفترة الثانية (%)	معدل التشتت النسبي للفترة الأولى (%)	معدل التشتت النسبي للفترة الثانية (%)
القمح	2376.73	3097.36	30.32	-8.13	2.75	24.58	14.79
الشعير	475.52	936.68	96.98	-11.41	-0.32	48.21	16.48
الدرة الشامية	629.17	1269.01	101.7	2.68	5.12	14.27	17.08
البطاطس	175.06	197.83	13.01	-0.41	1.83	15.18	19.95
السكر	1308.40	1447.20	10.61	-2.01	-2.27	23.99	11.69
البقوليات	253.05	395.38	56.24	1.24	1.43	17.40	13.90
العدس	71.41	111.35	55.93	2.90	2.12	15.46	17.22
الحمص	28.52	74.59	161.54	0.31	0.31	24.42	23.15
البدور الزيتية	150.49	413.22	174.59	17.14	6.81	27.91	22.48
فول الصويا	13.21	159.06	1104.1	35.12	14.81	60.35	47.61
الزيوت النباتية	1386.43	1622.20	17.01	-0.08	-2.04	7.33	12.29
زيت فول الصويا	219.76	406.14	84.81	27.37	4.69	44.76	19.38
زيت الزيتون	56.54	42.66	-24.54	-13.29	4.55	43.95	18.32
الخضر	635.46	727.69	14.51	0.53	2.59	10.44	8.21
الطماطم	101.16	144.91	43.25	4.47	-3.82	10.02	16.36
الفاصوليا	3.34	5.63	68.49	-9.78	12.64	30.81	48.63
الخضر المحفوظة	106.64	138.07	29.48	-4.85	8.44	32.77	41.73
الفاكهة	682.90	1078.79	57.97	2.46	3.52	13.24	13.91
البرتقال واليوسفي	136.65	180.05	31.76	-4.71	-0.64	12.35	5.14
التفاح	112.18	169.11	50.75	4.19	1.75	8.28	11.12
الموز	85.18	176.96	107.74	5.05	4.45	14.24	15.22
العنب	55.10	70.19	27.4	3.70	-2.41	9.97	17.14
التمور	47.60	69.90	46.85	-3.57	3.81	28.07	16.60
القطن الشعر	193.50	169.81	-12.24	3.40	-9.07	28.34	30.29
الشاي	606.02	647.85	6.9	0.49	3.75	9.55	13.70
البن	302.45	323.69	7.02	-3.11	-3.09	33.60	20.08
الكاكاو	21.47	132.90	518.96	1.89	16.24	20.67	51.42
التبغ	299.89	894.89	198.41	2.31	20.98	20.34	69.21
الأبقار والجاموس الحية	176.32	353.30	100.38	-0.78	-5.23	15.13	28.97
الأغنام والماعز	834.26	625.35	-25.04	0.30	-1.54	6.84	17.19
اللحوم الحمراء	732.56	961.47	31.25	-2.94	0.33	12.94	7.45
اللحوم البيضاء	534.47	723.43	35.35	7.55	3.53	17.40	13.59
الألبان	2074.58	2353.08	13.42	0.64	2.87	5.99	10.83
البيض	122.00	94.93	-22.18	-4.61	0.80	17.21	5.94
الأسماك	255.41	465.66	82.32	-6.36	5.14	19.56	18.17

الشكل رقم (4-15-أ): واردات الوطن العربى من القمح (1995-2004)

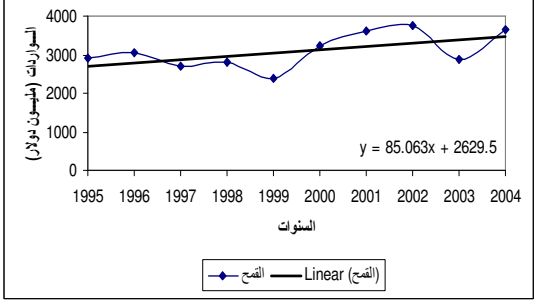

الشكل رقم (4-15-ب):واردات الوطن العربى من القمح (1985-1994)

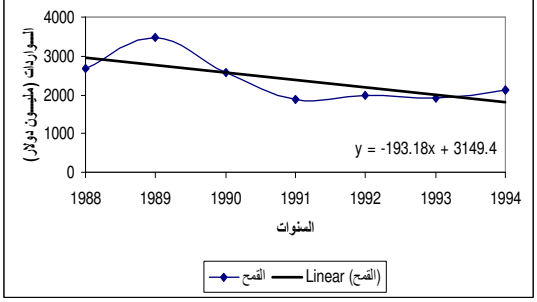

الشكل رقم (4-16-أ): واردات الوطن العربى من الذرة الشامية (2004-1995)

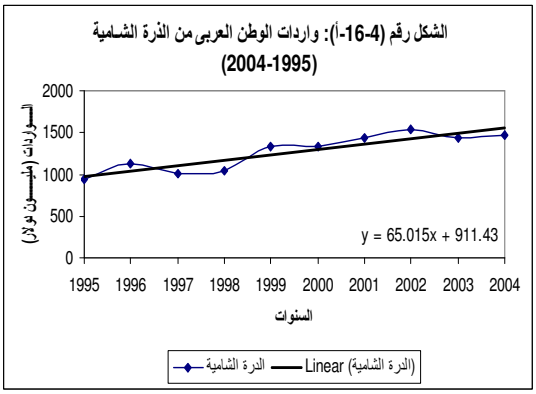

الشكل رقم (4-16-ب):واردات الوطن العربى من الذرة الشامية (1994-1985)

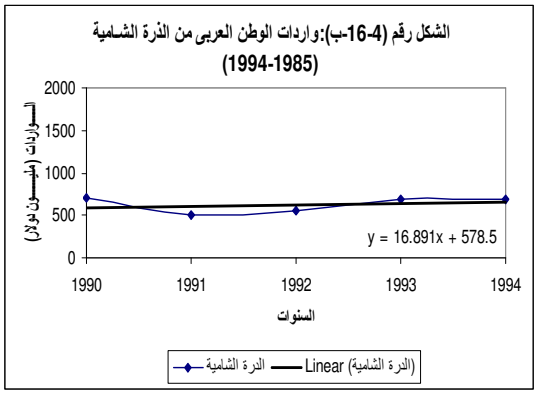

الشكل رقم (4-17-أ): واردات الوطن العربى من الشعير (2004-1995)

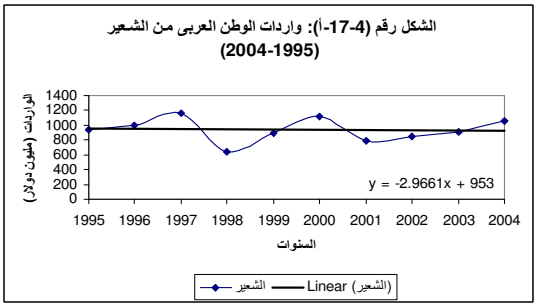

الشكل رقم (4-17-ب): واردات الوطن العربى من الشعير (1994-1985)

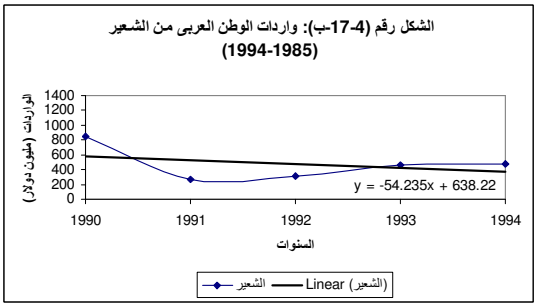

ويبدو أن استيراد القمح في صورة حبوب أصبح نمطاً أكثر تفضيلاً من استيراده في صورة دقيق، فقد أوضحت واردات دقيق القمح تراجعاً عاماً من متوسط سنوي يبلغ نحو 796.9 إلي 512.3 مليون دولار فيما بين فترتي الدراسة، وذلك بنسبة انخفاض تبلغ نحو 35.72%. وقد كشفت الفترة الثانية عن اتجاه ملحوظ نحو التراجع السنوي لواردات دقيق القمح بمعدل يبلغ نحو 12.2% بعدما كانت هذه الواردات تميل نحو التزايد خلال الفترة الأولى بمعدل سنوي يبلغ حوالي 0.7% الشكل (4-18).

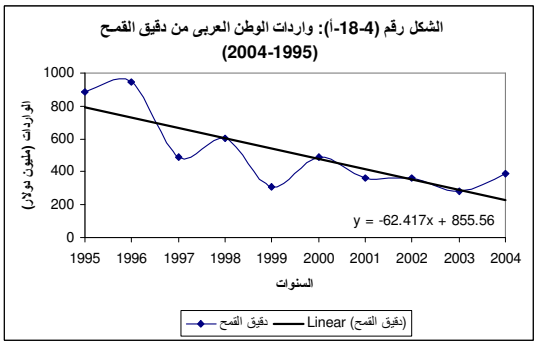

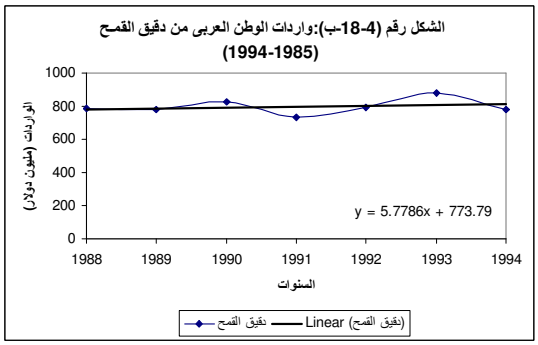

الألبان ومنتجاتها:

من حيث أهمية قيمة الواردات، تأتي مجموعة الألبان ومنتجاتها في المرتبة الثانية، حيث بلغت قيمة واردات الألبان ومنتجاتها في المتوسط السنوي للفترة الأولى (1985-1994) حوالي 2.07 مليار دولار زادت إلى حوالي 2.35 مليار دولار خلال الفترة الثانية، بنسبة زيادة بلغت نحو 13.4%. وعلى الرغم من أن نسبة الزيادة بين الفترتين تعتبر محدودة وغير كبيرة، إلا أن الملاحظ أن التطور الاتجاهي لواردات هذه المجموعة كان متزايداً خلال الفترتين، وتسارعت وتيرة هذا التزايد في الفترة الثانية عنها في الفترة الأولى، فقد بلغ معدل النمو السنوي لقيمة الواردات حوالي 0.64% في الفترة الأولى، ارتفع إلى حوالي 2.87% خلال الفترة الثانية الجدول (4-7) الشكل (4-19).

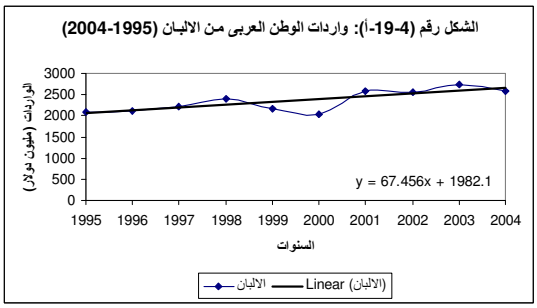

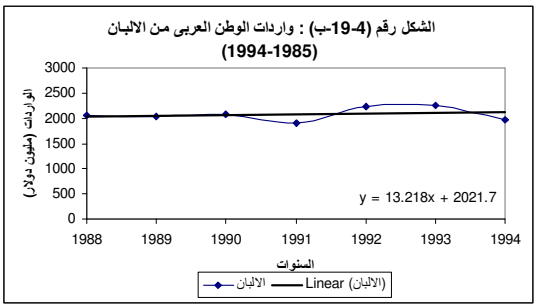

الزيوت النباتية:

تعتبر الزيوت النباتية من المجموعات الاستيرادية العربية الرئيسية، حيث ارتفعت قيمة واردات هذه المجموعة من حوالي 1.39 إلى 1.62 مليار دولار كمتوسط سنوي فيما بين فترتي الدراسة، غير أن الملاحظ أن نسبة الزيادة بين الفترتين لم تكن كبيرة نسبياً حيث بلغت حوالي 17%، والملاحظة الأكثر أهمية في السلوك الاتجاهي لهذه الواردات تراجعها السنوي خلال الفترة الأولى بمعدل يبلغ نحو 0.08%، وتسارع وتيرة هذا التراجع ليصل معدلها إلى حوالي سالب 2.04% سنوياً خلال الفترة الثانية، جدول (4-7) والشكل (4-20).

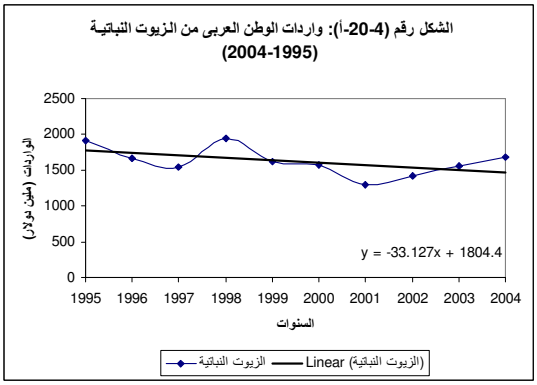

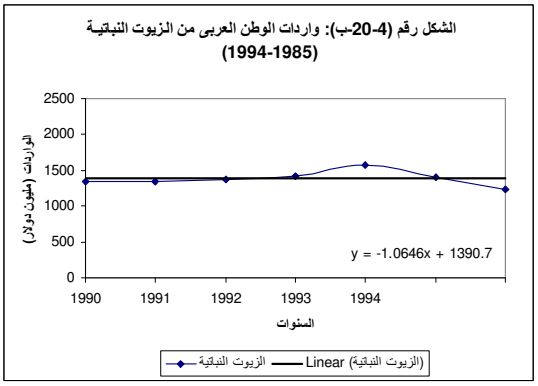

وفيما يبدو فقد اقترن معدل الزيادة المحدود نسبياً، والتطور المتناقص سنوياً للواردات من الزيوت النباتية، بإحلال جزئي بالواردات من البذور الزيتية، فقد حققت قيمة الواردات منها معدلاً للزيادة بين فترتي الدراسة يبلغ نحو 174% حيث ارتفعت هذه القيمة من 150.5 إلى 413.2 مليون دولار. وكان المعدل السنوي لنمو واردات البذور الزيتية متزايداً خلال فترتي الدراسة، غير أنه تباطأ نسبياً خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى (17.1% للفترة الأولى وحوالي 6.8% للفترة الثانية).

الســـكر:

يندرج السكر ضمن السلع الاستيرادية العربية الهامة. وقد بلغت قيمة واردات السكر خلال الفترة الأولى حوالي 1.31 مليار دولار كمتوسط سنوي، ارتفع هذا المتوسط خلال الفترة الثانية إلى حوالي 1.45 مليار دولار، بنسبة زيادة تبلغ نحو 10%. وتعكس هذه النسبة – إلى حدٍ ما – محدودية معدل التزايد في الواردات العربية من السكر، ويؤيد ذلك ما يلاحظ من اتجاه تطور واردات هذه السلعة خلال فترتي الدراسة، فقد أوضحت اتجاهاً متناقصاً خلال هاتين الفترتين بلغ معدله حوالي سالب 2% سنوياً خلال الفترة الأولى، وتزايدت وتيرة هذا التناقص لتصل حوالي سالب 2.3% سنوياً خلال الفترة الثانية. جدول (4-7)، والشكل (4-21).

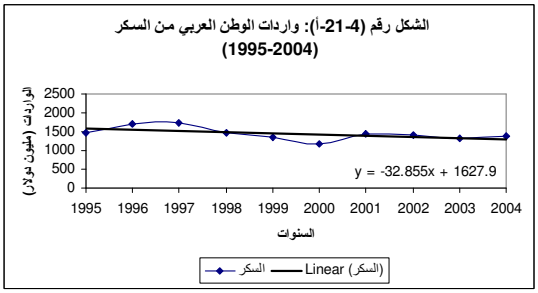

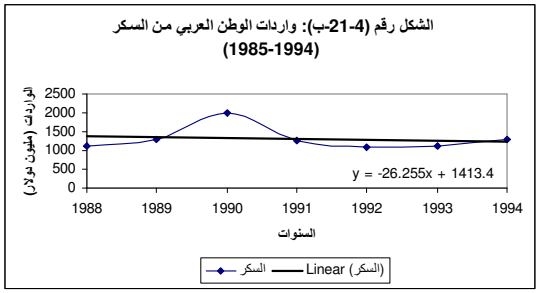

الفاكهـــة:

تقدر قيمة الواردات العربية من الفاكهة كمتوسط سنوي خلال الفترة (1985-1994) بنحو 682.9 مليون دولار، ازدادت هذه القيمة خلال الفترة (1995-2004) إلى حوالي 1.08 مليار دولار، وبذلك تبلغ نسبة زيادة واردات الفاكهة فيما بين الفترتين حوالي

الباب الخامس
الانعكاسات المترتبة على الإصلاحات الاقتصادية والانضمام لمنظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الباب الخامس

الانعكاسات المترتبة على الإصلاحات الاقتصادية والانضمام لمنظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الزراعة والتجارة الزراعية العربية

مقدمة:

ليس ثمة شك من أن أوضاع الزراعة العربية الراهنة، بعد حقبة مهمة من التحولات الإصلاحية، وانقضاء قرابة عشر سنوات على قيام منظمة التجارة العالمية، واكتمال المراحل الانتقالية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تحمل في طياتها الكثير من الآثار والانعكاسات التي أفرزتها تلك المتغيرات والمستجدات. ومن هذا المنطلق، ودونما الوقوع في خطأ بناء علاقات سببية محددة، فإن هذا الباب من الدراسة ينطلق من النتائج والمؤشرات والمعلومات التي تضمنتها الأبواب السابقة لمحاولة رصد وتحليل أهم الانعكاسات التي ترتبت على حزمة المستجدات والمتغيرات التي اكتنفت الزراعة العربية عبر عشر السنوات الأخيرة في ضوء التحليل المقارن مع ما كان عليه الحال في العشر سنوات السابقة كلما كان ذلك ممكناً وكلما توافرت البيانات والمعلومات التي تتيح ذلك التحليل المقارن.

ولعله من الأهمية بمكان أن تؤخذ في الحسبان بعض الاعتبارات التي لا ينبغي إغفالها لدى دراسة وتحليل الانعكاسات على الزراعة العربية المترتبة على الإصلاحات الاقتصادية وعضوية منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ومن بين تلك الاعتبارات ما يلي:

- إن هناك عوامل أخرى مهمة وبالغة نشأت كانت لها آثارها المباشرة وغير المباشرة على القطاعات الزراعية العربية ضمن ما تأثر به الاقتصاد العربي عامة، من ذلك على سبيل المثال ما تعرضت له عائدات النفط العربية من تقلبات نتيجة تقلبات أسعاره وصادراته، وما تعرضت له بعض الدول من الحصار، أو الاجتياح العسكري.
- إن الدول العربية لم تكن جميعها على نفس الدرجة من التعرض لمختلف العوامل المؤثرة، أو في ذات المواقيت الزمنية. سواء في ذلك العوامل الخاصة بالإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي الذي تم في الدول العربية في سنوات مختلفة وبدرجات متباينة من العمق والشمولية، أو الانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية والتي بادرت إليها منذ البداية بعض الدول العربية خارج هذا الإطار. والأمر ذاته ينطبق إلى حدٍ ما على عضوية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومدى التزام الدول بتطبيق برنامجها التنفيذي.
- إن القطاع الزراعي العربي في منظوره الكلي العام، يتسم بقدر كبير من خصائص الزراعات التقليدية، لاسيما وأن ما يقرب من 80% من مساحته زراعات مطرية، ونسبة قريبة من ذلك أو أكثر عبارة عن حيازات زراعية صغيرة شبه استكفائية يحوزها مزارعون تنتمي غالبيتهم العظمى إلى الفئات الفقيرة. وبهذه الخصائص وغيرها تعتبر الزراعة العربية في غالبيتها العظمى ذات قدرات محدودة وضعيفة للغاية وبطيئة نسبياً في تحقيق الاستجابة والمواءمة مع ما تتعرض له من عوامل ومتغيرات،

خاصة إذا كانت هذه العوامل والمتغيرات ذات طبيعة كلية وعامة وغير مباشرة. ولا يقلل ذلك بأي حال من أهمية المواءمات والاستجابات التي تحققت من جانب الحيازات والمشروعات التي تنتمي إلى القطاع الزراعي الحديث ذي التقانات المتطورة، والسعات الأكبر نسبياً والتوجهات التجارية والتصديرية. غير أن الأهمية النسبية لهذا القطاع تظل محدودة بالقياس إلى مجمل المساحة الكلية أو الإنتاج الكلي للزراعة العربية.

ويعنى الجزء الأول من هذا الباب ببلورة الانعكاسات الناتجة عن تحليل الأداء في القطاع الزراعي وقطاع التجارة الزراعية خلال الفترتين (1985-1994) و(1995 - 2004). وهو جهد متواضع نحاول من خلاله أن نجد بعض التفسير للظواهر التي طرأت وربط العلاقات فيما بينها لما كان يجرى في القطاع الزراعي على نطاق الوطن العربي في حدود المعلومات والبيانات المتاحة ولا يقصد بأي حال من الأحوال الإلمام بكل المسببات الظاهرة والخفية في تفسير تلك النتائج وفيما يلي الانعكاسات المترتبة على الأداء الزراعي والتجارة الزراعية العربية:

5-1 الانعكاسات في مجال السياسات الزراعية العربية:

شغل العالم العربي منذ الثمانيات بتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي على مختلف توجهاته السياسية والاقتصادية، وفي هذا السياق كانت الدول العربية قد سبقت باتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بتكامل اقتصادياتها من منظور عربي موحد فكان أن أنشئت الهيئة العربية للاستثمار الزراعي بالإضافة إلى بعض الهيئات الاقتصادية العربية الأخرى كما شرعت لاحقاً في تنفيذ قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بقيام اللجان الرقابية والتنفيذية ومحاولة تفعيل تنفيذ اتفاقيات برامج المنطقة خلال عقدين من الزمان.

وفي عقد التسعينات بدأت الدول العربية في التعامل مع السياسات والقضايا العالمية الراهنة والمتنامية والتي لفت الساحة الدولية بدأت بقضايا الأراضي والبيئة والتنمية المستدامة، قضايا السكان والأمن الغذائي والتغذية، وقضايا الفقر والتي أصبحت الهاجس الأكبر لكثير من الدول النامية والمنظمات الدولية ويضاف إلى ذلك الأحداث الأخيرة على نطاق الوطن العربي ومنها حرب الخليج وإفرازاتها والتي أصبحت عبئاً سياسياً واجتماعياً ومادياً على كاهل الوطن العربي وتلعب دوراً مؤثراً في اتخاذ قراراته الاقتصادية خاصة تلك المرتبطة بالقضايا الزراعية.

وخلال هذا الزخم من التفاعل العملي مع المتغيرات والمستجدات العالمية والإقليمية توجت جولات اتفاقية الجات بإعلان قيام منظمة التجارة العالمية واتفاقية الزراعة في منتصف عقد التسعينات معلنة بداية تحرير التجارة الزراعية في العالم ولعل الجولات الطويلة التي استغرقتها الدول الغربية الأعضاء في الوصول إلى اتفاقية تحرير التجارة الزراعية تفسر أهمية القطاع الزراعي وحساسية اتخاذ قرار تحريره وانفتاحه أمام المنافسة الخارجية خاصة في حالة البلدان التي ما زالت تدعم ذلك القطاع ولعل التمهل في اتخاذ ذلك القرار يعكس اهتمام المشرع الغربي بدور المزارع الغربي في توفير الغذاء ودوره المؤثر في صناديق الانتخابات. وهذا البعد يمكن أن ينطبق أيضاً على القطاع الزراعي العربي لما له من أهمية في توفير الأمن الغذائي والمواد الخام للصناعات المحلية والصادرات، ولضعف الأنظمة الإنتاجية العربية في مجابهة التنافس الخارجي والذي اتخذ أشكالاً متعددة أهمها معوقات الجودة والمواصفات وسلامة الصحة النباتية والحيوانية والتي أضافت معوقات أخرى إلى جانب المعوقات الجمركية ضد النفاذ إلى الأسواق. وعليه فان بعض الدول العربية في انضمامها لمنظمة التجارة العالمية أو في انضمامها لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كانت تأخذ وقتاً في تطبيق متطلبات

سياسات الإصلاح الاقتصادي أو متطلبات الانضمام للمنظمات العالمية والإقليمية التجارية أو العمل على تنفيذ تلك المتطلبات تدريجياً بما فيه مصلحة القطاع الزراعي فيها.

ومن بين الإشارات الواضحة على انشغال الدول العربية بمناهج سياسات الإصلاحات الاقتصادية والتحرير الاقتصادي والتجاري وبالقضايا الجديدة المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة وقضايا الفقر وخلافه من قضايا عقد التسعينات، إغفال العديد من تلك الدول لقضايا التنمية في بلادها والتراجع في تقديم وتوجيه الاستثمارات نحو تنمية القطاع الزراعي خاصة انه القطاع الرائد في معظم الدول العربية. وعليه فقد جاءت تطبيقات سياسات الإصلاح الاقتصادي لتحرير التجارة الزراعية قاصرة بعض الشيء عن تهيئة المناخ المناسب لتحويل الهياكل الاقتصادية والنظم الإنتاجية بالقطاع الزراعي العربي، حيث تم التركيز على التخلص من الممارسات النمطية والتقليدية والتي ورثها من عقود الستينات للانطلاق نحو المرحلة الجديدة من حيث التوجه الاقتصادي حسب متطلبات السوق لقوى العرض والطلب وفي توظيف مواردها الطبيعية والبشرية والتمويلية. وفي هذا الصدد تشير معظم تقارير المنظمات الدولية والإقليمية خلال السنوات الأخيرة - بعد عام 2000 - إلى أن حزمة الإصلاحات أصابت القطاع الزراعي في بعض الدول العربية والدول النامية بالهشاشة حيث تلقى القطاع الزراعي العديد من الصدمات الاقتصادية وكان القطاع الزراعي التقليدي أكثر تضرراً من القطاع الحديث لعدم قدرته على امتصاص تلك الصدمات بينما استفاد القطاع الزراعي الحديث من الإصلاحات الاقتصادية والتحرير التجاري للسلع الزراعية حيث أبدى مرونة في التحول من الزراعة النمطية إلى تبني التقانات والنظم الزراعية المستحدثة والتي تؤهله لمجابهة متطلبات النظام الاقتصادي الجديد ولا تزال أمام القطاع الحديث الكثير من التحديات لتحقيق أهداف التحول الاقتصادي والتجاري في الوطن العربي.

2-5 الانعكاسات في مجال الاستثمارات الزراعية العربية:

تجد الدول العربية وخاصة الدول غير النفطية منها، صعوبة في الحصول على التمويل الاستثماري وبخاصة للقطاع الزراعي، ولذلك فأنها تلجأ دوماً إلى الصناديق التمويلية الدولية والعربية وإلى الدول الصديقة لتمويل استثماراتها القطاعية. ويلعب البنك الدولي دوراً متعاظماً في تمويل الاستثمارات وبرامج التنمية الزراعية في الدول النامية ومن بينها الدول العربية، كما تلعب الصناديق التمويلية العربية دوراً ملحوظاً أيضاً في توفير بعض متطلبات الاستثمار التنموي الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية والدول النامية الآسيوية والإفريقية. وتشير البيانات إلى أن إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية باستثناء العون العربي المؤسسي قد بلغت نحو 83 مليار دولار تمثل حوالي 12.4% من إجمالي المساعدات للدول النامية خلال الفترة 1990 – 2002 . ورغم ذلك فان تلك المساعدات اتسمت بالتراجع في نسبها المئوية خلال الفترة المذكورة حيث كانت تزيد عن 15% من إجمالي المساعدات للدول النامية في عام 1995 انخفضت إلى أقل من 6% عام 2001 مسجلة بذلك ضعف تمويل المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول العربية خلال تلك الفترة. وفيما يتعلق بالتمويل من صناديق التنمية العربية بنهاية عام 2002 فقد بلغ التمويل التراكمي نحو 64.3 مليار دولار، كان نصيب الدول العربية منها 39.6 مليار دولار، ما يقارب 61.6% وجه الجزء الأكبر منها (نحو 69%) لتمويل قطاعات البُنى الأساسية للخدمات (قطاع النقل، الطاقة، الاتصالات، المياه، الصرف الصحي، التعليم، الإسكان) وحظي القطاع الزراعي بحوالي ثلث ذلك التمويل (29%) وجه الجانب الأكبر منه لاستثمارات قطاع الري.

وقد شهدت الاستثمارات الزراعية بالدول العربية انخفاضاً متواصلاً في نسبها المرصودة مقارنة بالاستثمارات الكلية. ويتضح ذلك من خلال المبالغ المرصودة في الخطط التنموية والصرف الفعلي منذ عام 1975 وحتى عام 2002. ويبين الجدول (5-1) أدناه موقف تطور النسب الاستثمارية الزراعية من الاستثمارات الكلية في عدد من الدول العربية المختارة كأمثلة توضيحية. من الجدول يتضح أن استثمارات كل الدول المذكورة في الزراعة كانت متواضعة للغاية مقارنة بالاستثمارات الكلية فهي لم تتجاوز نسبة 25% في كل الحالات ما عدا حالة سوريا إذ بلغت الاستثمارات الزراعية فيها نسبة 31.5% في الفترة (1970-1975)، وفي موريتانيا بلغت نسبة 27.7% تقريباً في الفترة (1981-1985) من جملة الاستثمارات التنموية في البلدين. وتعكس الفترة (2000 -2002) الحالة المتردية لأوضاع الاستثمارات الزراعية في الدول العربية المذكورة في الجدول، فعلى سبيل المثال انخفضت نسبة الاستثمارات الزراعية من جملة الاستثمارات الكلية في الأردن من مدى (7% - 5%) خلال الفترة (1970-1985) إلى المدى (0.28% - 2.03%-) خلال الفترة (2000-2002) والسودان من المدى (21.8% - 24.4%) إلى المدى (0.71% - 0.8%) ومصر من المدى (12.9% -8.5%) إلى المدى (4.32% - 5.41%) خلال الفترتين أعلاه على التوالي ويقاس على ذلك استثمارات بقية الدول المذكورة في الجدول.

جدول (5-1): تطور نسب الاستثمارات الزراعية للاستثمارات الكلية المخططة والمنفذة في الوطن العربي خلال الفترة (1975-2002)

الدولة	1975-1970	1980-1976	1985-1981	2000	2001	2002
	%	%	%	%	%	%
الأردن	7.31	5.25	7.11	0.28	2.58	2.03
الإمارات	6.63	4.20	…	2.67	3.32	3.40
البحرين	…	…	3.07	1.30	2.07	1.78
تونس	14.88	11.90	13.56	…	12.36	10.90
الجزائر	14.91	10.89	11.76	12.10	34.69	11.64
السودان	21.79	26.78	24.39	0.71	0.84	0.81
سوريا	31.50	23.89	16.95	3.15	6.44	5.94
العراق	22.84	17.20	0.00	3.97	5.26	5.04
عمان	1.81	4.20	4.01	0.09	0.32	0.61
ليبيا	13.66	11.61	14.27	22.24	17.14	13.92
مصر	12.90	8.50	12.14	4.86	4.32	5.41
موريتانيا	14.12	14.32	27.69	18.71	22.34	15.15
المغرب	23.18	16.21	17.70	8.17	9.74	13.00
اليمن	25.68	15.18	16.03	5.74	15.67	6.87

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية- مجلدات مختلفة، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003.
(...) لا توجد.

ومن جانب آخر فإن القطاع الزراعي في معظم البلدان العربية لا يجد احتياجاته المطلوبة من السلفيات الزراعية القصيرة والطويلة المدى ويعكس هذا الوضع وغيره من أوضاع التمويل الزراعي في الوطن العربي ضعف اهتمام تلك الدول بتنمية القطاع الزراعي ورعايته في ظل التحول الاقتصادي من ملكية الدولة والقطاع العام إلى ملكية القطاع الخاص لوسائل الإنتاج وإدارة النظم الزراعية والتسويقية وفي ظل مجابهته لآثار التحرير التجاري للزراعة والمنافسة الخارجية للسلع الزراعية المحلية.

5-3 الانعكاسات في مجال التوظيف الأمثل للموارد في ضوء المزايا التنافسية للمنتجات الزراعية:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي الزراعي المقياس الرئيسي الذي يمكن أن يوضح مستوى الأداء في ذلك القطاع، ويتم استخدام الناتج الزراعي من عدة معايير وهي التغيير في القيمة المطلقة، وأهميته النسبية مقارنة بأداء الناتج المحلي الإجمالي الكلي، ومن حيث معدل النمو بين الفترات قيد البحث والتحليل.

ويشير تحليل تطورات الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بتراجعه من متوسط 54.56 مليار دولار في الفترة (1985- 1994) إلى 69.13 مليار دولار في الفترة (1995-2004) بتغيير نسبي بلغ نحو 26.7% بين الفترتين كما تراجعت الأهمية النسبية للناتج الزراعي من قيمة الناتج المحلي الإجمالي الكلي من 13.10% إلى 10.73% ومعدل النمو السنوي من 5.46% إلى سالب 0.47% بين الفترتين. ويعكس التراجع في الناتج المحلي الزراعي مجمل حصيلة الأداء في القطاع الزراعي من حيث توظيف الموارد الأرضية والموارد المائية، مستويات الإنتاجية والإنتاج الزراعي، مستويات العمالة الزراعية وإنتاجيتها، ومدى استجابة الإنتاج الزراعي لمؤشرات الأسعار وبقية المؤشرات المالية والنقدية على مستوى السوق المحلي والتجارة الخارجية والتي تعكس في نهاية الأمر استجابة القطاع الزراعي لفعالية السياسات الإصلاحية والاستثمارية الزراعية في مواكبة متطلبات المستجدات العالمية والإقليمية لتحرير الاقتصاد والتجارة الزراعية.

- **الانعكاسات في مجال توظيف الموارد الزراعية الأرضية والمائية:**

تبين الإحصاءات والتحليل الذي تم في الأجزاء السابقة من هذه الدراسة زيادة مساحات الأراضي المزروعة في الوطن العربية بحوالي 7.65 مليون هكتار بين الفترتين (1985-1994) و(1995- 2004) وإن معظمها (نحو 5.82 مليون هكتار) أراضٍ متروكة بالإضافة إلى 0.67 مليون هكتار أراضٍ مروية و1.15 مليون هكتار تقريباً أراضٍ مستديمة. وفي نفس الوقت حافظ القطاع المطري على مساحاته مع التغير الطفيف حيث انخفضت من حوالي 33.92 مليون هكتار إلى حوالي 33.65 مليون هكتار على التوالي. من هذه البيانات يتضح أن هنالك أراضي متروكة تتزايد عاما بعد عام وهي لا تستخدم اقتصادياً، وقد يكون جزءاً منها قد استبدل في مناطق الزراعة المطرية وذلك لتعويض المساحات المنهكة بأخرى ذات خصوبة أفضل يمكن أن تحافظ على ثبات الإنتاجية أو حتى زيادتها في الأراضي البكر الجديدة.

وكما يتضح أيضاً ارتفاع الأهمية النسبية لمساحات الزراعة المطرية من المساحات الزراعية الإجمالية في الوطن العربي، وذلك الوضع يجعل الزراعة العربية في موقف لا يحسد عليه في ظل التقلبات المناخية التي عمت العالم العربي خلال العقود الأربعة الأخيرة. وعليه فإن الأمن الغذائي العربي ودخول المزارعين يقعان عرضه للمخاطر التي تكتنف نظم الإنتاج الزراعي في الأراضي المطرية ويفاقم ذلك الوضع تواجد أعداد كبيرة من صغار المنتجين في هذا القطاع مازالوا يرزحون تحت ظل إنتاج الكفاف يقتاتون من ما توفره حقولهم من المحاصيل الغذائية ويعتمدون على بيع الفائض منها إذا وجد وبيع المحاصيل النقدية الأخرى ذات الإنتاجية المنخفضة لزيادة دخولهم ومقابلة متطلباتهم المعيشية والاجتماعية الأخرى من سكن وتعليم وخدمات صحية وشرب مياه وتنقل.

ومن المؤسف أن القطاع المطري رغم اتساع مساحاته وارتفاع أهميته النسبية لم يجد الرعاية التي يجدها القطاع الزراعي المروي من حيث توفير البنى الأساسية لمرافق الري التكميلي عن طريق وسائل حصاد المياه، أو توفير خدمات النقل والترحيل والطرق الريفية

والزراعية، بجانب توفير التقانات الملائمة من أصناف مقاومة للجفاف والآفات والأمراض الزراعية، كما أن خدمات الإرشاد ونقل التقانة في هذا القطاع تعتبر ضعيفة للغاية. وفي الجانب الآخر تدل الزيادة المستمرة رغم تواضعها في المساحات المروية والمستديمة على اعتماد القطاع الزراعي على تلك النظم بصورة أكبر باعتبارها صمام الأمان ضد مخاطر التقلبات المناخية التي يتعرض لها القطاع الزراعي المطري، ولكن هذه النظم أيضاً لها معاناتها ومشاكلها وأهمها ترشيد استخدامات مياه الري واختلاف بعض الدول على إدخال تكلفة إتاحة استخدامات المياه في التكلفة الإنتاجية، بالإضافة إلى أن الزراعة المروية تضمنت في تركيبتها المحصولية محاصيل ذات استخدام عال للمقننات المائية مثل قصب السكر بدلاً عن البنجر السكري والذي يستهلك كميات أقل من مياه الري، وبجانب قصب السكر، تستمر بعض الدول في زراعة الأرز وهو محصول مستهلك للمياه دون استبداله بأصناف أو عينات ذات مقننات مائية أقل أو تحويل زراعته إلى المناطق المغمورة بالمياه، خاصة في فترة الفيضان.

وغني عن القول فإن الموارد المائية المتاحة للدول العربية تقدر بحوالي 259 مليار متر مكعب والموارد المائية المستغلة منها تبلغ نحو 193 مليار متر مكعب ويستخدم القطاع الزراعي حوالي 75% من إجمالي المياه المستغلة. وتعتبر هذه الموارد المائية غير كافية لمقابلة متطلبات التمدد الزراعي العربي في المستقبل وكذلك فإن هنالك العديد من المشروعات العربية لزيادة الموارد المائية منها مشروع النهر العظيم في ليبيا، ومشروع قناة جونقلي في السودان. وقد بدأت بوادر النمو العربي في قيام المشروعات الكبرى في جنوب مصر وذلك لمقابلة الطلب الكبير للسلع الزراعية والغذائية في ذلك القطر. غير أن كل هذه الجهود تتطلب العمل على رفع كفاءة الري في الوطن العربي والتي اتسمت بالضعف حيث لم تتجاوز نسبة 50% في كثير من البلدان بل تنخفض عن ذلك في مناطق الري بالتطويف في بعض دول مجلس التعاون الخليجي العربي حيث تنخفض الكفاءة إلى (30% - 40%).

ومن أسباب انخفاض كفاءة الري في الكثير من الدول العربية اعتماد الري على نظام الري السطحي التقليدي بنسبة 76% من إجمالي المساحة المروية يليها 14% للري بالرش و15% للري بالتنقيط. وكما هو معروف فان انتشار الري السطحي يعرض موارد المياه النادرة إلى الفقدان بواسطة التبخر خاصة في المناطق الحارة وبواسطة التسرب في التربة خلال مرورها بالأقنية الترابية. ويتطلب تقليل الفقد في مياه الري باستخدام التقانات الخاصة بالأقنية الإسمنتية والأنبوبية المغلقة واستحداث النظم الإروائية التي تحد من فقد مياه الري داخل الحقول.

5-4 الانعكاسات في مجال العمالة الزراعية:

القطاع الزراعي في الريف هو المصدر الرئيسي لتوفير فرص العمل خاصة للعمالة غير الماهرة ويقدم الفائض في العمالة للقطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى داخل وخارج الوطن العربي. وقد شهدت الساحة العربية تنقلات واسعة للعمالة العربية العاملة في القطاع الزراعي وغيرها من القطاعات خلال فترة الثمانيات وعقد التسعينات. ويتميز القطاع الزراعي الريفي بقدراته الطبيعية على امتصاص واستيعاب أعداد متزايدة من العمالة ولكن على حساب الكفاءة الاقتصادية وترشيد استخدامات عناصر الموارد البشرية.

والنمط السائد للزراعة العربية نمط تقليدي يعتمد على الأيدي العاملة في المقام الأول وذلك لمحدودية استخدام الآلة بصورة عامة وبخاصة في مناطق الحيازات الصغيرة. ويتميز القطاع الزراعي أيضاً بنظام العمالة الموسمية والتي تظهر الحاجة الماسة إليها في فترات الذروة عند الحصاد. ولبعض المحاصيل مثل قصب السكر والسمسم خواص تتطلب توفير

نوعية خاصة من العمالة التي تعرف كيفية التعامل معها في فترات حصادها والمحافظة على قدرتها الإنتاجية من التلف وهنالك محاصيل الخضر التي تتطلب كثافة نوعية من العمالة المتمرسة في التعامل مع محاصيلها المختلفة للحفاظ على مستوى الجودة وتقليل نسب التالف منها. وعليه فإن العمالة الزراعية بالرغم من اتصافها بالعمالة غير الماهرة إلا أنها عمالة متمرسة ولديها المهارة القائمة على التقانات التقليدية ذات الطابع المحلي ولكنها غير ماهرة في التعامل مع التقانات الحديثة الوافدة وتحتاج إلى الرعاية والإرشاد في ذلك المجال.

وإنتاجية العامل الزراعي في الوطن العربي شأنها شأن الدول النامية إنتاجية متدنية عموماً مقارنة بالدول الأخرى وحتى مقارنة بإنتاجية العمالة غير الزراعية في الوطن العربي نفسه، حيث ورد في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003 بأن إنتاجية العامل الصناعي كانت تساوي خمسة أضعاف إنتاجية العامل الزراعي في عام 2001. ويشير التقرير أيضاً إلى العوامل العديدة التي تساهم في ضعف إنتاجية العامل الزراعي في الوطن العربي منها الضعف النسبي في مستوى التعليم والصحة وتأثير العوامل المناخية غير المواتية وخلل السياسات السعرية وتدهور شروط التبادل التجاري الزراعي داخل الأقطار العربية وفيما بينها وبين العالم الخارجي على وجه العموم والدول العربية على وجه الخصوص.

تشير البيانات التحليلية لمؤشرات إنتاجية العمالة الزراعية في الوطن العربي بين الفترتين (1985- 1994) و(1995- 2004) إلى ارتفاع حجم العمالة الكلية والعمالة الزراعية فقد زادت العمالة الكلية من متوسط 65 مليون عامل في الفترة الأولى إلى متوسط 89.5 مليون عامل تقريباً في الفترة الثانية بنسبة زيادة بلغت حوالي 36% بين الفترتين. وفي نفس الوقت زادت العمالة الزراعية من متوسط 23.6 مليون عامل إلى متوسط 29.5 مليون عامل بنسبة 25% خلال الفترتين، غير أن الأهمية النسبية للعامل الزراعي مقارنة مع العمالة الكلية أظهرت تراجعا مما يعني أن القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية بدأت في استيعاب أعداد أكبر من العمالة المتاحة.

برزت مؤشرات أخرى تفيد بارتفاع معدل النمو للعمالة الزراعية بأكثر من معدل النمو للناتج الزراعي مما يعكس انخفاض إنتاجية العمالة الزراعية في الوطن العربية وارتفاع نسبة البطالة المقنعة وارتفاع التكلفة الإنتاجية وضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية خاصة بعد السماح باستيراد كميات وافرة من السلع الزراعية من الخارج. يصاحب تدهور الإنتاج الزراعي وانخفاض[1] العائد منه هجرة مستمرة من الريف إلى المدن، ويفاقم ذلك عدم توفر الخدمات التعليمية والصحية وخدمات الطاقة مقارنة بما هو موجود في المدن ومن الآثار السالبة أيضاً للهجرة المستمرة زيادة المساحات غير المستغلة وارتفاع تكلفة الإنتاج النسبي للعمالة المتبقية في الريف كما انه لم تشهد الساحة العربية تطورا في إدارة الإنتاج الزراعي أو إدخال النظم الزراعية والتقانات الحديثة والتي تدفع من كفاءة الإنتاج في الوطن العربي.

5-5 الانعكاسات في مجال الإنتاجية وتقانات الإنتاج:

يمثل انخفاض الإنتاجية الزراعية هاجساً لمتخذي القرار في الوطن العربي فهي تعطي المؤشر على قدرة المحاصيل التنافسية ومدلولات نجاح جهود الإدارة الزراعية والبحوث الزراعية ونقل التقانة المبذولة لتحقيق أهداف رفع الإنتاجية الزراعية في تلك الدول. وتعمل الدول العربية جاهدة في تطوير برامج البحث الزراعي ونقل التقانة وقد قامت بعض الدول

[1]/ متوسط دخل الفرد في القطاع الزراعي يساوي 6-3 أضعاف متوسط دخل الفرد الصناعي.

العربية بتحديث نظم البحوث الزراعية فيها بإدخال تقانات الهندسة الوراثية ومحاولة تعظيم الفائدة منها وتأهيل القطاع الزراعي في المرحلة القادمة من جوانب رفع معدلاته الإنتاجية، تحسين النوع ورفع مستوى الجودة للمنتجات الزراعية. وكانت هنالك برامج مشتركة بين عدد من الأقطار للتلاقح البحثي والتجريبي منها على سبيل المثال برنامج تطوير الحبوب الزيتية بين السودان واليمن وبرنامج تطوير حبوب القمح والبقوليات بين السودان ومصر في عقد التسعينات كلها خرجت بنتائج إيجابية مشرفة.

وعموماً فإن الصورة فيما يتعلق بموقف الإنتاجية الزراعية في الوطن العربي تعكس إشارات متباينة لما ورد في متن هذا التقرير في الأجزاء السابقة. ويمكن تصنيف الأداء من ناحية تعزيز القدرة الإنتاجية إلى أربع مجموعات على النحو التالي:

أ- محاصيل حققت نسباً مرتفعة في زيادة إنتاجيتها تراوحت بين (14% - 35%) وشملت الذرة الشامية، الأرز، البطاطس، قصب السكر، الفول الجاف، مجموعة محاصيل الحبوب والقمح.

ب- محاصيل حققت نسباً مقبولة في زيادة إنتاجيتها تراوحت بن (3% - 9.5%) وشملت مجموعة البقول، البذور الزيتية والفول السوداني والسمسم.

ج- محاصيل حققت استقراراً نسبياً في معدلات نموها الإنتاجي الاتجاهي ومنها الأرز، البطاطس وقصب السكر.

د- محاصيل تباطأت في زيادة معدلات نموها الإنتاجي الاتجاهي ومنها الذرة الشامية، القمح، الفول السوداني، عباد الشمس ومجموعة حاصلات الخضر.

ومما سبق فإن الزيادات في الإنتاجية الزراعية زيادات معقولة وقد تتصف بالتواضع ويرجع ذلك للشكل التجميعي للتحليل المتبع في هذه الدراسة، وبذلك فإن الزيادات العالية في الإنتاجية المحصولية في بعض البلدان يقابلها إنجازات منخفضة في بلدان عربية أخرى يقلل من أهميتها، كما أن طبيعة النظام الزراعي النمطي والتقليدي الموجود في القطاع الزراعي المطري وهو النظام الغالب في الزراعة العربية يفتقر في كثير من البلدان العربية إلى أبسط التقانات المتعلقة بتوفير البذور الجيدة أو المحسنة كما أن التقانات الأخرى الخاصة بالبذور المهجنة تحتاج إلى مدخلات عالية القيمة مثل الأسمدة والمبيدات وزيادة المقننات المائية وارتفاع أسعارها وهي مدخلات لا يستطيع المزارع الصغير الحصول عليها في ظل مستويات الدخول والفقر الذي يعيشه كما أن مؤسسات التسليف الزراعي في كثير من الدول العربية قاصرة عن تقديم السلفيات المادية والنوعية لتوفير مثل هذه المدخلات بكمياتها ومواقيتها المطلوبة.

5-6 الانعكاسات في مجال الإنتاج الزراعي:

تعكس مستويات الإنتاج الزراعي حصيلة تفاعل المساحات المزروعة مع مستويات الإنتاجية الزراعية لوحدة الهكتار وهي نواتج العوامل المناخية والإدارية والتسويقية والسياسات الزراعية وعليه يمكن اعتبارها المقياس المناسب لتحديد مستوى الأداء في القطاع الزراعي. ومن نتائج التحليل في الأجزاء السابقة لهذه الدراسة يتبين أن القيمة النسبية لأهم المحصولات الزراعية لم تتغير في ملامحها العامة من حيث حيازتها للنسب المساحية في التركيبة المحصولية. فما زالت مجموعة حاصلات الحبوب تحتل حيزاً أكبر عن بقية المحاصيل بلغت أكثر من 55% من إجمالي المساحات المزروعة خلال الفترتين ومن بينها احتل محصول القمح ما يقارب 20% من إجمالي المساحات تليه الحاصلات المستديمة والتي احتلت نحو 11.9% في الفترة الأولى (1985-1994) وارتفعت إلى 14.4% في الفترة الثانية (1995-2004)

ثم تلي بقية المحاصيل الأخرى بنسب تقل عن 5% في الفترة الأولى والثانية ما عدا في حالة البذور الزيتية والتي حققت زيادة في أهميتها النسبية بلغت 9.16% من إجمالي المساحات المزروعة خلال الفترة الثانية.

أما من حيث مستويات الإنتاجية، فقد حققت معظم الحاصلات الزراعية زيادات مقدرة في معدلات نموها بين الفترتين، ولكنه كان متباطئاً في الفترة الثانية في حالة حاصلات الحبوب ومن بينها القمح، الذرة الشامية والأرز، وفي مجموعة حاصلات الدرنات ومتسارعاً في حالة حاصلات السكر، البذور الزيتية والخضر، كما حققت مجموعة المنتجات الحيوانية معدلات نمو إيجابية تفاوتت في مستوياتها من منتج لآخر، فقد سجلت مجموعة اللحوم الحمراء والبيضاء، بيض المائدة والأسماك معدلات نمو متسارعة بينما استقرت معدلات نمو منتجات الألبان على حالها تقريباً بين الفترتين.

وعليه فإن أداء الإنتاج الزراعي لمجموعات المحاصيل وأهم المحاصيل قد تأثرت بالسياسات الزراعية، مستويات الاستثمار الزراعي، مدى استخدام التقانات في رفع الإنتاجية الهكتارية وتعرضها للتنافس من قبل الواردات أو زيادتها في مقابل ارتفاع صادراتها للدول الأخرى. فهنالك بعض الحاصلات التي تعرضت إلى تخفيض مساحاتها نتيجة ارتفاع الواردات أو نتيجة ارتفاع مستويات إنتاجيتها الهكتارية لتعويض النقص في مساحاتها المزروعة ومن هذه المحاصيل حاصلات الذرة الشامية، الفول البلدي، عباد الشمس ومجموع الحاصلات المستديمة.

وقد برزت تطورات إيجابية تعكس استجابة القطاع الزراعي لمؤثر سياسات الإصلاح الاقتصادي والموائمات الهيكلية لمواكبة متطلبات تحرير التجارة الزراعية في ظل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومن بين هذه التطورات زيادة الإنتاج لمحاصيل البنجر السكري، الطماطم، الموالح من البرتقال واليوسفي. والتطورات التي تحققت في مجال إنتاج اللحوم البيضاء والألبان ومنتجاتها. وفي هذا السياق برز دور القطاع الخاص في ولوج القطاع الزراعي الحديث بإقامة المشروعات الزراعية باستخدام أساليب الزراعة المحمية و الزراعة العضوية وتحديث نظم الري إلى جانب استخدام تقانات الميكنة الكاملة في إدارة ومعالجة العمليات الفلاحية في المزارع الخاصة والموجهة إلى التصدير والسوق المحلي.

5-7 الانعكاسات في مجال تنويع الصادرات وتوسيع الأسواق عالمياً:

زيادة وتنويع الصادرات الزراعية من الأهداف التنموية التي تسعى الدول العربية قاطبة على تحقيقها وذلك من خلال زيادة الإنتاج وزيادة قدرته التنافسية في الأسواق الخارجية عبر تقليل تكلفته الإنتاجية والتسويقية وتقديمها بمواصفات الجودة المطلوبة لمقابلة متطلبات المستهلك الأجنبي. وتواجه الصادرات الزراعية العربية صعوبة في النفاذ إلى الأسواق العالمية نظراً لمتطلبات الجودة العالمية وسلامة الصحة النباتية والحيوانية وارتفاع الحواجز الجمركية رغم انخفاضها بنسب معينة في الدول المستوردة نتيجة انضمامها لمنظمة التجارة العالمية.

تشير الإحصاءات إلى ارتفاع متوسط قيمة الصادرات الزراعية العربية بنحو 15.2% من نحو 6.06 مليار دولار في الفترة (1985-1994) إلى متوسط 6.98 مليار دولار في الفترة (1995-2004) وبالرغم من تسارع معدل النمو السنوي للصادرات الزراعية من 3.12% إلى 4.05% إلا أن القيمة النسبية للصادرات الزراعية مقارنة بالصادرات الكلية تراجعت من نحو 22.8% إلى نحو 20.19% بين الفترتين.

تنحصر الصادرات الزراعية العربية في عدد محدود من السلع الزراعية وهي الأسماك، الفاكهة، القطن الشعر، الخضر والزيوت النباتية والتي مثلت نحو 72% من مجموع الصادرات الزراعية في الفترة الأولى وانخفضت إلى نحو 67% تقريباً في الفترة الثانية وبذلك أفسحت المجال لعدد أخر من السلع الزراعية لزيادة صادراتها ويتأتى ترتيب سلع الصادرات الزراعية النمطي بالتركيز على صادرات الأسماك والتي انخفضت قيمتها النسبية من حوالي 22.83% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية إلى نحو 19.55%، تليها مجموعة الفاكهة والتي حافظت على أهميتها النسبية تقريباً خلال الفترتين بنحو 16.90% في الفترة الأولى ونحو 16.07% في الفترة الثانية، ثم القطن الشعر والذي بلغت نسبته حوالي 16.04% وانخفضت إلى 10.39%، ثم محاصيل الخضر التي ارتفعت بنسبة طفيفة من 10.08% إلى 11.57%، والزيوت النباتية والتي حققت ارتفاعاً مقدراً في أهميتها النسبية من 5.71% إلى 10.41% تقريباً، أما بقية السلع الزراعية فلم تتجاوز أهميتها النسبية 5% من قيمة إجمالي الصادرات الزراعية خلال الفترتين وهذه السلع تشمل مجموعة الحبوب، الأرز، البطاطس، السكر الخام، البقول، البذور الزيتية (السمسم) زيت الزيتون، الطماطم، الخضر المحفوظة، التمور، الأبقار والجاموس الحي، اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، الألبان ومنتجاتها والبيض. أما صادرات الأغنام والماعز فقد بلغت أهميتها النسبية حوالي 7.20% و6.7% على التوالي (جدول 4-4).

أما من ناحية التطور الاتجاهي للصادرات الزراعية العربية، يلاحظ أن كل الصادرات الزراعية العربية قد تباطأت في معدلات نموها السنوي بين الفترتين ما عدا البرتقال واليوسفي والذين استعادا أوضاعهما التصديرية بأفضل مما كانا عليه، وصادرات الأغنام والماعز والتي حافظت على معدل نموها السنوي والبالغ 6.3% خلال الفترة الأولى و6.75% في الفترة الثانية. ورغم الأداء المتواضع للصادرات الزراعية العربية إلا أن التغيير الذي تم بين الفترتين بزيادة الأهمية النسبية لبعض السلع قد يعكس تطورات إيجابية لصالح تلك السلع في المستقبل وهي تضم الألبان ومنتجاتها، مجموعة الزيوت النباتية، الطماطم والأرز، السمسم، اللحوم البيضاء والحمراء. ويبدوا أن حدة المنافسة العالمية لا تجعل خياراً أمام الدول العربية إلا توسيع أسواقها إلى أسواق أخرى غير أسواق الدول الغربية في حالة بعض السلع وأهمها الألبان واللحوم الحمراء والبيضاء، كما أنه على الدول العربية أيضاً العمل على تطوير نوعية وجودة أصنافها من السلع الزراعية لتوسيع فرص تسويقها في الدول الغربية مثل الطماطم، البطاطس والأرز وتطوير مواصفات بعض السلع مثل الأرز لتلبية متطلبات ذوق المستهلك داخل الدول العربية وخاصة دول الخليج العربي.

وبهذا الخصوص فإنه تجدر الإشارة إلى أن استجابت بعض الدول العربية لمتطلبات شروط الانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية سواءً كانت دولة عضو أو دولة بصفة المراقب في المنظمة بفتح أسواقها ومنافذها للسلع الزراعية وغيرها من السلع المستوردة من داخل وخارج الوطن العربي، قد كان له بعض الآثار الإيجابية في زيادة التبادل التجاري العربي البيني بالإضافة إلى بعض الآثار السلبية المتمثلة في زيادة الاستيراد للسلع الزراعية وغيرها من السلع الأخرى من خارج الوطن العربي.

فعلى سبيل المثال قامت الجزائر وهي دولة عضو بمنظمة التجارة العالمية بصفة مراقب بتخفيض المتوسط المرجح لمعدل تعرفتها الجمركية من (16.1% إلى 15.3%) بين العامين 1993 و2002، ومصر وهي عضو عامل بالمنظمة قامت بتخفيض معدلها من (17.1% إلى 13.4%) بين العامين 1995 و2002، والأردن وهي عضو عامل من 20.7% إلى 11.3% بين العامين 2000 و2002، وليبيا بصفة المراقب من (17% إلى

15.9%) بين العامين 1996 و2002، ولبنان وهي عضو عامل من (13.1% إلى 8%) بين 1999 و2002، والمغرب وهي أيضاً عضو عامل بالمنظمة من (47% إلى 28.2%) من العام 1993 و2002، وتونس وهي عضو عامل من (29.9% إلى 27.4%) بين 1991 و2002، كما تشير بيانات جدول (5-2).

جدول (5-2): المتوسط المرجح لمعدل التعريفة الجمركية لبعض الدول العربية

الدولة	صفة الدولة بمنظمة التجارة العالمية	المتوسط المرجح لمعدل التعريفة الجمركية	السنة
الجزائر	مراقب	16.1 15.3	1993 2002
مصر	عضو عامل	17.1 13.4	1995 2002
الأردن	عضو عامل	20.7 11.3	2000 2002
لبنان	مراقب	13.1 8.0	1999 2002
ليبيا	مراقب	17.0 15.9	1996 2002
المغرب	عضو عامل	47.0 28.2	1993 2002
سلطنة عمان	عضو عامل	5.1 6.7	1992 2002
السعودية	عضو عامل	11.1 11.4	1994 2000
تونس	عضو عامل	29.9 27.4	1991 2002

المصدر: البنك الدولي – مؤشر التنمية الزراعية – 2004.

وفيما يتعلق بزيادة النفاذ إلى الأسواق الخارجية فإن الدلائل تؤكد إمكانية وقدرة الصادرات الزراعية على فتح منافذ جديدة ومرونتها في تنويع تلك المنافذ من فترة إلى أخرى. وتشير البيانات المتوفرة حول الصادرات الزراعية العربية حسب الدول المستوردة إلى زيادة عدد الدول المستوردة لعدد من الصادرات الزراعية العربية المختارة على سبيل المثال لا الحصر بين العام 1996 والعام 2002 شملت القطن الشعر (من 29 إلى 49 دولة)، الأرز (من 45 إلى 62 دولة)، البطاطس (من 34 دولة إلى 36 دولة)، الطماطم (من 30 إلى 46 دولة) البصل الجاف (من 45 إلى 51 دولة)، السمسم (من 28 إلى 48 دولة)، التمور (من 50 إلى 68 دولة)، زيت الزيتون (من 16 إلى 46 دولة) والفول السوداني (من 15 إلى 21 دولة).

كما تشير ذات البيانات إلى أن التجارة العربية البينية لعبت دوراً محورياً في فتح المنافذ لبعض الصادرات العربية خاصة القطن والذي كان يذهب تقليدياً إلى الدول الغربية والآسيوية، حيث ارتفعت نسبة الدول العربية المستوردة للقطن الشعر من نحو 0.22% من إجمالي صادرات القطن العربي إلى نحو 9.74% بين العامين 1996 و2002.

كذلك ارتفع ثقل الدول العربية في إطار التجارة البينية في استيراد سلعة البطاطس (من 10.9% إلى 33.3%)، الطماطم (من 25.6% إلى 65.46%)، السمسم (من 40.3% إلى 65.24%)، التمور (من 6% إلى 11%)، زيت الزيتون (من 4.58% إلى 13.94%)، والفول السوداني (من 10.15% إلى 43.79%).

بينما انخفض نصيبها من صادرات السلع الزراعية من الأرز (من 57.51% إلى 52.08%) والبصل الجاف (من 84.28% إلى 80.40%).

أما دول الاتحاد الأوروبي فقد انخفض ثقلها من بين عدد الدول المستوردة للصادرات الزراعية العربية بين العامين 1996 و2002. وشمل الانخفاض في نسبة عدد الدول المستوردة من الاتحاد الأوروبي سلعة القطن الشعر (من 32.37% إلى 26.3%)، البطاطس (من 80.77% إلى 53.41%)، الطماطم (من 25.61% إلى 23.33%)، السمسم (من 15.39% إلى 4.37%)، التمور (من 51.36%% إلى 42.45%)، زيت الزيتون (من 92.32% إلى 72.50%)، والفول السوداني (من 75.12% إلى 52.24%)، فيما ارتفعت نسبتها من ضمن الدول المستوردة لسلعة الأرز (من 3.02% إلى 5.18%) والبصل الجاف (من 7.87% إلى 8.99%).

وفيما يختص بمرونة الصادرات الزراعية العربية في تغيير منافذها الخارجية كانت أهم ثلاث دول مستوردة للقطن الشعر العربي هي اليابان، كوريا الجنوبية وإيطاليا في العام 1996 حلت محلها كل من إيطاليا، الباكستان، وتايلاند في العام 2002، وبالنسبة لسلعة الأرز تم إحلال الأردن، سوريا ورومانيا. وفي حالة سلعة البطاطس تم استبدال انجلترا، فرنسا واليونان باليونان ألمانيا وإيطاليا، وفيما يتعلق بسلعة الطماطم تم استبدال فرنسا، الكويت وقطر بالسعودية والإمارات العربية، أما بالنسبة لسلعة البصل فقد استمرت كل من السعودية والكويت في تصدر الدول المستوردة لها، وتم استبدال سلطنة عمان بلبنان في الترتيب التالي لهما، وكانت الدول الرئيسية المستوردة لسلعة السمسم هي كوريا الجنوبية، اليابان ولبنان وتم استبدالها بسوريا، مصر وكوريا الجنوبية على التوالي.

ومن ناحية أخرى فقد احتفظت فرنسا بصدارتها في استيراد التمور العربية بين العامين وتم استبدال روسيا والهند بالمغرب وإيطاليا، كما احتفظت إيطاليا بصدارتها في استيراد الزيتون ومن بعدها أسبانيا وفرنسا وتم استبدال الدولتين الأخرتين بالسعودية والولايات المتحدة الأمريكية، أما بالنسبة لسلعة الفول السوداني فقد كانت أهم الدول المستوردة هي اليونان، إيطاليا ثم المجر وتم استبدالها بإيطاليا و سوريا والجزائر.

وبالرغم مما تقدم يبدو أن الصادرات الزراعية العربية تعاني من مشكلة النفاذ إلى الأسواق العالمية وتوسيع أسواقها وأن المستوى الحالي من الصادرات إنما هو حصيلة العلاقات الاقتصادية والتجارية التقليدية بين الدول العربية والشركاء التجاريين التقليديين لدول الاتحاد الأوروبي والتي تقوم على المصالح العربية الأوروبية وأن تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي أو الانضمام لمنظمة التجارة العالمية أو لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم تؤت ثمارها الكاملة بعد وتحتاج لجهود جمة في تفعيلها على مستوى الاستثمار الزراعي، التعديلات الهيكلية والتسويقية، قوة المفاوضات، ومكافحة الإغراق السلعي، وتوفير السلع وفق متطلبات الجودة وتدابير السلامة الصحية والصحة النباتية والحيوانية. إضافة إلى الحاجة إلى إزالة العوائق غير الجمركية التي تفرضها الدول العربية وخاصة على وارداتها البينية الزراعية وغير الزراعية.

5-8 الانعكاسات في مجال تعزيز التجارة الزراعية العربية البينية:

تعزيز التجارة الزراعية العربية البينية من المنافذ الهامة لتوسيع التبادل التجاري بين الدول العربية في ظل المجابهات التنافسية للسوق العالمي، وتعد تنمية التجارة البينية من أهداف التعاون العربي الاقتصادي الأساسي حيث تنمو فرص تحرير التجارة البينية في نطاق مقبول من الاشتراطات التجارية ويمكن التعامل معها في إطار المتطلبات العربية للسلع الزراعية. وقد قامت الدول العربية بإبرام الاتفاقات الثنائية والجماعية والاتفاق على تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإنشاء التكتلات الإقليمية بين دول مجلس التعاون الخليجي العربي واتحاد المغرب العربي وتتويجاً بإعلان الاتحاد الجمركي الخليجي منذ يناير 2003، وكل ذلك بهدف تعزيز التجارة البينية العربية.

وتشير الإحصاءات الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2003 إلى ارتفاع قيمة التجارة العربية البينية من حوالي 26.3 مليار دولار في عام 1998 إلى 39.6 مليار دولار في عام 2001 (تقديرات أولية) وأن الصادرات العربية ارتفعت من 13.8 مليار دولار إلى 21.4 مليار دولار بينما ارتفعت الواردات من نحو 12.5 مليار دولار إلى 18.2 مليار دولار لنفس الفترة أعلاه، ويشير التقرير أيضاً على أن الصادرات الزراعية تأتي في المرتبة الثانية بعد صادرات الموارد الخام والوقود المعدني في هيكل الصادرات العربية البينية في عام 2002 كما تشير بيانات جدول (5-3).

جدول (5-3): هيكل الصادرات العربية البينية للعام 2002

البند السلعي	الصادرات العربية البينية (%)
المواد الخام والوقود المعدني	52.2
الأغذية والمشروبات	18.2
المواد الكيماوية	16.2
الآلات ومعدات النقل	5.5
المصنوعات	7.9
الجملة	100

المصدر: الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003.

ومن السمات العامة للتجارة البينية العربية تركزها في عدد محدود من الدول المتجاورة وهي تعتمد على وسائل النقل البري في معظم الأحيان، وتواضع نسبة التجارة البينية مقارنة بإجمالي التجارة العربية حيث بلغت نسبة التجارة البينية نحو 10% من حجم التجارة العربية الكلية في أحسن حالاتها.

ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد أيضاً إلى تراجع التجارة الزراعية العربية البينية من 3.1 مليار دولار عام 2000 إلى 2.6 مليار دولار عام 2001 بنسبة 16.1%، كما تراجعت الصادرات الزراعية العربية البينية بنسبة 5.1% عام 2001 مقارنة بالعام 2000، وتشكل الصادرات الزراعية حوالي 22% من إجمالي الصادرات الزراعية العربية. وفي المقابل انخفضت الواردات الزراعية العربية البينية بواقع 25.7% في العام 2001 عن العام السابق، وتمثل الواردات الزراعية البينية حوالي 4% من إجمالي الواردات الزراعية العربية في العام 2001.

ومما سبق فإن تواضع أداء التجارة الزراعية العربية البينية يعكس مجموعة من المعوقات التشريعية والبنيوية التي تقلل من تنشيط التبادل التجاري السلعي والخدمي بين الدول العربية، ومن بين تلك المعوقات قصور المؤسسات التمويلية في دعم التجارة البينية، وضعف البنيات الأساسية ومرافق النقل والطرق بين الدول المجاورة والقوانين واللوائح ذات الصلة والتي تحد من انسياب السلع بسهولة ويسر، ضعف استخدام شبكات الاتصال والمعلومات الإقليمية والدولية لمعرفة آفاق السوق العربي للمنتجات والصادرات الزراعية العربية، ضعف الترويج للسلع العربية الزراعية، وضعف توافر النظم الموحدة للمواصفات والمقاييس للسلع الزراعية بين الدول العربية وضعف الإيفاء الكامل بالتزامات الدول العربية في إطار البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

5-9 الانعكاسات في مجال الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية في الوطن العربي:

الدول العربية في مجملها دول مستوردة للغذاء الأساسي بشكل أو آخر، وقد تبنت الدول العربية في مطلع السبعينات سياسات الاكتفاء الذاتي من الغذاء وقامت بتوظيف مواردها الطبيعية والاستثمارية في إنتاج الغذاء والعمل على الاكتفاء منه ذاتياً دون التنسيق فيما بينها وكان من نتائج تلك الحقبة استغلال الموارد الطبيعية والاقتصادية بطريقة غير رشيدة. ومع تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي تراجعت بعض الدول عن سياساتها السابقة والخاصة بتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وأصبحت تعتمد بطريقة متزايدة على استيراد حاجتها من الغذاء من الخارج لتضيق فجوتها الغذائية، وتدل بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد على ارتفاع الفجوة الغذائية في الوطن العربي من نحو 12 مليار دولار عام 1990 إلى نحو 14.1 مليار دولار عام 2001، وقد اتسمت تطورات الفجوة الغذائية طيلة تلك الفترة بالتقلب بين أكثر قليلاً من 8 مليارات دولار عام 1991 كأدنى مستوى لها و14.1 مليار دولار عام 2001 كأعلى مستوى لها. ويعكس ذلك التقلب الاعتماد على الإنتاج الزراعي والحيواني المتذبذب في الوطن العربي وتقلبات الأسعار العالمية للغذاء.

يعكس الميزان السلعي الغذائي ونسب الاكتفاء الذاتي من الغذاء موقف العجز الغذائي ومدى الاعتماد على الاستيراد لتغطية الاحتياجات الغذائية، وعليه فإن الزيادة في ميزان السلع الغذائية يعني زيادة الاعتماد على التجارة الخارجية في استيراد احتياجات الدول العربية الغذائية لتغطية عجزها الغذائي، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض الميزان السلعي الغذائي يعني زيادة الاعتماد على الذات في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان في الوطن العربي.

وعليه فقد ارتفع إجمالي الميزان السلعي الغذائي للدول العربية من متوسط 12.02 مليار دولار للفترة (1985-1993) إلى متوسط 13.79 مليار دولار للفترة (2001-2003) بنسبة زيادة بلغت 14% بين الفترتين، وتضم هذه النسبة في طياتها التفاوت في نسب الزيادات والانخفاض للسلع الغذائية المختلفة في الميزان السلعي الغذائي للوطن العربي.

سجلت معظم السلع الغذائية في الوطن لعربي زيادة في ميزانها السلعي بين الفترة (1989-1993) والفترة (2001-2003)، وهي الحبوب (القمح، الذرة الشامية، الأرز، الشعير) البطاطس، البقوليات، الفاكهة، اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك. بينما سجلت بعض

السلع الأخرى وهي مجموعة الخضر، الألبان ومنتجاتها، البيض، انخفاضاً في ميزانها السلعي، وحافظت سلع السكر والزيوت والشحوم على مستواها تقريباً خلال الفترتين.

بلغت نسبة الزيادة في ميزان سلع الحبوب نحو 21%، البطاطس 30%، البقوليات 65%، الفاكهة 713%، اللحوم 34%، وحافظت سلعة السكر على مستوياتها بين الفترتين بزيادة 1.3%، والزيوت والشحوم بنسبة 3.4%، وعلى النقيض من ذلك سجلت مجموعة الخضر انخفاضاً في الميزان السلعي بلغ نحو 21.72%، والألبان ومنتجاتها بنحو 39.52%، البيض بحوالي 62.945% ، كما تشير بيانات جدول (5-4).

جدول (5-4): الميزان السلعي للمجموعات وأهم المحاصيل والسلع الغذائية في الوطن العربي (1989-2003)

المجموعات والسلع	متوسط الفترة (1989-1993)		متوسط الفترة (2001-2003)		التغير بين الفترتين (%)	
	الميزان السلعي (مليون دولار)	نسبة الاكتفاء الذاتي	الميزان السلعي (مليون دولار)	نسبة الاكتفاء الذاتي	الميزان السلعي	نسبة الاكتفاء الذاتي
الحبوب	5665.58	57.66	6852.87	50.08	**20.96**	**-13.15**
القمح	2228.81	5722.00	3188.34	50.01	**43.05**	**-12.6**
الدرة الشامية	647.31	56.72	1392.72	38.23	**115.16**	**-32.6**
الأرز	748.37	68.86	1001.60	72.03	**33.84**	**4.6**
الشعير	540.07	60.70	865.00	38.57	**60.17**	**-36.46**
البطاطس	86.46	95.61	112.69	98.76	**30.33**	**3.29**
البقوليات	212.71	74.81	351.50	62.01	**65.25**	**-17.11**
الخضر	266.02	97.89	208.23	99.18	**-21.72**	**1.32**
الفاكهة	44.52	99.60	362.14	96.74	**713.44**	**-2.87**
السكر	1253.12	36.68	1269.56	34.63	**1.31**	**-5.59**
زيوت وشحوم	1199.22	32.83	1239.48	41.81	**3.36**	**27.35**
جملة اللحوم	1159.39	84.19	1557.85	84.97	**34.37**	**0.93**
لحوم حمراء	654.09	87.45	880.31	88.42	**34.59**	**1.11**
لحوم بيضاء	505.30	79.03	677.54	80.42	**34.09**	**1.76**
الألبان ومنتجاتها	-540.90	112.84	-327.12	103.32	**-39.52**	**-8.44**
البيض	91.17	95.07	33.78	97.71	**-62.94**	**2.78**
الأسماك	- 236.6	113.01	330.63 -	101.3	**39.5**	**10.4**
الإجمالي	12019.75		13798.87		**14.8**	**-13.15**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية- مجلدات مختلفة.

وفي المقابل انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب من واقع 57.66% إلى 50.08% بين الفترتين على التوالي، وقد انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي لسلعة القمح والتي كانت مماثلة لانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي للحبوب، وسجلت سلعة الذرة الشامية انخفاضاً أكثر، من 56.72% إلى 38.23%، والشعير من 60.7% إلى 38.57%، بينما تحسن موقف

الأرز إذ حقق ارتفاعاً في نسبته حيث زادت من 68.86% إلى 72.3% أما فيما يتعلق ببقية المحاصيل والسلع الغذائية الأخرى فقد حقق الوطن العربي الاكتفاء الذاتي كاملاً في سلعة الألبان ومنتجاتها، وتقريباً في سلعة البطاطس، الخضر، الفاكهة، والبيض والأسماك.

ويعتمد الوطن العربي بمستوى أكبر على الاستيراد من الخارج نظراً لانخفاض نسبته من الاكتفاء الذاتي فيما يختص بالسكر، الزيوت والشحوم والأسماك وبمستوى أقل فيما يتعلق باللحوم الحمراء والبيضاء.

عموماً فإن الوطن العربي سيظل معتمداً على العالم الخارجي في توفير معظم احتياجاته الغذائية الأساسية خاصة من الحبوب والبقوليات وجزئياً من اللحوم طالما استمر في سياساته الزراعية والاقتصادية والتجارية على النمط السائد دون مراجعة موقف الأداء في القطاع الزراعي والتجارة الزراعية ومؤسساتها وهياكلها وقوانينها وتشريعاتها الإنتاجية والتجارية ومستوى وأنماط استثماراتها التنموية الإنتاجية والخدمية.

5-10 الانعكاسات في مجال الدعم المحلي المباشر وغير المباشر:

بموجب اتفاقية الزراعة، يخضع الدعم المحلي للقطاع الزراعي لنسب محددة للخفض عبر فترات زمنية محددة. فتبلغ نسبة الخفض في القيمة التجميعية للدعم للقطاع (AMS) (Aggregate Measure of Support) نحو 20% على مدى ست سنوات في الدول المتقدمة، بينما يبلغ 13% على مدى عشر سنوات في الدول النامية، ولا تلتزم الدول الأقل نمواً بأي خفض في هذا الشأن.

ونظراً لتعدد أنواع وأشكال الدعم المحلي - المباشر وغير المباشر- الذي تقدمه الدول لقطاعاتها الزراعية، وكذلك اختلاف أساليب تقديمه، فقد استغرقت المفاوضات في جولة أورجواي عدة سنوات حتى تم التوصل إلى مقياس الدعم التجميعي (AMS) الذي ينطوي ضمنياً على كافة أشكال الدعم المحلي. وقد جرى التمييز بين نوعين من أنواع الدعم وفق تأثيرهما على التجارة والأسواق، الأول هو الدعم المشوه للتجارة، وهذا هو الدعم الخاضع للتخفيض المشار إليه، والآخر هو الدعم غير المشوه للتجارة أو الدعم المسموح به. ويشمل الدعم أنواعاً جرى التعارف على تصنيفها ضمن ثلاث مجموعات ذات ألوان الأصفر والأخضر والأزرق. فالصندوق الأصفر يشمل أنواع الدعم الذي وضعت له التزامات للخفض ضمن إجمالي الدعم التجميعي (A.M.S)، والثاني هو الصندوق الأخضر وهو الدعم المسموح به. ومن بين أنواع الدعم في الصندوق الأصفر المشوه للتجارة، تبين أن هناك بعض بنود الدعم المفيدة كونها تعمل في اتجاه خفض تكلفة الإنتاج وأطلق على هذا النوع الصندوق الأزرق.

ويعتبر الأثر الأكثر أهمية لموضوع الدعم المحلي هو ذلك الناجم عما تقدمه الدول المتقدمة لقطاعاتها الزراعية بمقادير ونسب كبيرة في إطار سياساتها الزراعية، وأثر هذا الدعم على تشويه التجارة العالمية، وإضفاء قدرات تنافسية غير حقيقية على الصادرات الزراعية للدول المتقدمة وقد سعت الدول النامية إلى طرح موضوع الدعم المحلي الزراعي المشوه للتجارة في الدول المتقدمة على طاولة مفاوضات اجتماعات منظمة التجارة العالمية، لاسيما في المؤتمر الزراعي في كانكون، غير أنه لم يتم التوصل إلى أية مقاربات بهذا الشأن ولا يزال الأمر مطروحاً على اللجان المعنية، حيث تم خلال المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونج كونج التوصل الى تسوية تقضي بالتزام الدول بوقف دعم الصادرات الزراعية بنهاية العام 2013، على أن يجري العمل على تحديد أسلوب المفاوضات بنهاية ٣٠ أبريل 2006 وأن يتم تقديم جداول الالتزامات بموعد أقصاه نهاية يوليو 2006 مع النظر في وضع آلية وقاية خاصة للدول النامية. وإلى أن يتم التوصل إلى توافقات في هذا الشأن على

نحو أو آخر فستظل الدول النامية، ومن بينها الدول العربية تعاني من مشاكل مهمة في قدرة صادراتها من المنتجات الزراعية على مواجهة التشوهات التجارية التي تسببها الموازنات الضخمة للدعم المحلي للزراعة في الدول المتقدمة عامة، وفي دول الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص.

ومن زاوية أخرى، فإن القدرات المالية المحددة للدول العربية بصفة عامة مقارنة بالدول المتقدمة. تقلل إلى حد كبير من شأن ما تقدمه هذه الدول من مبالغ للدعم المحلي للزراعة. كما أن ما يوجد من أشكال في هذا الدعم قد يؤدي لتخفيضات مهمة في إطار الالتزامات المترتبة على الدول العربية سواء أعضاء المنظمة أو الداخلين في مفاوضات بشأن تلك العضوية.

ففي الأردن على سبيل المثال والتي كانت – قبل الانضمام للمنظمة العالمية – تقدم بعض أنواع الدعم الحكومي لأعلاف الماشية والدواجن، وللأسعار المحلية للحبوب، وللنفقات الرأسمالية والجارية لمشاريع الري، ولبعض مستلزمات الإنتاج الزراعي وبخاصة الأسمدة، فقد قامت بموجب انضمامها للمنظمة الدولية بتحديد الدعم المسموح به للقطاع الزراعي كدعم غير مباشر بقيمة 10% من قيمة الناتج الزراعي، ويسعى الأردن لأن يكون هذا الدعم في إطار التزاماته قبل المنظمة فيما يتعلق بحدود هذا الدعم سواءً كقيمة إجمالية أو كنسب مئوية.

وفي البحرين – على سبيل المثال أيضاً – والتي كانت قبل انضمامها لمنظمة التجارة العالمية تقدم أشكالاً عدة للدعم الزراعي المباشر شملت جميع مستلزمات الإنتاج وإمدادات الري والخدمات الزراعية والبيطرية والبيوت البلاستيكية، فضلاً عن الدعم غير المباشر للبحث والإرشاد والبنيات الأساسية والخدمات المساندة. فقد قامت خلال الفترة 1990-2005 وبموجب عضويتها للمنظمة بتقليص الدعم المباشر وغير المباشر إلى 40% وذلك في إطار تطبيق التزاماتها الخاصة بهذا الأمر.

وفي السودان، تضمنت الوثيقة المقدمة إلى منظمة التجارة العالمية إشارة إلى أن الدعم المحلي التجميعي يمثل نسبة تزيد بعض الشيء عن نسبة 10%. غير أن طبيعة هذا الدعم تندرج ضمن الدعم المعمم لكل السلع المنتجة، ويتمثل في تنازلات من جانب الحكومة لبعض أنواع المبالغ التي كانت تحصل عليها في صورة إيجار أراضٍ أو رسوم مياه. وهذا النوع من الدعم المعمم يعتبر دعماً إنمائياً لحماية فقراء المزارعين المتأثرين بالأزمات الاقتصادية، ويدخل بذلك ضمن الترتيبات الاستثنائية من الالتزام بخفض الدعم المباشر وغير المباشر الذي يهدف إلى تشجيع التنمية الزراعية والريفية ضمن برامج التنمية في البلدان النامية.

وبالرغم من أن سوريا تطبق أشكالاً متعددة من الدعم الزراعي غير المباشر، وبرغم أنها لم تنضم بعد لعضوية المنظمة العالمية، إلا أنها بدأت بدراسة وتعديل آليات الدعم الزراعي لديها توطئة للانضمام للمنظمة من جهة، وتوافقاً مع استحقاقات الشراكة الأوروبية التي تسعى إليها من جهة ثانية. وفي هذا الصدد فقد اتخذت سوريا سلسلة من الإجراءات في هذا الشأن طالت خفض الدعم للعديد من مستلزمات الإنتاج الزراعي، ودعم المستهلك الذي أصبح يقتصر على دقيق القمح والخبز والسكر والأرز. غير أنه لا تزال هنالك بعض أشكال الدعم المحلي كما هو الحال بالنسبة للقروض المقدمة من المصرف الزراعي، ودعم الكهرباء والمحروقات للمشروعات الزراعية، ومجانية خدمات الإرشاد والرعاية البيطرية ووقاية النبات، وأيضاً دعم أسعار الشراء لبعض المنتجات الزراعية كالقمح والقطن والتبغ والبنجر السكري بشرائها من المزارعين بأسعار تفوق نظيراتها العالمية.

وفي سلطنة عمان تم منذ بداية التسعينات التقليص التدريجي للدعم المحلي المباشر للزراعة حتى كاد ينعدم في الوقت الراهن، وفي المقابل فإنها تواصل استمرار وزيادة بعض صور الدعم غير المباشر – المسموح به – لاسيما في مجالات تطوير البنية الأساسية والبحوث والإرشاد ومقاومة الآفات.

وتستخدم دولة الإمارات حقها في دعم المنتجين الزراعيين ضمن الحدود التي يتيحها الصندوق الأخضر، حيث يمتد هذا الدعم إلى مجالات الخدمات العامة كالبحث والإرشاد ومكافحة الأراضي والأوبئة والتدريب والتفتيش والخدمات التسويقية والترويجية، فضلاً عن بعض مشروعات البنية الأساسية مثل إقامة السدود وشبكات الري، والمساعدات في حالات الكوارث وفي إطار البرامج البيئية.

5-11 الانعكاسات في مجال دعم الصادرات وتشويه مؤشرات السوق:

على غرار الدعم المحلي، فإن الدول المتقدمة كانت ولا تزال تقدم الدعم للعديد من صادراتها من المنتجات الزراعية بصور متعددة، ومن ثم تخرج هذه الصادرات إلى الأسواق العالمية وفق أسعار مشوهة لا تعكس حقيقة القدرة التنافسية لها. ولا يقف الأثر الفادح لهذه السياسات عند حد إضعاف قدرة الدول النامية على منافسة تلك الصادرات أو اضطرارها لتصدير المنتجات المماثلة بأسعار منخفضة، وإنما يتجاوز الأمر ذلك إلى الآثار السلبية الخطيرة على الإنتاج المحلي وتعرضه لمنافسة غير عادلة من الواردات من الدول المتقدمة قد تؤدي إلى تدمير القطاعات الإنتاجية المحلية إذا ما فتحت الأسواق أمام تلك الواردات دون قيود.

وتتداخل معاً الآثار السلبية والتشوهات التجارية التي تنجم عن كل من الدعم المحلي ودعم الصادرات للسلع والمنتجات الزراعية في الدول المتقدمة، والتي أصبحت تمثل مشكلة أساسية للدول النامية المنتجة عامة والمصدرة منها على وجه الخصوص. ويعتبر السوق العالمي للقطن من بين الأمثلة التي يمكن طرحها في هذا السياق، والتي جرت إشارة مشكلته مؤخراً من جانب عدد من الدول النامية التي يمثل القطن – إنتاجاً وتصديراً – سلعة مهمة بالنسبة لها.

ففي كل من مصر وسوريا والسودان واليمن تحقق صادرات القطن حصيلة مهمة من العملات الأجنبية. وتتضرر هذه الدول بطبيعة الحال من جراء التشوهات التجارية التي تترتب على سياسات الدول المتقدمة في مجال دعم إنتاج وصادرات القطن. وفي المفاوضات الجارية في إطار مجموعة نتائج يوليو (تموز) داخل اللجنة الفرعية المعنية بالقطن يجري العمل على إيجاد معالجات مناسبة لهذه القضية. وفي هذا الصدد تطالب المجموعة الإفريقية ومن بينها الدول العربية الأعضاء في المنظمة، بالإعفاء الضريبي والإعفاء من الحصص لوصول القطن ومشتقاته إلى الأسواق. وكذلك إلغاء الدعم المشوه للتجارة في القطن، وحظر نقل صندوق الدعم المحلي والمعايير الأخرى الخاصة بالقطن إلى الصندوق الأخضر والأزرق، وإلغاء جميع أشكال إعانات دعم صادرات القطن. غير أن ردود الفعل السلبية والمقترحات المضادة الخاصة بقضية القطن كان مخيبة للآمال.

وهكذا فإن إصلاحاً حقيقياً وعادلاً لتجارة السلع الزراعية عالمياً يظل مرتهناً بما يتحقق في مجال الخفض الحقيقي والفعال في الدعم المحلي ودعم الصادرات الزراعية في الدول المتقدمة.

وأما بالنسبة لدعم الصادرات في الدول العربية، فبرغم محدوديته سواء من حيث عدد الدول التي تمارسه، أو من حيث الموازنات المخصصة له، فقد أخذت الدول التي تطبقه في

العمل على خفضه في إطار الالتزامات الخاصة باتفاقية الزراعة في إطار منظمة التجارة العالمية. فقد ألغت الأردن كافة صور دعم الصادرات الزراعية. وأبلغت كل من مصر والمغرب المنظمة العالمية بأنهما لا يدعمان الصادرات، وإن كانت مصر قد حاولت مؤخراً دعم بعض سلعها التصديرية مما سبب لها حرجاً في مواجهة التزاماتها قبل المنظمة.

وفي قطر والبحرين لا توجد إعانات تصدير، بينما تلجأ سلطنة عمان إلى أساليب الدعم غير المباشر للصادرات الزراعية من خلال وحدة ضمان وتمويل الصادرات التابعة لبنك التنمية العماني، حيث توفر هذه الوحدة تسهيلات تمويلية للصادرات بما فيها الصادرات الزراعية وهذه التسهيلات تتم بسعر فائدة مدعوم يصل إلى 7% ويمكن أن ينخفض إلى 5% في بعض الأحوال.

ولا تزال الحاصلات الاستراتيجية تحظى بدعم تصديري في سوريا يتمثل في الفرق بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية عندما ترتفع الأولى عن الثانية.

5-12 الانعكاسات في مجال تطبيق معايير الصحة والصحة النباتية:

تعتبر الاتفاقية الخاصة بمعايير الصحة والصحة النباتية SPS، من الاتفاقيات ذات الصلة الوثيقة والتأثير المباشر على القطاعات الزراعية العربية. فهي تمثل الضوابط التي تحقق المواءمة والتوافق بين غايات تحرير التجارة العالمية، وبين ضمان أن تكون السلع والمنتجات المستوردة إلى دولة ما ذات معايير ومواصفات غير ضارة بسلامة وصحة الأفراد ولا تتسبب في انتشار الأوبئة أو الآفات للنباتات والحيوانات.

وفي واقع الأمر فإن العديد من الدول النامية، ومن بينها الدول العربية قد نظرت إلى هذه الاتفاقية نظرة الشك والارتياب باعتبارها من بين أهم الذرائع والحجج التي تعتمدها الدول المتقدمة لعرقلة وصول الصادرات الزراعية من الدول الأخرى إليها. غير أن واقع الأمر أيضاً يشير إلى أن قدراً كبيراً من المشكلات التي واجهتها الدول العربية من جراء هذه الاتفاقية كان يرجع بدرجة غير قليلة إلى تدني معايير الصحة والصحة النباتية المطبقة في هذه الدول، إن لم يكن لغياب إطار واضح وملزم لتلك المعايير، وضعف القدرات الفنية والبشرية اللازمة لهذا الغرض، فضلاً عن قصور الجوانب التنظيمية والمؤسسية ذات العلاقة يضاف إلى ذلك غياب العديد من الدول العربية عن المحافل والاتفاقيات الدولية المعنية بسلامة الأغذية، ووقاية النباتات، والصحة الحيوانية التي تحتضنها كل من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية. والتي تتمثل فيما يعرف بالشقيقات الثلاث (هيئة الدستور الغذائي، والمكتب الدولي للأوبئة الحيوانية، والاتفاقية الدولية لحماية النباتات) والتي تعتبر بمثابة المرجعية الفنية والتنظيمية المعتمدة في تطبيق اتفاقية معايير الصحة والصحة النباتية.

وقد كان لقيام منظمة التجارة العالمية، وعضوية الدول العربية بها أو سعيها لتلك العضوية انعكاسات مهمة فيما يتعلق بجهود تلك الدول للمواءمة مع التزامات اتفاقية معايير الصحة والصحة النباتية، متضمناً ذلك تطوير الجوانب المؤسسية أو التنظيمية أو الفنية ذات العلاقة أو تطوير المهارات والكوادر البشرية.

ففي الأردن تم إنشاء مؤسسة للمواصفات والمقاييس عام 1995. وعملت وزارة الزراعة الأردنية على إصدار مشروع جديد لقانون الزراعة لمعالجة أحكام الصحة والصحة النباتية العالمية. وفي سياق التوافق والالتزام بهذه الاتفاقية أنشأت وزارة الزراعة أيضاً نقطة إخطار واستصلاح لشؤون الصحة والصحة النباتية. كما التزم الأردن بأن تتوافق عمليات وإجراءات الفحوصات وأخذ العينات للمستوردات الغذائية مع الاتفاقية المذكورة، كما التزم بأن

يعترف بتدابير الصحة والصحة النباتية المطبقة في الدول الأخرى التي تفي بمتطلبات السلامة التي تبني عليها قوانينه الوطنية، وألا تطبق أية تدابير صحية أكثر تقييداً من تلك التي تضعها المنظمات الدولية إلا في حالة توافر السند والدليل العلمي.

وبدأت سوريا بمراجعة قوانينها المتعلقة بالصحة الحيوانية والنباتية والسلامة الغذائية في إطار تطبيق المواصفات والمقاييس بحيث تتوافق مع المعايير الدولية، وذلك بموجب برنامج التعاون الفني والعلمي لاتفاقية الشراكة الأوروبية وبرامج التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة حيث يتم التعاون مع هذه المنظمة في إطار مشروع يهدف إلى تعزيز القدرات المحلية في مجال الصحة النباتية، وذلك بتطوير قوانين الحجر الصحي والزراعي بما يتمشى مع متطلبات الشراكة الأوروبية ومنظمة الصحة العالمية. كما يجري تعديل قانون حماية الثروة الحيوانية بما يتوافق مع قانون الأوبئة الدولي. وهناك عدا ذلك بعض البرامج والمشروعات مع بعض الجهات والمنظمات الدولية لتقديم المساعدة الفنية في مجالات الصحة والصحة النباتية والقيود الفنية على التجارة بما يساهم في إعداد سوريا للتغيرات والتطورات التي يتطلبها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وتسعى العراق في إطار ظروفها الحاضرة إلى حماية إنتاجها الزراعي ومستهلكها المحلي من دخول الآفات النباتية أو الحيوانية أو الأغذية الفاسدة والملوثة. فقامت ببعض الترتيبات والمواءمات في اتجاه التوافق مع ما يجري على الساحة الدولية، من ذلك تفعيل وتطوير إجراءات الحجر الزراعي والحيواني. كما تم وضع معايير تتفق مع المواصفات والمعايير الدولية لكافة السلع الغذائية ومكونات الأغذية بواسطة اللجنة العلمية لدستور الأغذية. كما تم أيضاً العمل على الاتقاء بنوعية المنتجات الزراعية المحلية والالتزام بالمواصفات الدولية تفادياً لأن تكون هذه المواصفات قيداً على الصادرات الزراعية الواقية.

وفي قطر اعتمدت الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس ما يتجاوز خمسمائة مواصفة للمنتجات الغذائية مستمدة في معظمها من المواصفات الدولية. كما شاركت قطر بقية دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بتوحيد الإجراءات بين دول المجلس في عدد من المواد المتعلقة بالمواصفات والمعايير للسلع والمنتجات الزراعية النباتية والحيوانية والغذائية، وذلك بما يوافق اتفاقية تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية بعد أن انضمت قطر وبعض الدول الخليجية إلى منظمة التجارة العالمية، وأيضاً في إطار تهيؤ باقي الدول لعضوية هذه المنظمة.

وفي دولة الإمارات أنشئت هيئة للمواصفات والمقاييس بدأت مباشرة مهامها في أوائل عام 2002، والتي تسعى إلى الارتقاء بالمواصفات والمقاييس المحلية لتصل إلى المستويات العالمية لتسهيل حركة التبادل التجاري. وهناك مواصفات قياسية لعديد من السلع والمنتجات من بينها نحو 342 مواصفة لسلع ومنتجات غذائية خام أو شبه مصنعة، بالإضافة إلى مواصفات للإضافات الغذائية والاشتراطات الصحية في التصنيع والتعبئة والتوضيب والتخزين للسلع والمواد الغذائية، وفي كافة الأحوال يؤخذ بعين الاعتبار تبني المواصفات القياسية الدولية والإقليمية كمواصفات وطنية كلما أمكن ذلك. ويشمل تطبيق المواصفات كلاً من المنتجات المحلية والمستوردة وحق استحقاقات عضوية الدولة لمنظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التابعة لها وبخاصة اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية.

وفي سلطنة عمان تم في الآونة الأخيرة تطوير التشريعات في مجال الحجر الزراعي والبيطري بموجب مرسوم سلطاني في عام 2004. كما تحرص الدولة على وضع مواصفات فنية محددة وشفافة للمنتجات النباتية والحيوانية، وتقوم بتطبيقها بموضوعية حتى لا تكون عائقاً تجارياً أمام دخول هذه المنتجات إلى الدولة.

وبرغم النماذج والأمثلة السابقة، لا تزال بعض الدول العربية تعتمد معايير ومواصفات للسلامة الصحية والنباتية والحيوانية ذات طابع محلي، أو تتناسب مع متطلبات شركائها التجاريين أو ما يتم معهم من تعاقدات في أحسن الأحوال. ولا تزال الدول العربية كافة تواجه العديد من المشكلات في مجال معايير الصحة والصحة النباتية وإمكانات تطويرها بما يتسق مع المستويات العالمية عامة، ومع إطار اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية على وجه الخصوص. ولعل من بين أهم تلك المشكلات ما يتعلق بنقص الخبرة والمعرفة، وضعف الإمكانيات الفنية والأجهزة. والمختبرات، وتخلف الأطر المؤسسية والتنظيمية والتشريعية، ونقص الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة.

5-13 الانعكاسات في مجال النفاذ إلى الأسواق:

استهدفت الدول العربية من وراء برامجها الإصلاحية وتحرير تجارتها الخارجية، تنمية صادراتها الوطنية وتنويعها والوصول بها إلى أسواق جديدة إلى جانب تطوير أسواقها التقليدية. وبطبيعة الحال كانت الصادرات الزراعية في مقدمة السلع والمنتجات المستهدفة في هذا الشأن.

وتتناول المادة الرابعة من اتفاقية الزراعة موضوع النفاذ إلى الأسواق وأن تتسم بالوضوح والشفافية، وأن تصبح هذه الأسواق أكثر تنافسية وأن تتعزز العلاقة بين الأسواق الزراعية المحلية والعالمية، وأن تلعب الأسواق الدور الأساسي في توجيه عناصر الإنتاج بما يرفع الكفاءة. وأن يتم ذلك من خلال إلغاء كافة القيود غير الجمركية والاستعاضة عنها بغير جمركية.

وقد سعت الدول العربية أعضاء المنظمة العالمية بالالتزام بما هو محدد لها من التخفيضات الجمركية على الواردات من السلع الزراعية، بعد تحويل القيود الكمية والحصص والقيود التجارية الأخرى غير التعريفية على تعريفات معادلة.

وتدل الممارسات العملية لبعض الدول العربية – كما هو الحال في مصر والأردن – إلى أن قدرتها على النفاذ إلى الأسواق لا تزال دون المتوقع والمأمول بدرجة كبيرة، وأن ذلك يرجع في جزء منه إلى بطء وضعف قدرة القطاعات الزراعية المحلية على الاستجابة والمرونة والمواءمة، لاسيما فيما يتعلق بتغيير الأنواع والأصناف المحصولية، كما يرجع في جزء أكبر منه إلى أن العديد من الدول المستوردة لا تزال تستخدم الكثير من القيود غير التعريفية مثل القيود الفنية والصحية بصورة مشددة تقلل من قدرة المنتجات الزراعية العربية من النفاذ إليها.

ومن خلال المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية، فإن الدول العربية وغيرها من الدول النامية المصدرة للسلع الزراعية تتطلع إلى إجراء مزيد من التخفيضات في الرسوم الجمركية للدول الأخرى أعضاء المنظمة مما يزيد من إمكانات وفرص النفاذ إلى أسواقها، وسوف تلعب إزالة العقبات الأخرى التي تعوق النفاذ إلى تلك الأسواق دوراً أكبر في هذا الشأن، لاسيما ما يتعلق منها بالقيود والعوائق غير الجمركية مثل القيود الفنية والمواصفات والمعايير الصحية وما إليها، والتي تلجأ إليها الدول المتقدمة بصفة خاصة للحد من تدفق صادرات الدول النامية إليها. وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن دولة مثل مصر تواجه مستويات تعريفية عالية وتعريفات تصاعدية في العديد من أسواق الدول المتقدمة ومنها أسواق الاتحاد الأوروبي تحول دون تحقيق نفاذ جيّد ومناسب إلى هذه الأسواق لاسيما للسلع التي تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية وقدرة تنافسية. ويعتبر الأرز المصري مثالاً جيّداً في هذا الصدد.

5-14 الانعكاسات في مجال اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة:

تتضمن اتفاقية الجوانب ذات الصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPs) عدداً من الجوانب ذات العلاقة بالقطاعات الزراعية ومدخلات ومنتجات هذه القطاعات.

وقد انقضت مع بداية عام 2005 الفترة الانتقالية التي كانت ممنوحة للدول النامية ومنها الدول العربية بموجب بنود هذه الاتفاقية، ومن ثم فقد أصبحت التزامات هذه الاتفاقية سارية المفعول بالنسبة لتلك الدول. وقد جرى بشأن هذه الاتفاقية وبعض جوانبها وبنودها مفاوضات ومراجعات لاحقة في إطار مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والذي يشرف على تطبيق الاتفاقية. من هذه المراجعات ما يتعلق بموضوع التفاوض حول إنشاء نظام متعدد الأطراف للإخطار والتسجيل للمؤشرات الجغرافية، ومنها ما يتعلق بالأحكام الخاصة بحماية المؤشرات الجغرافية، ومنها ما يتعلق بتوسيع نطاق المنتجات المشمولة بالحماية، ومنها ما يتعلق بالمراجعة الخاصة بتنظيم حماية أشكال الحياة الحيوانية والنباتية، ومنها ما يتعلق بتحديد الفترة الانتقالية للدول النامية.

وإذا كانت قضية المنتجات الدوائية تحظى بالقدر الأكبر من الاهتمام في المفاوضات والمراجعات الخاصة باتفاقية الملكية الفكرية، فإن الدول النامية ومنها الدول العربية معنية أيضاً بما يترتب على هذه الاتفاقية من آثار سلبية محتملة على مدى إتاحة ومستوى أسعار المستحضرات الكيماوية من أسمدة ومبيدات ومخصبات، وأيضاً بعض أنواع التقاوي والبذور التي يتطلب استنباطها وإنتاجها مستويات تقنية عالية، كما تهتم بعض هذه الدول بموضوع المؤشرات الجغرافية، كما هو الحال بالنسبة للجبن الدمياطي في مصر. فضلاً عن اهتمامها بالحقوق المتعلقة بملكية الأصول الوراثية للأنواع النباتية والحيوانية.

وفيما بين اهتمامات الدول النامية ومعارضات الدول المتقدمة، فإن المفاوضات التي جرت بشأن القضايا المتعلقة باتفاقية حقوق الملكية الفكرية لم تحرز أي تقدماً يذكر بسبب الاختلاف في المواقف، كما لا تزال المشاكل والقضايا التي تهم الدول النامية قائمة على حالها.

وفيما يتعلق بانعكاسات اتفاقية الملكية الفكرية على القطاعات الزراعية العربية للدول أعضاء منظمة التجارة العالمية، فإنه يمكن إيجازها في مجموعتين الأولى تتضمن الأعباء والالتزامات الإضافية، والثانية المزايا والجوانب الإيجابية:

أ- الأعباء والالتزامات الإضافية:

تتضمن الاتفاقية العديد من الالتزامات الإضافية تفوق إلى حد كبير الأعباء والالتزامات التي كانت تتضمنها اتفاقيات حماية حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى الدول النامية في إطار منظمة (الوايبو) ولاسيما اتفاقيتي برن وباريس. لذا يترتب على تطبيق الاتفاقية أعباء جديدة على الدول الأعضاء خاصة الدول النامية ومن بينها الدول العربية. وتتمثل أهم تلك الأعباء والالتزامات في:

ب- ارتفاع تكلفة منتجات حقوق الملكية الفكرية:

يكمن أحد أهم الآثار السلبية لتطبيق الاتفاقية في ارتفاع التكلفة الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لرفع مستويات ومعايير حماية حقوق الملكية الفكرية، ويدخل في هذا الإطار قطاع المواد والكيماويات الزراعية.

ج- الأعباء التشريعية:

تفرض الاتفاقية أعباء تشريعية جديدة على الدول التي لا تتوافر لديها تشريعات في مجال حماية حقوق الملكية، أو لا تتماشى تشريعاتها مع أحكام الاتفاقية. ويتطلب الأمر وضع تشريعات جديدة بما يتسق مع أحكام والتزامات الاتفاقية، مع الالتزام بالإخطار عنها إلى منظمة التجارة العالمية. وتتم مراجعة تلك التشريعات الوطنية في إطار مجلس حقوق الملكية الفكرية في المنظمة، وهو الذي يتولى الإشراف على سير عمل الاتفاقية.

د- الأعباء المالية والإدارية:

تتمثل الأعباء الإدارية والمالية في ضرورة القيام بتأهيل الأجهزة المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية، مثل مكاتب براءات الاختراع ومكاتب التسجيل التجاري... الخ لمواجهة الالتزامات الجديدة. بالإضافة إلى ضرورة تأهيل وتدريب القائمين على مسائل إنفاذ أحكام الاتفاقية في تلك الأجهزة، بما في ذلك جهات القضاء والجمارك والشرطة... الخ. ويترتب على ذلك مزيد من الأعباء المالية والإدارية والمؤسسية.

هـ- ارتفاع تكلفة التكنولوجيا:

ستؤدي الاتفاقية إلى ارتفاع تكلفة التكنولوجيا الوافدة من الدول المتقدمة إلى دول المنطقة، ولاسيما إذا لجأ أصحاب الملكية الفكرية إلى المغالاة في تراخيص نقل التكنولوجيا أو التعسف في استخدام تلك الحقوق. ويدخل في هذا الإطار مختلف التقانات الحديثة في مجال الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني.

2- المزايا الناجمة عن تطبيق الاتفاقية:

بالرغم من الأعباء والآثار السلبية المشار إليها سابقاً، لا يمكن تجاهل بعض المزايا التي يمكن أن تعود على الدول العربية نتيجة تطبيق هذه الاتفاقية ومن بينها:

تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا:

مما لا شك فيه أن ضمان حقوق الملكية الفكرية وفقاً لأسس ثابتة وبما يتسق مع المعايير الدولية سيشجع الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا المتطورة إلى دول المنطقة، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وخلق فرص العمل وتطوير الأساس التكنولوجي وتطوير المنتجات بما يزيد قدرتها التنافسية.

تشجيع الابتكار وحماية حقوق المربي:

إن توفير نظم وقواعد تضمن حقوق الملكية الفكرية والاهتمام والبحوث والتطوير (R&D) سيشجع الزراعيين في الدول العربية على الابتكار، وبالتالي تعزيز مستوى التقدم التكنولوجي الزراعي على المستوى العربي. كما تمتد تلك الحقوق إلى الباحثين الذين يتوصلون إلى تربية واستنباط أصناف نباتية جديدة محسنة.

5-15 الانعكاسات في مجال حماية المستهلك من الغش التجاري:

مما لا شك فيه أن توفير حماية للعلامات التجارية يحمي المستهلك المحلي من عمليات الغش التجاري التي تأتي نتيجة تزوير تلك العلامات، بل إن الحماية تمتد لتشمل الصناعة التي قد تعاني من تزوير العلامات التجارية مما يكون له مردود سلبي على تلك الصناعات وسلامة منتجاتها.

التجارة في الخدمات:

تعتبر اتفاقية التجارة في الخدمات من الاتفاقيات الهامة ذات الصلة والتأثير المتبادل مع الإنتاج والتجارة في القطاعات الأخرى ومنها قطاع الزراعة بطبيعة الحال. ذلك أن التجارة في الخدمات وفق المادة الأولى من هذه الاتفاقية تشمل نطاقاً واسعاً من قطاعات النشاط التجاري الخدمي والتي تضمها المجموعات الأربع التالية:

1. الخدمات عبر الحدود، وتعني انتقال الخدمة دون انتقال موردها أو مستهلكها مثل العمليات المصرفية، الخدمات الاستشارية بأنواعها التي يمكن أن تتم بالفاكس أو البريد أو البريد الإلكتروني فيما بين العميل والاستشاري.
2. انتقال المستهلك، مثل الخدمات السياحية والتعليمية والصحية التي ينتقل فيها المستهلك إلى البلد مورد الخدمة ويحصل عليها خلال تواجده.
3. التواجد التجاري، حيث ينتقل المورد من بلد المنشأ إلى دولة أخرى، ويقيم كيان قانوني وتجاري يسمح له بتقديم الخدمة في البلد الآخر، مثال ذلك فتح فروع المصارف الأجنبية.
4. توريد الخدمات، وذلك عن طريق انتقال الأشخاص الطبيعيين، مثال ذلك التشغيل المؤقت لعمال البناء الأجانب في المشروعات الإنشائية في دولة أخرى.

ويعتبر قطاع الخدمات في العديد من الدول من أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً وأكثرها ازدهاراً وقدرة على خلق فرص للعمل. ويشمل هذا القطاع العديد من القطاعات الفرعية من أهمها الخدمات المالية (بنوك، أسواق مال، تأمين) وخدمات النقل بأنواعه (بري، بحري، جوي) والاتصالات بأنواعها (سلكية، لا سلكية) والسياحة، والإنشاء والتعمير، والخدمات المهنية (طبية، تعليمية، هندسية، استشارية، محاماه، محاسبة، مراجعة)، إلى غير ذلك من مختلف أوجه أنشطة الخدمات التجارية.

وقد ارتفع معدل نمو التجارة الدولية في الخدمات عن نظيره للتجارة السلعية بنحو 56% في المتوسط خلال الفترة 1980-1992. وتحتل دول المجموعة الأوروبية موقع الصدارة في التجارة الدولية للخدمات حيث بلغ نصيب الاتحاد الأوروبي نحو 43% عام 1992، والولايات المتحدة الأمريكية 16%، واليابان 5%، وباقي دول العالم 36%.

وفي عام 2003 قدرت قيمة إجمالي صادرات الخدمات للدول العربية بنحو 34 مليار دولار تعادل نسبتها نحو 1.9% من إجمالي صادرات الخدمات العالمية. وقد تراجعت هذه النسبة عما كانت عليه عام 2001 (حوالي 2.9% من صادرات الخدمات العالمية). وتعتبر مصر والمغرب والأردن من أهم الدول العربية المصدرة للخدمات. وتبلغ نسبة صادرات الخدمات إلى الناتج المحلي نحو 67% في مصر، ونحو 37% في المغرب، ونحو 31% في الأردن. وأما الواردات العربية من الخدمات فتقدر بنحو 53 مليار دولار تمثل حوالي 2.9% من جملة واردات الخدمات العالمية، وأهم الدول العربية المستوردة للخدمات السعودية 29% والإمارات (19%) والكويت (12%).

ونظراً لتعدد وتنوع مجالات التجارة في الخدمات، فإن هذا النوع من التجارة يمكن أن يلعب دوراً مهماً في التجارة العربية البينية إذا ما تهيأت الأطر التنظيمية والتشريعية والسياسات التي تدفع في هذا الاتجاه. وإذا ما تحقق ذلك فسيكون له انعكاساته الإيجابية العامة على تنشيط مجالات التبادل السلعية البينية عامة والزراعية منها على وجه الخصوص.

5-16 الانعكاسات في مجال تيسير التجارة:

تهتم المفاوضات الرامية إلى تيسير التجارة بما من شأنه توضيح وتعزيز الجوانب المتصلة بالمواد الخامسة والثامنة والعاشرة من اتفاقية الجات لتنشيط حركة السلع والإفراج عنها وتخليصها، ولاسيما السلع العابرة للحدود.

وتتضمن هذه المفاوضات أنه لا يطلب من البلدان النامية – في هذا الإطار – اتخاذ أية التزامات يستعصى عليها الوفاء بها لأسباب مالية أو أسباب أخرى. ويرتبط مستوى وتوقيت الالتزامات بالقدرات التنفيذية للدول النامية والدول الأقل نمواً.

وقد قدم فريق المفاوضات الخاص بشأن تيسير التجارة 35 مقترحاً أولياً لإدخال تحسينات على المواد سالفة الذكر من اتفاق الجات. وخلصت المناقشات الأولية إلى أنه على الرغم من الإقرار من جانب عدد من أعضاء منظمة التجارة العالمية بمنافع تيسير التجارة، فإن الاهتمام يجب أن يظل قائماً بشأن التبعات المالية والتشريعية والإدارية للتدابير المقترحة بشأن التيسير. بما في ذلك ما يتعلق بالاستثمار في الهياكل الأساسية التي قد يتطلبها التنفيذ الفعال لتدابير تيسير التجارة. وما يتعلق بآثار تيسير التجارة على الأمن، وبتنظيم التجارة غير المشروعة، وبتحصيل العوائد الجمركية.

وهناك أيضاً بعض المقترحات التي قد يبدو أنها تتجاوز نطاق ولاية المفاوضات. من ذلك ما يتصل بالرشوة، أو نزاهة موظفي الجمارك، أو الغش، أو ما إلى ذلك. وأما المقترحات الأخرى فيتطلب تطبيقها استثمارات وتكاليف ضخمة وضوابط قوية وتقنيات جمركية حديثة، من تلك المقترحات المتعلقة بتعزيز الإجراءات الخاصة بتخليص السلع التخليص قبل الوصول، ومراجعة مخاطر الإدارة عقب التخليص، وتخليص البضائع المستعجلة. وقد أبدت المجموعة الأوروبية قلقها من أن تتجاوز المقترحات نطاق الولاية، وألا تلغي بما يكفي المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية والأقل نمواً. بينما أكدت بعض دول أمريكا اللاتينية على أهمية تحديد احتياجات وأولويات كل بلد على حده لتبنى عليها الالتزامات المقبلة، وتقديم المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات.

وهكذا تسير الأمور – وإن كانت بصفة أولية وتدريجية – في اتجاه وضع التزامات قادمة بخصوص بعض التدابير المتعلقة بالمجالات العديدة لجوانب تيسير التجارة. وستجد الدول العربية نفسها أمام تبعات ثقيلة لتطبيق تلك الالتزامات إن لم تتم المبادرة من الآن ودون تباطؤ بإجراء التطوير والإصلاح اللازم. ومع ذلك فإن الدول العربية تبدو مواقفها عند مستويات متباينة فيما يتعلق بمدى التطوير والإصلاح الذي يفضي إلى أوضاع أفضل على طريق تيسير التجارة.

5-17 الانعكاسات في مجال الإجراءات الوقائية وتفعيل أحكام منظمة التجارة العالمية في مجال تسوية النزاعات:

أتاحت منظمة التجارة العالمية بموجب اتفاقيات مقاومة الإغراق والدعم الحكومي وتزايد المستوردات الحق للدولة العضو باتخاذ إجراءات وقائية لمعالجة الآثار الضارة للممارسات التي تقوم بها الدول أو المؤسسات بتصدير منتجات مدعومة أو إغراقية أو بكميات متزايدة وتضر بالإنتاج المحلي، وعادة ما تكون الإجراءات المسموح باتخاذها في هذه الحالات عبارة عن رفع الرسوم الجمركية أو الحد من المستوردات لفترة معينة، وذلك بعد إجراء تحقيق مطول يثبت فيه وجود الضرر والعلاقة السببية بين الكميات المستوردة والضرر الذي أصاب

الإنتاج المحلي، وقد تبين ضعف أو عدم إمكانية قيام الدول العربية بشكل عام بالاستفادة من بنود هذه الاتفاقيات بشكل فعال، نتيجة لعدة أسباب منها صعوبة القيام بالإجراءات المطولة التي تنص عليها هذه الاتفاقيات، وطبيعة الإنتاج الزراعي الذي يمتاز بموسمية الإنتاج وعدم إمكانية انتظار أشهر عدة حتى يتم إثبات حالات الإغراق على سبيل المثال وبالتالي يتضرر الإنتاج المحلي قبل إمكانية اتخاذ الإجراءات المناسبة.

بينما لم تعط معظم الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الحق باستخدام معايير الحماية المنصوص عليها بموجب المادة التاسعة من الاتفاقية الزراعية "التدابير الوقائية الخاصة" التي يمكن للدولة العضو بموجبها اتخاذ إجراءات سريعة لمعالجة الزيادة في المستوردات الزراعية فوق كمية مرجعية في فترة الأساس، أو معالجة انخفاض أسعار الكميات المستوردة تحت السعر المرجعي في فترة الأساس، دون الحاجة إلى الانتظار الطويل والتحقيق الذي تنص عليه اتفاقيات مكافحة الإغراق أو اتفاقية الدعم في بلد المنشأ.

ومن المعلوم أن أكثر من 80% من القضايا التي عرضت على جهاز فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية كانت تتعلق باتفاقيات مكافحة الإغراق والدعم والمستوردات الإغراقية أو المدعومة خضت لمفهوم واسع لتفسيرات عديدة. إلا أن عدم وجود كوادر محلية في الدول العربية على علم وقدرة وتخصص في موضوع هذه الاتفاقيات يحول دون استخدام نصوص هذه الاتفاقيات بما يخدم حماية الإنتاج المحلي، حيث تفضل معظم الدول العربية عدم استخدام حقوقها لعدم رغبتها في الدخول في قضايا مع الدول الأخرى وبخاصة المتقدمة منها، لعدم ثقتها بكوادرها المحلية العاملة في هذا المجال وضعف إمكانية كسب القضايا التي يمكن أن تعرض على جهاز فض المنازعات للمنظمة.

ولقد أسهم التوقيت المتأخر نوعاً ما لانضمام بعض الدول العربية مثل الأردن لمنظمة التجارة العالمية إلى عدم تمكن هذه الدول من الحصول على حق استخدام آلية الحماية الخاصة (Special Safe Guard) والتي تمتعت بها معظم الدول العربية التي انضمت للمنظمة خلال جولة الأورغواي وحتى عام 1988. ولكن هذا لا يمنع من استخدام بقية آليات الحماية الأخرى التي توفرها المنظمة.

الباب السادس
التوقعات والرؤية المستقبلية للقطاع الزراعي وللتجارة الزراعية العربية

الباب السادس

التوقعات والرؤية المستقبلية

للقطاع الزراعي

والتجارة الزراعية العربية

مقدمة:

تعرضت الأوضاع الاقتصادية والتجارية العربية خلال الحقبة الأخيرة لعوامل ومؤثرات خارجية وداخلية عديدة، تنعكس متضمناتها وآثارها بطبيعة الحال على أوضاع القطاع الزراعي العربي والتجارة الزراعية العربية. فإذا ما أضيف إلى ذلك تلك العوامل الذاتية الخاصة بالقطاع الزراعي العربي الذي يتأثر بدرجة كبيرة بالعوامل المناخية والطبيعية، لاسيما بمعدلات الأمطار التي يعتمد عليها ما يقرب من 80% من المساحات الزراعية، يتبين لنا تعقيدات العوامل والمتغيرات التي تكتنف هذا القطاع، والتي يصعب من خلالها رصد أوضاعه المستقبلية بدرجة مناسبة من الوضوح. وبرغم ذلك يظل الاجتهاد بشأن هذا الرصد أمراً مهماً وضرورياً من منظور الدراسات الاستشرافية التي أصبح العالم الحديث يعتمدها كأساس منهجي للتخطيط ورسم السياسات في مختلف مناحي الحياة.

واستناداً إلى الأوضاع الاتجاهية العامة التي سادت القطاع الزراعي العربي خلال السنوات العشر الأخيرة (1995-2004) يمكن باستخدام الأساليب الإحصائية البسيطة التوصل إلى مقاربات تقديرية للتوقعات المستقبلية لأهم ملامح الأوضاع الزراعية العربية خلال السنوات العشر التالية (2005- 2014). أخذاً في الاعتبار أن هذه الأساليب تحيط بها بعض الفروض التي من بينها أن الظروف العامة والعوامل الرئيسية التي سادت فترة الأساس (1995 - 2004) ستظل سارية خلال فترة التوقع والاستشراف (2005 -2014).

وبالنسبة للظروف الاقتصادية الزراعية العربية، فإنه من غير المتوقع أن يختلف كثيراً المناخ العام الذي ساد حقبة السنوات العشر الماضية عن ما يمكن أن يكون عليه الوضع خلال المدى الزمني حتى 2014. فستمتد مرحلة المخاض العسيرة التي تمر بها أوضاع الزراعة العربية وسط معترك المتغيرات والمستجدات التي لم تصل بعد إلى منتهاها أو مرحلة تبلورها واستقرارها. وستتواصل المواءمات والإصلاحات على الصعيد الاقتصادي والتجاري لسنوات قادمة غير قليلة، حيث لا يزال هناك أقل قليلاً من نصف عدد الدول العربية في انتظار الحصول على العضوية العاملة لمنظمة التجارة العالمية، ولا تزال هناك أربع دول لم تنضم بعد إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومن المتوقع أن تشهد السنوات القليلة القادمة انضمامها. وفي الحالتين لا تزال المفاوضات جارية ولم تحسم بعد بشأن العديد من القضايا المهمة ذات الآثار المباشرة على الزراعة.

يضاف إلى ما سبق أن الفترة القادمة ستظل إلى حدٍ كبير تتسم بما اتسمت به السنوات العشر الأخيرة من حيث غلبة الاهتمام في مجال السياسات التنموية الزراعية بقضايا المواءمات والتعديلات التي تتطلبها الالتزامات الدولية والإقليمية، وأيضاً التي تتطلبها مواصلة الإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية والمعالجات الضرورية لمواجهة الآثار السلبية

الطارئة أو المرحلية التي تنجم عن كل ذلك، بأكثر من الاهتمام بالقضايا التنموية الأساسية وتعزيز الاستثمارات الزراعية العامة التي توجه إلى دعم وتطوير مرافق البيانات الزراعية الأساسية والخدمات الزراعية المساندة.

وفق ما تقدم فمن غير المنتظر أن تطرأ تغيرات ذات شأن خلال السنوات العشر القادمة على معدلات نمو السكان من الوطن العربي التي تدفع قدماً بالطلب الكلي على المنتجات الزراعية الغذائية وتشكل ضغطاً متزايد على الواردات منها عاماً بعد آخر، فضلاً عما قد يشكلونه من آثار سلبية على بعض أنواع الصادرات الغذائية. ولن تطرأ على الخصائص العامة للزراعة العربية وأرصدتها المواردية تغيرات ايجابية ذات شأن ما دامت اهتمامات التنمية الزراعية العربية ومخصصات الاستثمار الزراعي العربي تتراوح حول معدلاتها المحدودة أو المتدنية الراهنة.

انطلاقاً من هذه الرؤية العامة الأكثر احتمالاً من وجهة نظر الدراسة. يمكن الارتكاز إلى قاعدة السنوات العشرة الأخيرة وما أكتنفها من تطورات اتجاهية عامة لتقدير التوقعات المستقبلية لأهم الأوضاع الإنتاجية والتجارية للزراعة العربية كما يمكن أيضاً في هذا الإطار طرح بعض الرؤى والمقترحات التي من شأنها تحسين تلك الأوضاع لا سميا من خلال دعم وتعزيز إمكانيات تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات والمستجدات الدولية الإقليمية، وتقليل الآثار السلبية المترتبة عليها.

6-1 التوقعات والاتجاهات المستقبلية:

أولاً- في مجال الإنتاج الزراعي:

- يكتنف الإنتاج الزراعي العربي العديد من المشكلات والمحددات التي تعوق تطوره ونموه وفق المعدلات المأمولة التي تتناسب مع الأهداف والطموحات التنموية الزراعية بصفة عامة. فقد أوضحت الأجزاء السابقة تغيير نمو الناتج الزراعي العربي خلال الفترة (1995-2004) حيث كان معدل هذا النمو سالباً ويبلغ حوالي 0.47% سنوياً بعد أن كان الناتج الزراعي العربي يحقق معدلاً موجباً للنمو السنوي مرتفعاً نسبياً- خلال الفترة (1985 -1994) يقدر بنحو 6.6% ولعل ما طرأ من تغير سلبي مهم على هذا المؤشر الأساسي يعكس محصلة أوضاع الزراعة العربية خلال الفترة الأخيرة. خلال هذه الفترة الأخيرة ذاتها سجل التطور الاتجاهي للمساحة المزروعة بالحاصلات الموسمية المروية تراجعاً سنوياً بنسبة تبلغ نحو 1.2% بعد ما كانت تتطور خلال الفترة السابقة (1985-1994) بمعدل سنوي يبلغ 5.04%. وحتى المساحات المزروعة بالحاصلات الموسمية المطرية قد سجلت هي الأخرى اتجاها متناقصا في الفترة الأخيرة بمعدل سنوي يبغ نحو 0.22% بعدما كانت هذه المساحات اقرب إلى الاستقرار النسبي خلال الفترة الأولى. ولم يتحقق أي تطور اتجاهي موجب سوي في مساحة الزراعات المستديمة حيث بلغ هذا المعدل خلال الفترة الثانية حوالي 3.13% سنوياً وهو ما يزيد بدرجة واضحة عن نظيره خلال الفترة الأولى (1.32%).
- وبالرغم من بعض التحسن في مستويات الإنتاجية الذي طرأ على معظم المجموعات المحصولية والمحاصيل فيما بين فترتي الدراسة، إلا أن تراجع المساحات المزروعة

وبخاصة من الحبوب والتي تمثل النسبة الأكبر في التركيب المحصولي الزراعي العربي كان وراء تباطؤ معدلات النمو الاتجاهي للإنتاج من الحبوب ومن بعض الحاصلات الرئيسية الأخرى خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، فقد تبطأ معدل نمو الإنتاج من مجموعة الحبوب عامة من حوالي 4.55% إلى 2.1%، وإنتاج القمح من 5.3% إلى 3.4%، وإنتاج الأرز من 8.6% إلى 2.8% وإنتاج الذرة من 4.2% إلى 1.6%، كما تباطأ معدل نمو الإنتاج من البطاطس من 2.9% إلى 1.9% ومع ذلك فقد طرأ تحسن بدرجات متفاوتة على معدل النمو الاتجاهي للإنتاج من بعض الحاصلات ومن بينها مجموعة محاصيل البذور الزيتية، ومجموعة محاصيل الخضر، ومجموعة محاصيل البقول. كما تحسنت معدلات نمو الإنتاج من مختلف مجموعات المنتجات الحيوانية.

- وفق ما تقدم وإذا ما واصلت المتغيرات الإنتاجية مسيرتها الاتجاهية على نحو ما كانت عليه خلال الفترة 1995 -2004، فمن المتوقع أن تتراجع قيمة الناتج الزراعي العربي من حوالي 69.5 مليار دولار في سنة الأساس (2004) إلى حوالي 64.4 مليار دولار في نهاية السنوات العشرة لفترة التدفقات (2014) بنسبة للانخفاض تبلغ نحو 7.3%. وكنتيجة لهذا التراجع تتقلص الأهمية النسبية للناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي العربي من حوالي 9.3% إلى 6.6%. ومع استمرار زيادة السكان يتضاءل متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الزراعي ليصبح حوالي 130.6 دولار عام 2014 بعد أن كان يبلغ نحو 216.4 دولار في سنة الأساس (2004) وبنسبة انخفاض كبيرة تبلغ نحو 39.7%. وفي نفس الاتجاهات المتراجعة فإن تدفقات مستوى الإنتاجية الزراعية للوحدة من العمل الزراعي سوف تنخفض بدورها من حوالي 1963.9 دولار في سنة الأساس (2004) إلى حوالي 1365.6 دولار في عام 2014، ذلك أن جملة المساحات المستغلة زراعياً (جملة المساحة الزراعية منقوصا منها المساحات المتروكة) وهي المتمثلة بصفة أساسية في مجموع المساحة المطرية الموسمية، والمساحة المروية الموسمية ومساحة الحاصلات المستديمة، تميل إلى التراجع النسبي من حوالي 52.7 مليون هكتار عام 2004 إلى حوالي 51.3 مليون هكتار في نهاية فترة التوقع عام (2014). وفي ذات الوقت تزداد عاماً بعد آخر ودون توقف أعداد العمالة الزراعية حيث يتوقع لها أن ترتفع من حوالي 35.4 مليون عامل في سنة الأساس إلى حوالي 47.7 مليون عامل في عام 2014. وبطبيعة الحال فإن زيادة أعداد العمال على نفس المساحات أو على مساحات أقل لن تفضي في النهاية إلا إلى تراجع متوسط الإنتاجية لوحدة العمل وتفشي مختلف أنواع البطالة في المناطق الريفية.
- تميل المساحات المزروعة من بعض المجموعات المحصولية في عام التوقع (2014) نحو الانخفاض عما كانت عليه في سنة الأساس (2004)، كما هو الحال بالنسبة لمجموعة حاصلات الحبوب (-3.9%)، ومجموعة الدرنات (-6.9%)، ومجموعة الألياف (- 29.9%). بينما تتزايد المساحة من المجموعات الأخرى فيما بين العامين المذكورين بنسبة تبلغ حوالي 19.0% للمحاصيل السكرية وحوالي 13.8% لحاصلات البقول، وحوالي 21.8% لمجموعة حاصلات الخضر، وترتفع نسبة زيادة المساحة لتبلغ نحو 66.8% لمجوعة حاصلات البذور الزيتية. وبرغم هذه التطورات

المساحية، فإن التحسن الاتجاهي العام في معدلات الإنتاجية لغالبية المجموعات المحصولية والحاصلات الرئيسية يدفع بتقديراتها في عام 2014 نحو الزيادة، الأمر الذي يساهم في تحقيق زيادات متوقعة في الإنتاج من غالبية المحاصيل والمجموعات المحصولية (فيما عدا الألياف). غير أن نسب الزيادة المتوقعة في الإنتاج تقل عن نسب الزيادة المتوقعة في مجموع سكان الوطن العربي والتي تقدر بين عامي التوقع والأساس بنحو 25%، ويستثنى من ذلك الزيادة في إنتاج مجموعات الخضر والبذور الزيتية، والمحاصيل السكرية والتي يتوقع ان يزيد انتاجها بنسب اكبر من نسبة زيادة السكان وذلك كما يتضح من الجدول رقم (6-1).

- فيما يتعلق بمجموعات المنتجات الحيوانية، فوفق التقديرات المتوقعة سوف يتزايد الإنتاج من كل منها بنسب تفوق – بدرجة أو أخرى- نسبة زيادة السكان فيما بين سنة الأساس (2004) وسنة التوقع (2014). حيث من المتوقع أن يزيد الإنتاج من اللحوم الحمراء بنسبة تبلغ نحو 37%، ومن اللحوم البيضاء بنسبة تبلغ نحو 59% ومن البيض بنسبة تبلغ نحو 61%، ومن الألبان بنسبة تبلغ نحو 28%، ومن الأسماك بنسبة تبلغ نحو 25% جدول رقم (6-1) السابق.

جدول (6-1): التقديرات المتوقعة للتغيرات المطلقة والنسبية للمساحات الزراعية والإنتاج من المجموعات النباتية والحيوانية فيما بين عام 2004 وعام 2014

المتغيرات	وحدة القياس	القيمة في سنة الأساس (2004)	القيمة في نهاية فترة التوقع (2014)	التغير النسبي(1) المتوقع %
مساحة المحاصيل الموسمية المطرية	مليون هكتار	34.68	32.56	(6.11)
مساحة المحاصيل الموسمية المروية	" "	9.78	8.29	(15.23)
مساحة المحاصيل المستديمة	" "	8.20	10.45	27.44
الإنتاج من مجموعة الحبوب	مليون طن	48.53	58.85	21.26
الإنتاج من القمح	" "	23.41	31.22	33.36
الإنتاج من الأرز	" "	6.74	8.18	21.36
الإنتاج من الذرة الشامية	" "	7.54	8.67	14.99
الإنتاج من الدرنات	" "	8.91	10.23	14.81
الإنتاج من السكر الخام	" "	2.91	3.80	31.03
الإنتاج من البقول	" "	1.39	1.57	12.95
الإنتاج من محاصيل البذور الزيتية	" "	6.18	11.81	91.10
الإنتاج من الخضر	" "	43.99	58.74	33.53
الإنتاج من الفاكهة	" "	29.07	34.14	17.44
الإنتاج من القطن الشعر	" "	1.58	1.35	(14.56)
الإنتاج من اللحوم الحمراء	" "	4.24	5.81	37.3
الإنتاج من اللحوم البيضاء	" "	2.81	4.48	59.43
الإنتاج من الألبان	" "	22.17	28.43	28.24
الإنتاج من البيض	" "	1.27	2.04	60.63
الإنتاج من الأسماك	" "	5.53	6.92	25.14

(1) النسب بين الأقواس تعني نسباً سالبة.

ثانياً- في مجال التجارة الزراعية:

- كانت التجارة الزراعية العربية الخارجية ولا تزال من القضايا المهمة والرئيسية في إطار الاهتمام الاقتصادي والسياسي العربي. فمن جهة تمثل الصادرات الزراعية مكوناً مهماً في مقتصدات عدد من الدول العربية ومصدراً رئيسياً من مصادر حصيلتها من العملات الأجنبية وتمويل التنمية، ومن جهة ثانية تمثل الواردات الزراعية لكافة الدول العربية مصدراً أساسياً لتوفير جانب مهم من احتياجاتها الغذائية فضلاً عن حاجتها من السلع والمواد الزراعية الضرورية. وفي كافة الأحوال كانت أهداف تنمية وتطوير الصادرات الزراعية من جانب والحد من وارداتها من جانب آخر تشكل محوراً من محاور السياسات الزراعية والاقتصادية العربية. وبشكل ضمني وفي إطار المساعي المتعددة نحو التكامل الاقتصادي العربي، بدأ الاهتمام العربي العام بتنمية التجارة الزراعية العربية البينية ضمن الإطار العام لتنمية التجارة العربية البينية الشاملة.
- وفي الرؤية العامة لتطورات التجارة الزراعية العربية، وفق ما أوضحتها الأجزاء السابقة، يتضح أن أي من أهداف السياسات الزراعية العربية في هذا الشأن لم تتحقق على النحو المنشود. فقيمة الواردات الزراعية العربية ارتفع المتوسط السنوي لها فيما بين فترتي الدراسة بنسبة بلغت نحو 30%، وفي المقابل حققت زيادة قيمة الصادرات الزراعية العربية نصف هذه النسبة (15%) ويكمن التطور السلبي الأكثر أهمية في تحول الاتجاه العام للواردات من حالة التناقص عبر سنوات الفترة الأولى (1985-1994) بمعدل سنوي يبلغ نحو 3.4% إلى حالة التزايد المضطرد وعبر سنوات الفترة الثانية (1995 -2004) بمعدل سنوي يبلغ نحو 4.1% في المقابل واصلت الصادرات الزراعية العربية تطورها من حوالي 3.1% خلال الفترة الأولى إلى حوالي 4.1% خلال الفترة الثانية.
- نظراً للارتفاع النسبي الكبير لقيمة الواردات الزراعية العربية مقارنة بقيمة الصادرات الزراعية العربية، فقد طغت التطورات الاتجاهية غير المواتية لقيمة الواردات على ما تحقق من بعض التطور الاتجاهي الايجابي من قيمة الصادرات وجاءت المحصلة التي يعبر عنها الميزان التجاري الزراعي العربي مخيبة للآمال والطموحات. فقد زاد المتوسط السنوي لقيمة العجز في هذا الميزان بنسبة تبلغ حوالي 35.7% فيما بين الفترتين، وبعد أن كانت قيمة هذا العجز تميل إلى التراجع عاماً بعد آخر خلال الفترة الأولى بمعدل اتجاهي سالب يبلغ نحو 6% فقد انعكس من اتجاها إلى التراجع إلى اتجاه إلى التزايد خلال الفترة الثانية بمعدل يبلغ نحو 2.3% سنوياً.
- على مستوى أهم المجموعات السلعية الزراعية الاستيرادية كانت هناك بعض الملامح للتطورات الإيجابية المواتية لبعض السلع والمجموعات السلعية، كما هو الحال بالنسبة للواردات من الزيوت النباتية التي أظهرت اتجاهاً متناقصاً خلال الفترتين موضع الدراسة، وكان التناقص خلال الفترة الثانية بمعدل يبلغ 2.04% سنوياً يفوق نظيره للفترة الأولى (0.8%). والوضع ذاته ينطبق على واردات السكر التي أخذت قيمتها في الاتجاه نحو التراجع بمعدل سنوي يبلغ نحو 2.0% خلال الفترة الأولى، ومعدل التراجع خلال الفترة الثانية إلى حوالي 2.3% وبالإضافة إلى الزيوت النباتية والسكر، أظهرت التطورات الاتجاهية لقيمة الواردات من اللحوم البيضاء تباطؤاً من معدل

تزايدها السنوي من حوالي 7.5% خلال الفترة الأولى إلى حوالي 3.5% خلال الفترة الثانية.

- على مستوى أهم المجموعات السلعية الزراعية الاستيرادية أيضاً حققت معظم السلع والمجموعات السلعية الاستيرادية تطورات سلبية غير مواتية في قيمة واردات كل منها. ففيما بين فترتي الدراسة ارتفع المتوسط السنوي لقيمة الواردات العربية من مجموعة الحبوب بنسبة بلغت نحو 41.6%، وفي ذات الوقت انعكس – أو انتكس – التطور الاتجاهي لهذه الواردات فبعدما كان متناقصاً بمعدل سنوي يبلغ نحو 6.12% خلال الفترة الأولى، فقد تحول إلى الاتجاه المتزايد عاماً بعد آخر بمعدل يبلغ نحو 2.96% خلال الفترة الثانية. ويبدو أن السلوك الاتجاهي لواردات القمح كانت وراء تلك التحولات الاتجاهية لواردات مجموعة الحبوب، فقد تحول اتجاه واردات القمح من حالة التناقص بمعدل سنوي يبلغ نحو 8.13% خلال الفترة الأولى إلى التزايد بمعدل يبلغ نحو 2.75% خلال الفترة الثانية. ولم تكن تطورات الواردات من الذرة الشامية أو الشعير بأفضل حالاً من القمح، فقد زادت قيمة واردات الذرة فيما بين الفترتين بنسبة قاربت 102% والشعير بنسبة بلغت نحو 97%. وبعدما كانت واردات الشعير تتراجع خلال الفترة الأولى بمعدل اتجاهي يبلغ نحو 11.4% سنوياً تحولت إلى حالة أقرب إلى الاستواء النسبي خلال الفترة الثانية. وبعد أن كانت واردات الذرة تتزايد بمعدل اتجاهي يبلغ نحو 2.68% سنوياً، تسارع معدل الزيادة خلال الفترة الثانية ليصل إلى حوالي 5.12%. وفيما عدا الحبوب، فقد تسارعت معدلات التزايد الاتجاهي لمجموعات استيرادية رئيسية منها الألبان ومنتجاتها (من 0.64% إلى 2.87%) والخضر (من 0.53% إلى 2.59%) والفاكهة (من 2.46% إلى 3.52%). وسينضم إلى ذلك أيضاً كل من الشاي والكاكاو. وأما واردات اللحوم الحمراء والأسماك فقد تمثلت تطوراتها الاتجاهية غير المواتية في تحول معدلات نموها من التناقص خلال الفترة الأولى إلى التزايد خلال الفترة الثانية.

- في جانب الصادرات الزراعية العربية فقد كان التطور لأهم المجموعات التصديرية في معظم الأحوال على غير ما هو مأمول. فقد انقلب الحال بالنسبة للتطور الاتجاهي لقيمة الصادرات من الأسماك من النمو المتزايد خلال الفترة الأولى (1985-1994) بنسبة تبلغ نحو 6.2% سنوياً إلى انخفاض من عام لآخر خلال الفترة الثانية بنسبة تبلغ نحو 4.1%. وكان ذلك هو حال صادرات البطاطس أيضاً، تحولت من الزيادة بنسبة 2.7% إلى التناقص بنسبة 7.6%. وفي أوضاع أقل سوءاً، واصلت قيمة الواردات من الخضر والفاكهة والأرز تطورها المتزايد على مدى فترتي الدراسة، غير أن معدل هذا التزايد قد تباطأ بدرجة ملحوظة في الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، وذلك من حوالي 2.2% إلى 0.7% بالنسبة للفاكهة، ومن حوالي 5.6% إلى 3.2% بالنسبة للخضر، ومن حوالي 13.7% إلى حوالي 3.1% بالنسبة للأرز. ومع كل ذلك لم تعدم الصادرات بعض مواطن التطور الاتجاهي الإيجابي المحدود، كما هو الحال بالنسبة لقيمة صادرات القطن التي تحولت من التطور التناقصي بمعدل سنوي يبلغ نحو 5.4% خلال الفترة الأولى إلى التزايد خلال الفترة الثانية بمعدل يبلغ نحو 1.7%. وشهدت قيمة صادرات الأغنام والماعز تحسناً قليلاً لمعدلها الاتجاهي المتزايد لقيمة صادرات الأغنام والماعز من حوالي 6.3% إلى 6.75%.

- انطلاقاً من قاعدة التطورات الاتجاهية لقيمة الواردات والصادرات لأهم السلع والمجموعات السلعية الزراعية العربية، فقد تم تقدير القيم المتوقعة لهذه الواردات والصادرات خلال السنوات العشر (2005-2014). ويوضح الجدول (6-2) التقديرات المتوقعة لقيمة واردات وصادرات أهم السلع والمجموعات فيما بين سنة الأساس (2004) وبين نهاية هذه الفترة (2014). فبالنسبة للواردات يمكن تمييز أهم السلع والمجموعات السلعية الاستيرادية إلى ثلاثة أقسام. الأول ترتفع قيمة الواردات المتوقعة لها في عام 2014 عما كانت عليه في سنة الأساس 2004. ويشمل ذلك مجموعة الحبوب التي تصل تقديراتها المتوقعة إلى حوالي 10.1 مليار دولار وبنسبة للزيادة تبلغ نحو 18%، والقمح تصل تقديرات قيمة وارداته المتوقعة إلى نحو 4.3 مليار دولار بزيادة نسبية تبلغ نحو 18.4%، والذرة الشامية تقدر توقعات قيمة وارداتها بنحو 2.2 مليار دولار بنسبة للزيادة تبلغ نحو 50.7%. كما ترتفع واردات البطاطس التقديرية إلى حوالي 250 مليون دولار بزيادة نسبية تبلغ نحو 9.8%. وينتمي لهذا القسم الأول أيضاً كل من البقوليات والبذور الزيتية والخضر والفاكهة والشاي واللحوم البيضاء والألبان ومنتجاتها والبيض والأسماك، فجميعها ترتفع القيمة المتوقعة لوارداتها في عام 2014 عما كانت عليه في عام 2004، غير أن نسب الزيادة تتفاوت من سلعة أو مجموعة إلى أخرى كما يتضح من الجدول (6-2).
- القسم الثاني من الواردات يشمل سلعاً ومجموعات تنخفض القيم المتوقعة لقيمة وارداتها عام 2014 عما كانت عليه في عام 2004، فيشمل ذلك القسم الشعير، والسكر، والزيوت، النباتية، والأبقار والجاموس الحية، والأغنام، والماعز الحية، واللحوم الحمراء. وتبلغ نسبة الانخفاض في كل من هذه السلع على الترتيب حوالي 15.2%، 29.9%، 32.3%، 67.2%، 15.7%، 6.3%.
- وأما القسم الثالث فيختلف عن القسمين السابقين من حيث إن تقديرات قيمة وارداته المتوقعة عام 2014 سوف تتلاشى في ذلك العام أو في أحد الأعوام السابقة له وينطبق هذا الوضع بصفة خاصة على واردات القطن والشعير.
- في جانب الصادرات تشير التقديرات المتوقعة لعام 2014 إلى أنه إذا ما تواصلت التطورات الاتجاهية السائدة خلال الفترة 1995-2004 على حالها، فإن الصادرات العربية لبعض السلع والمجموعات السلعية الزراعية سوف تتلاشى تقريباً. من ذلك صادرات مجموعة البقوليات، والبطاطس والحبوب فيما عدا الأرز. وفي المقابل هناك بعض السلع والمجموعات تصل تقديرات القيمة المتوقعة لصادراتها إلى مستويات أعلى من ما كانت عليه في سنة الأساس، من ذلك مجموعة الخضر التي تصل التقديرات المتوقعة لصادراتها عام 2014 إلى حوالي 796.6 مليون دولار بزيادة نسبية تبلغ نحو 26.8% عما كانت عليه عام 2004، والقطن الشعر إلى 614.4 مليون دولار بزيادة نسبية تبلغ 15.7%، والسكر إلى 159.3 مليون دولار بزيادة نسيبة تبلغ 69.5%، وكذلك الأغنام والماعز الحية ترتفع قيمة صادراتها المتوقعة بنسبة تبلغ نحو 50.4% لتصل إلى حوالي 635.1 مليون دولار. وترتفع أيضاً القيمة التقديرية المتوقعة لصادرات مجموعة الألبان ومنتجاتها لتصل عام 2014 إلى حوالي 668.6 مليون دولار بزيادة نسبية عن سنة الأساس 2004 تبلغ 107.5% وهي أعلى نسبة للزيادة تتحقق بين مختلف السلع والمجموعات، وأما بالنسبة لبيض المائدة فترتفع

صادراته المتوقعة أيضاً ولكن بنسبة محدودة تبلغ نحو 10.9% لتصل القيمة المتوقعة لها إلى حوالي 26.4 مليون دولار عام 2014.

جدول (6-2): التقديرات المتوقعة لقيمة الواردات والصادرات الزراعية العربية من أهم السلع الاستيرادية والتصديرية عام 2014

(القيمة بالمليون دولار)

السلع والمجموعات السلعية	الواردات			الصادرات		
	القيمة لسنة الأساس 2004	القيمة المتوقعة عام 2014	التغير المتوقع (%)	القيمة لسنة الأساس 2004	القيمة المتوقعة عام 2014	التغير المتوقع (%)
الحبوب	8531.9	10066.8	18.0	514.3	482.7	(6.1)
القمح	3657.6	4330.8	18.4	64.2	-	ت
الشعير	1054.4	893.7	(15.2)	-	-	ت
الذرة الشامية	1467.6	2211.7	50.7	-	-	ت
البطاطس	228.1	250.4	9.8	64.6	-	ت
السكر	1385.2	970.8	(29.9)	94.0	159.3	69.5
البقوليات	450.4	477.6	6.0	77.2	-	ت
البذور الزيتية	538.5	821.4	52.5	114.9	92.6	(19.4)
الزيوت النباتية	1686.5	1141.9	(32.3)	496.4	208.6	(58.0)
الخضر	816.4	1000.9	22.6	628.1	796.6	26.8
الفاكهة	1290.8	1629.8	26.3	764.9	763.7	(00.2)
القطن (الشعر)	126.4	-	ت	530.8	614.4	15.7
الشاي	695.9	1000.5	43.8	-	-	-
الأبقار والجاموس (حية)	259.5	85.2	(67.2)	27.0	32.9	21.9
الأغنام والماعز (حية)	575.8	485.6	(15.7)	422.2	635.1	50.4
اللحوم الحمراء	1074.4	1006.9	(6.3)	62.9	31.5	(49.9)
اللحوم البيضاء	832.7	1093.6	31.3	47.6	42.8	(10.1)
الألبان ومنتجاتها	2595.0	3331.2	28.4	322.2	668.6	107.5
البيض	97.1	106.0	9.2	23.8	26.4	10.9
الأسماك	575.5	812.9	41.3	842.6	374.8	(55.5)

( ): القيم بين الأقواس تعني تغير سالب.
ت: تتلاشي الواردات أو الصادرات المتوقعة عام 2014.

- في التقديرات المتوقعة لقيمة الصادرات أيضاً هناك مجموعة أخرى من السلع من المتوقع لها – في ضوء تطوراتها الاتجاهية – أن تنخفض قيمة الصادرات من كل منها في نهاية السنوات العشر التالية لعام 2004. من تلك المجموعة مجموعة البذور الزيتية، والزيوت النباتية فالأولى يقدر لها أن تبلغ عام 2014 حوالي 92.6 مليون دولار والثانية تصل تقديرات قيمة صادراتها المتوقعة إلى حوالي 208.6 مليون دولار بنسب انخفاض سالبه تبلغ نحو 19.4% و 58.0% على التوالي. ومن المنتجات الحيوانية تتراجع القيمة التصديرية المتوقعة لكل من اللحوم الحمراء، واللحوم البيضاء، والأسماك وذلك بنسب تبلغ حوالي 49.9%، 10.1%، 55.5% على الترتيب لتصل

القيمة التصديرية المتوقعة لكل منها حوالي 31.5 مليون دولار للحوم الحمراء، وحوالي 42.8 مليون دولار للحوم البيضاء، وحوالي 374.8 مليون دولار للأسماك.

وهكذا فإنه فيما بين التغيرات التي تسير في الاتجاه المرغوب، وتلك التي تسير في الاتجاه غير المرغوب لكل من الصادرات والواردات الزراعية، فإن المحصلة العامة والسمة الغالبة للتقديرات المتوقعة خلال السنوات العشر حتى عام 2014 تبدو ذات طابع عام لا يتسق وما ترمي إليه أهداف السياسات الزراعية العربية عامة من السعي نحو الحد من معدل زيادة الواردات، ومن تطوير وتنمية الصادرات وذلك بافتراض استمرار مسيرة الأوضاع الزراعية العامة على ذات وتيرتها التي سادت فترة الاسترخاء التنموي الزراعي العربي خلال عشر السنوات الأخيرة. ومن المتعذر أن تعزى جوانب الإخفاق في الأهداف المتعلقة بالتجارة الزراعية العربية- استيراداً أو تصديراً – إلى أسباب متعلقة بقيود التجارة الدولية، فهذه القيود في أسوأ الأحوال قد خفت بدرجات ملحوظة عما كانت عليه قبل قيام منظمة التجارة العالمية، ومن ثم فإن البحث عن أهم الأسباب والعوامل وراء هذا الإخفاق ربما يتوجه في المقام الأول إلى الجوانب المتعلقة بالتنمية الزراعية، وما لقيته خلال الحقبة الأخيرة من اهتمامات، وما خصص لها من الاستثمارات، وما أدخل عليها من مجالات التطوير والتحديث، وما طرأ على أصولها وقواعدها الموردية من الصيانة وإعادة التأهيل. وبحث هذا شأنه إنما يتطلب دراسة تحليلية وتقويمية شاملة لحقبة التنمية الزراعية العربية الأخيرة منذ أوائل التسعينات، والوقوف على أهم العوامل والأسباب التي أسفرت عن الأداء المتواضع للقطاع الزراعي العربي إبان تلك الفترة، وإلى أي مدى يرجع ذلك إلى أسباب وعوامل متعلقة بالجهود والاهتمامات التنموية والسياسات الزراعية، والمخصصات الاستثمارية، وأيضاً إلى أي مدى يرجع ذلك إلى أسباب وعوامل متعلقة بآثار الإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية وما واكبها من برامج الخصخصة، وما إذا كان القطاع الخاص – الذي تركت له معظم مقدرات التنمية الزراعية – قد قام بالدور المناسب، أو أن التنمية الزراعية سقطت في تلك الهوة التي نشأت فيما بين تخلي الدولة عن بعض المهام وبين تقاعس القطاع الخاص عن القيام بتلك المهام بالقدر المناسب وبالكفاءة المناسبة.

6-2 السياسات والآليات المقترحة لتعظيم الاستفادة من مستجدات التجارة الدولية والإقليمية:

الدول العربية برغم تواضع أهميتها النسبية في الاقتصاد العالمي أو التجارة العالمية (حوالي 0.9% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وحوالي 8.3 % من إجمالي التجارة العالمية عام 2004) إلا أنها من المنظور الإستراتيجي، لاسيما من حيث الموقع وثرائها بمواد الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي والثقافي، تعتبر ذات أهمية أكبر على خريطة علاقات الاعتماد المتبادل وتشابكات المصالح العالمية. ومن هذا الإطار تعتبر الدول العربية عامة في طليعة الدول النامية التي تحرص على الوجود الفاعل في مختلف المحافل والمنظمات والاتفاقيات الدولية، ومواكبة ما يجري على الساحة العالمية من مستجدات وتطورات. وهكذا فقد انخرطت الدول العربية منذ وقت مبكر نسبياً في تبني برامج وسياسات هامة في مجالات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وشارك عدد مقدر من الدول العربية في جولات الاتفاقيات العامة للتعريفة والتجارة (الجات) حتى جولة أورجواي، ومن ثم أصبحت هذه الدول أعضاء مؤسسة لمنظمة التجارة العالمية، لحقتها فيما بعد بعض الدول الأخرى،

والبعض الآخر في طريقه للحاق بسابقيه. وتهتم الدول العربية كذلك بالتواجد الفاعل في العديد من المنظمات والاتفاقيات والمحافل ذات الصلة بالقضايا الاقتصادية والتجارية العامة، وما يتعلق منها بالقطاع الزراعي على وجه الخصوص. وكما أتضح في أجزاء سابقة من هذه الدراسة فإن عدداً من الدول العربية قد دخلت بالفعل في اتفاقيات للشراكة مع بعض المجموعات الاقتصادية العالمية المهمة مثل الشراكة الأوروبية والشراكة مع الولايات المتحدة، ولا تزال بعض الدول في مرحلة المفاوضات من أجل عقد تلك الشراكة.

ولم تتخلف الدول العربية عن مواكبة ركب التكتلات الاقتصادية، فأقامت منطقتها للتجارة الحرة العربية، وبدأت تطبيق برنامجها التنفيذي في عام 1997 في مسعى منها لدعم وتعزيز قدراتها الاقتصادية والتجارية المشتركة في مواجهة ما يجري على الساحة الدولية من تطورات ومستجدات. وإلى جانب ذلك برز على الساحة العربية اهتمام غير مسبوق بتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية والمتعددة الأطراف، الأمر الذي أسفر عن العديد من أشكال التعاون العربي – العربي المشترك.

وبطبيعة الحال كان الاهتمام العربي بمواكبة مختلف التحولات والتطورات والمستجدات الدولية لا ينبع فقط من حرص الدول العربية على مجرد المواكبة، وإنما أيضاً وبالدرجة الأولى ينبع من حرصها على تحقيق أعظم درجة ممكنة من الاستفادة من تلك المستجدات والتطورات بما يصب في وعاء الأهداف الوطنية العليا لتحقيق معدلات أعلى لتطوير وتنمية مقتصداتها، ومستويات أفضل لمعيشة سكانها. غير أن واقع الحال – كما أوضحته الأجزاء السابقة من الدراسة – يعكس صورة عامة للأوضاع الإنتاجية والتجارية الزراعية العربية خلال الحقبة الأخيرة أدنى بكثير من طموحات التنمية الزراعية العربية، ودون مستويات الأداء الزراعي خلال الحقبة السابقة لها، ولا تتناسب بأي حال مع ما حملته بدايات فترة الإصلاحات الاقتصادية والحرية التجارية من وعود وآمال.

وهكذا فإن الأمر بات يدعو بالضرورة ليس فقط إلى مراجعة السياسات والآليات، وإنما أيضاً الإستراتيجيات والتوجهات الأساسية للتنمية الزراعية في مختلف الأقطار العربية. وكما تخلت كافة الدول عن مناهجها التنموية السابقة واعتنقت – طوعاً أو كرهاً – المناهج الجديدة التي ترفع رايات الحرية الاقتصادية التجارية على المستوى الدولي، فحرى بها أن تتخلى عن التوجهات التنموية الزراعية القطرية المحدودة والعاجزة وفق ما أكدته التجارب والممارسات، وأن تتحول بأقصى قدر من الاقتناع والإرادة إلى منهج التنمية الزراعية المتكاملة الذي يتجاوز إشكاليات وقشور التكامل ومراسمه البروتوكولية، إلى عمق تكامل السياسات والبرامج والمشروعات إقتداء بما تحقق في مناطق أخرى من العالم لاسيما على صعيد الجماعة الأوروبية التي كانت الدول العربية أسبق منها في وضع أسس التكامل الإقليمي ومشروعاته.

في هذا الإطار، وفي هذا الجزء الأخير من الدراسة، فلعله من المناسب أن يجرى طرح بعض المقترحات التي قد تساهم في دفع التنمية الزراعية العربية وفق التوجهات التكاملية المنشودة، والتي يمكن أن تعزز من قدرة الدول العربية على تعظيم الاستفادة والمنافع الممكنة

من الإطار العام للمستجدات الاقتصادية والتجارية الدولية بمختلف توجهاته وفعالياته ومنظماته واتفاقياته.

6-2-1 السياسات المقترحة:

1- تعزيز التواجد العربي الفاعل في مختلف المنظمات والاتفاقيات والمحافل الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالزراعة:

لعل من أولى موجبات تعظيم الاستفادة من التطورات والمستجدات على الساحة الدولية في المجالات ذات العلاقة بالتنمية الزراعية المستدامة وتحرير التجارة الزراعية الدولية أن يكون للدول العربية – جميعها – تواجداً فاعلاً ومشاركة إيجابية في مختلف المحافل والأطر الدولية والإقليمية المعنية بتلك الأمور. فمن غير الطبيعي أو المنطقي أن يتم جني الفوائد الممكنة، أو تلافي الآثار السلبية المحتملة في غياب التواجد الفعلي في تلك المحافل، بما فيها المنظمات والاتفاقيات والمعاهدات وما إلى ذلك. ومن بين أهم الأطر والمحافل التي ينبغي على الدول العربية – غير المتواجدة بها – أن يكون في أولويات سياساتها السعي نحو التواجد بها والانضمام إليها والعضوية العاملة فيها دونما إبطاء، ما يلي:

- **منظمة التجارة العالمية:** فقد قامت هذه المنظمة منذ عشر سنوات ولا زال هناك بعض الدول العربية ممن ليسوا أعضاء عاملين بها. ومن المناسب أن تقوم الدول الأعضاء بصفة المراقبين بتكثيف الجهود وإسراع الخطى لإنهاء المفاوضات المطلوبة للحصول على العضوية العاملة. وأما الدول التي لم تزل بعد خارج نطاق العضوية – العاملة أو بصفة مراقب – فمن المناسب أن تبادر بالتقدم للحصول على العضوية بصفة مراقب، أو تجديد طلب تلك العضوية إذا كان قد سبق لها التقدم، واستخدام كافة الأدوات والوسائل التي تعزز الإسراع بالخطوات اللازمة في هذا الشأن.
- **البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:** إذا كانت غالبية الدول العربية قد بادرت بالمصادقة على تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ولحقت بها السودان مؤخراً، فلا يزال عدد محدود من الدول العربية خارج هذا الإطار سواء لعدم المصادقة على البرنامج، أو لأنها ليست عضواً في اتفاقية تيسير وتنمية التجارة العربية التي يتم بموجبها الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة. ولعل من الأهمية البالغة أن يكتمل تواجد الدول العربية كافة في إطار هذه المنطقة بمبادرة العدد القليل من الدول التي لم تنضم بعد باتخاذ الترتيبات والإجراءات اللازمة للانضمام دونما مزيد من الإبطاء في هذا الشأن.
- **هيئة الدستور الغذائي والمكتب الدولي للأوبئة الحيوانية والاتفاقية الدولية لحماية النباتات:** وتعرف هذه الهيئات بالشقيقات الثلاث، ولكل منها أهميتها البالغة في مجال التوجيه الفني والمتابعة والإشراف على مجريات الأمور في الدول الأعضاء، وفي مجال العلاقات الدولية فيما يتعلق باختصاص كل منها. غير أن هذه الشقيقات الثلاث أصبحت معتمده من قبل منظمة التجارة العالمية كجهات متابعة وإشراف على الجوانب الفنية المرتبطة والمؤثرة على مجريات المبادلات الدولية في السلع الغذائية والمنتجات النباتية والحيوانية، ولاسيما في إطار اتفاقية الصحة والصحة النباتية. ويعتبر انضمام

وتواجد كافة الدول العربية في إطار تلك المحافل الدولية من الأمور الأساسية التي تساعد وتدعم كفاءة اندماج هذه الدول في النظام التجاري العالمي الجديد.

- **الاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع بموجب بطاقات النقل البري الدولي (النير (TIR):** وهذه الاتفاقية من أكثر الاتفاقيات الدولية انتشاراً وتطوراً وفاعلية في مجال أنظمة الجمارك للمرور العابر على الطرق، ومن أهم ما يميزها الاعتراف الدولي بأعمال التفتيش التي تقوم بها سلطات الجمارك في كل من نقطتي الانطلاق والوصول. وتم عبر ثلاثين عاماً تعديل وتطوير فقراتها بما يناسب المستجدات والتطورات التقنية والمعلوماتية وفي عالم النقل. كما أن الوصاية على الاتفاقية منوطة بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

وتعتبر اتفاقية التير ذات مستوى متقدم من الفاعلية والالتزام والمصداقية إذا ما قورنت ببعض الاتفاقيات العربية الإقليمية المناظرة، مثل اتفاقية النقل بالعبور (الترانزيت) بين دول الجامعة العربية، أو نظام العبور بين دول مجلس التعاون الخليجي. ومن ثم فإن تفعيل الاندماج الإيجابي في النظام التجاري العالمي، وكذلك تفعيل ورفع كفاءة نظم التجارة العابرة على مستوى التجارة العربية البينية، إنما يقتضي الانضواء تحت مظلة هذه الاتفاقية الدولية (التير) الوقوف جنباً إلى جنب مع التواجد ضمن إطار الاتفاقيات الإقليمية المذكورة.وترجع أهمية انضمام الدول العربية إلى اتفاقية التير لما للتجارة العابرة من أهمية كبيرة بالنسبة للدول العربية، سواء في مجال مبادلاتها التجارية الزراعية – وغير الزراعية – البينية، أو في مبادلات بعض الدول العربية مع الدول غير العربية. كما ترجع أهمية ذلك الإنضمام أيضاً إلى الأهمية البالغة والحيوية التي تتطلبها مواجهة مشكلات النقل والتفتيش في المنافذ الجمركية والتي تعتبر من أهم المعوقات التي تواجه التجارة الزراعية.

ويقدر عدد الدول أعضاء اتفاقية التير حتى عام 2002 بنحو 61 دولة تشمل دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وعدد من دول شرق أوروبا وشرق آسيا. ولم ينضم للاتفاقية حتى ذلك التاريخ من الدول العربية سوى أربع دول هي الكويت والأردن ولبنان وسوريا. ومن ثم فإن على السياسات الاقتصادية والتجارية في الدول العربية الأخرى أن تولى الاهتمام المناسب بالسعي لعضوية هذه الاتفاقية، وكذا غيرها من الاتفاقيات العربية في ذات المجال وبخاصة اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (ترانزيت) بين دول الجامعة العربية.

- **اتفاقية كيوتو لتبسيط ومواءمة الإجراءات الجمركية:** تعتبر الجوانب التنظيمية والإدارية المتعلقة بالإجراءات الجمركية في غالبية الدول العربية من بين أهم الأمور التي تثير الشكوى لدى العاملين في حقل التجارة الزراعية العربية، البينية منها والدولية. فضلاً عن إعاقتها لتدوير وتنمية هذه التجارة بصفة عامة. وفي هذا الإطار تم توقيع اتفاقية كيوتو لتبسيط ومواءمة الإجراءات الجمركية في عام 1973 برعاية اللجنة الفنية لمجلس التعاون الجمركي. وبلغ عدد الدول التي وقعت على الاتفاقية نحو 55 دولة من مختلف أنحاء العالم ليس من بينها سوى دولة عربية واحده وهي المملكة العربية السعودية التي انضمت عام 1985. وتهدف الاتفاقية إلى تحقيق أعلى درجات المواءمة والتبسيط في أنظمة وتشريعات وإجراءات الجمارك بين الدول الأعضاء، وتشمل كافة المعاملات الجمركية من استيراد وتصدير وعبور، وغيرها. وتتميز الاتفاقية بالمرونة والتوائم والتطور مع متغيرات التجارة العالمية والتقانات الحديثة المطبقة في الجمارك وتتيح لأي دولة فرصة الانضمام إليها بغض النظر عن كونها

عضواً في مجلس التعاون الجمركي أم لا. وفي إطار الزخم الهائل في انفتاح المقتصدات العربية على التجارة العالمية، وأيضاً في إطار التوجهات الحثيثة نحو تحرير التجارة الدولية والاتساق مع النظم الدولية في مختلف المجالات ذات العلاقة، فقد بات من الأهمية بمكان أن تسعى الدول العربية نحو عضوية هذه الاتفاقية، التي تحقق في حدها الأدنى قدراً عالياً من الاتساق والمواءمة بين الأنظمة الجمركية العربية، وتحديث وتبسيط هذه الإجراءات ليس فقط لما فيه صالح التجارة مع العالم، وإنما أيضاً لما فيه صالح تنمية التجارة العربية البينية.

2- تعزيز القدرات التنموية العربية من منظور تكاملي:

- أكدت الممارسات التنموية الزراعية الماضية في مختلف الدول العربية، أن التنمية الزراعية من المنظور القطري الضيق والمحدود، أسفرت عن نجاحات محدودة صاحبها إهدار غير محدود في مقادير كبيرة من الاستثمارات التي وظفت في غير موقعها الأمثل، وإهدار غير محدود في الموارد المائية المحدودة التي أسرفت التنمية القطرية في استخدامها إلى حدود قاربت الاستنزاف. وتدهورت أحوال وخصائص مساحات كبيرة نتيجة إصابتها بالأمراض الزراعية، وأصيبت البيئة بأضرار بالغة ناجمة عن التكثيف غير الرشيد في استخدام الكيماويات من الأسمدة والمبيدات، إلى غير ذلك من الآثار السلبية التي انتهت إليها حقبة التوظيف غير الأمثل والتوليف غير الأمثل للموارد الزراعية العربية في إطار منهجية سياسات التنمية التي بالغت في الانزواء القطري وتحاشت عن قصد أو غير قصد لفترات طويلة التوجهات التنموية الزراعية المنفتحة عربياً من منظور التكامل والتعاون والتنسيق.

وإذا كانت هناك بعض التجارب التكاملية التي لم يتحقق لها النجاح المنشود وبخاصة تلك التي تم تأسيسها وإدارتها وتشغيلها في إطار البيروقراطيات الحكومية في فترات سابقة، فهناك من التجارب الحديثة نسبياً والتي تم تأسيسها وإدارتها وتشغيلها في إطار المشروع الخاص والإدارة المتحررة والكفاءة للقطاع الخاص. ومن ذلك بعض المشروعات الزراعية التي تملكها وتديرها شركات خاصة سعودية وأردنية على الأراضي السودانية، وأخرى سعودية وكويتية على الأراضي المصرية. وربما كانت مستجدات العصر وتطوراته تعتبر أكثر ملاءمة لهذا النمط الحديث من المشروعات الذي ينبغي أن تشجعه وتدعمه السياسات الزراعية في مختلف الدول العربية. وفي هذا الإطار يمكن طرح بعض مجالات سياسات تعزيز القدرات التنموية الزراعية العربية من منظور عربي متكامل في المحاور العامة التالية:

- **تشجيع المشاريع الزراعية المشتركة للقطاع الخاص وشركاته:**

وذلك من خلال توفير مناخات الاستثمار الزراعي ذات أقصى حدود ممكنة من المحفزات والمزايا الجاذبة للاستثمارات، وتوفير مصادر التمويل، وآليات ضمان الاستثمار والتأمين ضد مخاطره وبخاصة في مجال الزراعة. وتوفير دراسات الجدوى الأولية عن مجالات ومشروعات الاستثمار المتاحة، وربط المشروعات الاستثمارية بأهداف التنمية في الأقطار المشاركة في هذه المشروعات والممولة لها والمستضيفة لها وربطها أيضاً بالتجارة

العربية، والعربية غير العربية في إطار تحقيق الأمن الغذائي من جهة، وتنمية الصادرات من جهة ثانية.

- **دعم وزيادة المخصصات الاستثمارية للتنمية الزراعية:**

من الأهمية البالغة أن تسعى الدول العربية في المرحلة القادمة لدعم وزيادة نسبة ما يوجه للقطاعات الزراعية من الاستثمارات المتاحة، فقد لوحظ في الحقبة الأخيرة التراجع الملموس في هذه النسب في غالبية الدول، مما كان له الأثر السلبي الكبير على تطورات التنمية الزراعية ومعدلات نموها في تلك الحقبة، ذلك الأثر الذي قد لا يتوقف خلال الحقبة القادمة ما لم يتم تدارك الأوضاع الخطيرة الناجمة عن ضعف الاستثمارات الزراعية الخاصة والعامة، لاسيما ما يتوجه منها لمجالات البيئة الأساسية والخدمات المساندة الأساسية، والمشروعات الكبرى. ويدخل في هذا الإطار أيضاً أهمية توجه السياسات الزراعية لمزيد من التشجيع والتحفيز للقطاع الخاص على الاستثمار الزراعي في المجالات التي تخدم خطط وأهداف التنمية للدولة، لاسيما في ظل التوجهات نحو تعظيم مسؤولية ومشاركة القطاع الخاص في التنمية. حتى لا تصبح هذه التوجهات وبالاً على التنمية الزراعية إذا ما تقاعس القطاع الخاص عن القيام بالدور المناسب، أو إذا ما واجهته من المصاعب والعقبات ما حالت دون قيامه بهذه الدور.

- **إعادة بناء وتأهيل وتشجيع التنظيمات غير الحكومية الداعمة للتنمية الزراعية:**

ويدخل في هذا الإطار بصفة خاصة التنظيمات التعاونية الزراعية، والاتحادات الزراعية والفلاحية. فقد أثرت الإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية سلباً على هذه التنظيمات التي كانت تخدم صغار المزارعين بصفة خاصة، وأصبحت الغالبية العظمى من صغار وفقراء المزارعين دون غطاء تنظيمي مناسب يساعدهم على التواؤم والاندماج والمواكبة مع المتغيرات الإصلاحية الاقتصادية والتجارية الجديدة.

وإذا كانت التنظيمات القديمة قد شابها الضعف والترهل الإداري والتنظيمي واعتبرت تنظيمات شبه حكومية بأكثر من كونها تنظيمات تعاونية حقيقية. فإن ذلك لا يعني إهمالها أو إلغائها، وإنما أثبتت ممارسات الحقبة الإصلاحية أن الزراعة في كافة الأقطار العربية بحاجة ماسة إلى إعادة تحديث وتأهيل مثل تلك التنظيمات على أسس جديدة تتمتع فيها بالاستقلالية والتحرر والاعتماد على الأعضاء، مع أهمية الدعم الحكومي في مجالات بناء القدرات وبعض المجالات الأخرى اللازمة دون أي تدخل حتى تعمل هذه التنظيمات باعتبارها منظمات غير حكومية. ومن المناسب في هذا الإطار أيضاً تشجيع إقامة تنظيمات جديدة نطاقية أو نوعية وفق متطلبات الحال، مثل تنظيمات مستخدمي مياه الري، والجمعيات والتنظيمات التسويقية والتصديرية، إلى غير ذلك من التنظيمات التي تدعم وتعزز التنمية الزراعية المستدامة لدى القطاع العريض من المزارعين وبخاصة صغار المزارعين في مختلف الدول العربية.

- **تعزيز السياسات والآليات التي تحقق ترشيد استخدام المياه في الزراعة ورفع كفاءة نظم الري:**

أصبحت الموارد المائية في مختلف الأقطار العربية على السواء هي المحدد الأكبر لتنمية الزراعية، ومن الاستشراف المستقبلي لا توجد إمكانيات واسعة لتنمية تلك الموارد، بل على العكس من ذلك فإنها تتعرض في بعض جوانبها للتناقص الكمي والتدهور النوعي. ومن ثم فإن من أوجب ما يجب أن تعنى به السياسات الزراعية في كافة الدول العربية ما يتعلق بالموارد

المائية، سواء من حيث تنمية مواردها قدر الإمكان وبشتى الوسائل، أو من حيث الحفاظ على نوعيتها من التلوث والتدهور. غير أن التوجهات الأساسية للسياسات المائية ينبغي أن تتوجه نحو ترشيد استخدام مياه الري ورفع كفاءة عمليات الري الحقلي ومنظومات الري الأساسية. ويدخل في هذا الإطار تخصيص الدعم والاستثمارات والتمويل اللازم لتوسيع نطاق نظم الري الحديثة على أوسع نطاق ممكن، وتطوير وصيانة البنيات والمرافق الأساسية لنظم ومشروعات الري، وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية الرامية إلى تحقيق ذلك وإنفاذها على أرض الواقع. كما يدخل في هذا الإطار أيضاً أهمية تخطيط التركيبات المحصولية وفق أسس تراعي ترشيد استخدام المياه ورفع كفاءة استخدامها إلى أقصى قدر ممكن بالتوازن مع الضرورات الاقتصادية الأخرى، وبحيث تدخل إنتاجية الوحدة من مياه الري ضمن أهم معايير كفاءة الإنتاج. وكذلك اتخاذ السياسات الملائمة لتوجيه هيكل الصادرات والواردات الزراعية بما يراعي المحتوى المائي لكل من الصادرات والواردات ويضمن اتساق ذلك مع توجهات الحفاظ على الموارد المائية وكفاءة استخداماتها.

6-2-2 الآليات المقترحة:

المقترح (1) مشروع إنشاء بنك عربي لتمويل التنمية الزراعية العربية:

الخلفية والمبررات:

أوضحت هذه الدراسة أن الفترة منذ منتصف الثمانينات وحتى منتصف التسعينات من الألفية الماضية قد شهدت تطورات ايجابية ملموسة في العديد من المؤشرات التي تعكس أوضاع الزراعة العربية. وقد كان ذلك نتيجة طبيعية لموجة الاهتمام التنموي الزراعي والإنفاق الاستثماري في شتى مجالات التنمية الزراعية التي سادت العديد من الدول العربية في أعقاب أزمة الغذاء العالمي وحتى أوائل ثمانينات الألفية الماضية. غير أن الحقبة التالية منذ النصف الثاني من الثمانينات وحتى السنوات الحاضرة كانت الزراعة العربية خلال هذه الحقبة عرضه للعديد من صدمات الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الزراعية الدولية، فكانت سياسات وبرامج التنمية الزراعية أكثر انشغالاً بالخصخصة وإعادة الهيكلة المؤسسية وإزالة الدعم وفتح أبواب المنافسة التجارية الخارجية، وما إلى ذلك بأكثر من انشغالها بقضايا التنمية الزراعية وعليه فقد تراجعت مخصصات الاستثمار العام في مجالات تنمية الإنتاج الزراعي وتطوير البنيات الزراعية الأساسية والخدمات المساندة. ولم يحقق القطاع الخاص الذي جرى الاعتماد عليه بدرجة كبيرة في هذا الشأن سوى النذر اليسير وفي بعض المجالات المحددة المخاطر والسريعة العائد. بينما ظل القطاع الأعظم من الزراعة العربية ناهياً للآثار السلبية التي أحدثتها الصدمات الإصلاحية والتحريرية في مجال الاقتصاد والتجارة.

وهكذا فقد أسفرت الحقبة الأخيرة منذ عام 1995 عن مؤشرات للأداء الإنتاجي والتجاري والزراعي محدودة في إيجابياتها فادحة في سلبياتها. الأمر الذي يدعو إلى قرع ناقوس الخطر والتنبيه إلى أن أهم مؤهلات الاندماج في النظام الاقتصادي والتجاري العالمي الجديد تتمثل في تقوية ودعم البنيان الزراعي العربي الشامل ليصبح أكثر تكاملاً وقدرة على العطاء والتطور، واستخلاص مقوماته الموردية المعطلة والكامنة وترشيد استخداماتها من منظور يرتفع فوق المستويات القطرية المحددة التي أثبتت التجارب والممارسات الطويلة مما لا يدع مجالاً للشك أنها لا يمكن أن تحقق الطموحات المأمولة في مجال التنمية الزراعية، كما لا يمكن أن تحقق مواجهة أو مواءمة ايجابية وفعالة مع تطورات العرض ومستجداته. ومن ثم فإن

نقلة نوعية وعملاً جسوراً وطموحاً ينبغي لهما أن يتحققا في مجال التنمية الزراعية العربية المتكاملة.

طبيعة المقترح وأهدافه:

تتلخص طبيعة هذا المقترح في أن تتبنى المنظمة العربية للتنمية الزراعية مشروعاً عربيا طموحا لإعادة الروح من جديد إلى عجلة التنمية الزراعية والاستثمار التنموي الزراعي من منظور عربي مشترك ووفق آليات ومنهجيات جديدة تواكب المتغيرات والمستجدات العالمية والإقليمية. بحيث تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد تصور متكامل عن هذا المشروع يرفع إلى جمعيتها العمومية لتتولى بدورها رفعه إلى المؤتمر الدوري للقمة العربية ليتم تبنيه - في حالة الموافقة عليه – على أعلى مستوى للإدارة السياسية والقرار السياسي العربي.

وليكون هذا المشروع في ذات الوقت داعماً ومكملاً وظهراً لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ويتمثل هذا المشروع في إنشاء بنك لتمويل التنمية الزراعية من منظور عربي متكامل. يمكن أن يكون رأسماله نسبة معينة من الزيادة التي تحققت مؤخراً في أسعار النفط وعوائده، تساهم فيه كافة الدول العربية وبخاصة الدول المصدرة للنفط جميعها بأنصبة نسبية. فإذا ما قدر أن ارتفاع أسعار النفط بلغت في حدودها الدنيا نحو 10% على أقل تقدير فإن زيادة الحصيلة العربية من عوائد النفط لن تقل بأي حال عن 15 إلى 20 مليار دولار. فإذا ما خصصت نسبة تتراوح من 20% إلى 25% فقط من زيادة الحصيلة على مدار عام واحد فقط فإنها لن تقل بأية حال عن 3-5 مليار دولار يمكن أن تكون بداية مناسبة لرأسمال البنك المقترح.

من جهة أخرى فإن مشروع البنك المقترح يمكن أن يتفرع إلى (أو يتبعه) ثلاثة صناديق متميزة من حيث توجهاتها التنموية، على أن تعمل جميعها وفق دراسات جادة ومتعمقة للجدوى لأي من مشروعاتها التي تلتقي جميعها على هدف رئيسي وهو تمويل تنفيذ المشروعات التي ترمي إلى النهوض بالتنمية الزراعية العربية المتكاملة ويقترح أن تكون هذه الصناديق الثلاثة الفرعية على النحو التالي:

أ- صندوق لدعم مشروعات البنيات الأساسية والخدمات المساندة في مجا ل الزراعة العربية:

ويقدم هذا الصندوق منحاً و/أو قروضاً ميسره إلى الحكومات لتمويل تنفيذ مشروعات البنية الأساسية الزراعية والخدمات المساندة الزراعية والتي تعالج اختناقات تنموية وتساعد في ذات الوقت على تطوير مناطق أو تحت قطاعات أو مشروعات إنتاجية زراعية تندرج ضمن ما يمكن توصيفه بالمشروعات التي تخدم الأهداف الزراعية العربية المتكاملة سواء من منظور رفع طاقات الإنتاج الزراعي أو تنمية التجارة العربية البينية. على أن يسند تنفيذ هذه المشروعات إلى شركات القطاع الخاص العربية المشتركة.

ب- صندوق تمويل مشروعات زراعية إنتاجية في مجال الحد من العجز الغذائي العربي:

يختص هذا الصندوق بتقديم القروض الميسرة نسبياً لتحالفات من الأفراد أو الشركات العربية المشتركة للقيام بمشروعات رائدة وطموحه في مجال إنتاج - أو تنمية وتطوير الإنتاج – من المنتجات الغذائية التي تعاني المنطقة العربية من عجز ملحوظ فيها. يدخل في ذلك على وجه الخصوص الحبوب – البذور الزيتية – المحاصيل السكرية – المنتجات الحيوانية وبخاصة اللحوم الحمراء والألبان ومنتجاتها. على أن تقوم هذه المشروعات وفق دراسات متعمقة للجدوى

وعلى أساس التوظيف الأمثل للموارد المتاحة في بعض المناطق أو الدول العربية، حيث يساهم الإنتاج في التصدير إلى الدول العربية الأخرى التي تعاني من العجز في إحدى أو بعض المنتجات موضع اهتمام تلك المشروعات.

ج- صندوق تمويل وتنمية التجارة الزراعية العربية البينية:

ويهتم هذا الصندوق بتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للأفراد والشركات العاملة في مجال تجارة السلع الزراعية والمنتجات الغذائية على الصعيد العربي.

المتضمنات والنتائج المتوقعة:

من المتوقع أن يحقق مثل هذا المشروع زخماً كبيراً في مسيرة التنمية الزراعية العربية من منظور تكاملي، ويكون داعماً وظهيراً لمختلف جهود التكامل الزراعي العربي بما في ذلك الجوانب الزراعية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وتتمثل متضمنات هذا المشروع ونتائجه المتوقعة الأساسية في:

- تطوير وتنمية الإنتاج الزراعي العربي بخاصة من السلع والمنتجات التي يعاني الوطن العربي من درجات مرتفعة من العجز فيها.
- دفع عجلة التجارة الزراعية العربية البينية.
- إصلاح بعض تشوهات توظيف الموارد الزراعية من منظور عربي متكامل بحيث يتم توجيه الاهتمامات التنموية للمنتجات في المناطق العربية التي تتمتع فيها هذه المنتجات بمزايا إنتاجية نسبية.

المقترح (2):

مشروع برنامج عربي متكامل للمساعدات الفنية في مجال تفعيل مشاركة الدول العربية في النظام التجاري العالمي (جيتاب عربي AGITAP):

الخلفية والمبررات:

كشفت سنوات الممارسة والتطبيق العملي في رحلة التحولات نحو الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة في إطار الاندماج العربي في النظام الاقتصادي والتجاري العالمي الجديد عن بعض جوانب الضعف والقصور في قدرة المقتصدات العربية على المواءمة والمشاركة الفعالة والتفاعل الايجابي مع مختلف المتغيرات والمستجدات. وكان من أبرز هذه الجوانب ما يتعلق بنقص الخبرات والمعارف والكوادر المؤهلة والمدربة. وهكذا فإن الدول العربية تبدو في حاجة ماسة وضرورية إلى مساعدات فنية لبناء القدرات في المجالات المتعددة والمتنوعة الخاصة بإدارة وتنفيذ ومتابعة مختلف جوانب الإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلي، وكذلك الخاصة بإدارة وتنفيذ ومتابعة السياسات الخاصة بالتجارة الخارجية في إطار اتفاقيات واستحقاقات منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة العربية وغيرها من الاتفاقيات التجارية الإقليمية أو الثنائية.

ونظراً لتشعب وتنوع مجالات بناء القدرات المطلوبة، وارتفاع التكلفة والأعباء المالية اللازمة لذلك. فإنه يبدو من المتعذر على غالبية الدول العربية – كل دولة بمفردها- أن تعتمد على الذات في هذا الشأن. ومن ثم فإن صيغة البرامج التكاملية الإقليمية التي تدعمها المؤسسات

الدولية والإقليمية المتخصصة وذات العلاقة يمكن أن تلعب دوراً مهماً وحاسماً في تحقيق الأهداف المنشودة في مجال بناء القدرات العربية في تلك المجالات.

وفي هذا الخصوص تقدمت وزارة التجارة والصناعة بسلطنة عمان بمقترح لإنشاء برنامج عربي مشترك للعون الفني (أسوة بالبرنامج الذي ينفذ منذ عام 1996 في عدد من الدول الأفريقية) بغرض تقديم المساعدات الفنية في بناء وتعزيز القدرات في الدول العربية. وتدعمه بصورة منسقة ومتكاملة بعض مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية وكذلك منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولي والأنكتاد.

ونظراً للأهمية البالغة لمشروع هذا البرنامج فإن الدراسة الحالية تؤكد على أهمية تفعيل ومواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذه على أرض الواقع، وحث مختلف الجهات المعنية والمسئولة في الأقطار العربية، وبخاصة الوزراء المعنيين بشؤون الاقتصاد والتجارة الخارجية على تبني هذا المشروع سواء في الصيغة التي تضمنتها الدراسة المشتركة لمنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولي والأنكتاد، أو في الصيغة محدودة النطاق نسبياً التي طرحها صندوق النقد العربي في إطار المسودة التمهيدية لهذا المشروع في فبراير 2005.

وتتمثل أهداف البرنامج وفق ما طرحه صندوق النقد العربي ما يلي:

- بناء وتعزيز مقدرات الكوادر الوطنية المسئولة عن تنفيذ الإصلاحات التي تتطلبها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وإدارة المفاوضات في مجالات تحرير التجارة والاستثمار، وذلك لاستيعاب متطلبات النظام التجاري العالمي وتأثيراته على الاقتصاد الوطني.
- المساعدة على تأهيل البيئة التجارية والاستثمارية في الاقتصاد الوطني للتوافق مع التزامات وقواعد النظام التجاري متعدد الأطراف.
- المساعدة على تسريع الاستفادة من النظام التجاري متعدد الأطراف وذلك بتنويع الصادرات الوطنية وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية الأكثر تحرراً.
- المساعدة على تعزيز القدرات التفاوضية للدول العربية مع كل من منظمة التجارة العالمية والتجمعات الإقليمية في الدول المتقدمة والدول النامية.

المتضمنات والآثار المتوقعة:

- تسريع رفع كفاءة اندماج المقتصدات العربية في النظام التجاري العالمي.
- تعزيز التنسيق العربي في مجالات دعم وبناء القدرات وإيجاد ثقافة وأرضية مشتركة وأكثر اتساقاً في المعارف والمفاهيم والممارسات ذات العلاقة بالإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة.
- تعظيم المنافع وتدنية الأعباء والسلبيات المترتبة على الإصلاحات الاقتصادية والاندماج ضمن مختلف فعاليات نظام التجارة العالمي
- النهوض بقطاع التجارة الخارجية في الدول العربية من منظور مساهمته في التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

المقترح (3):

مقترح إنشاء شبكة معلومات عربية لدعم التجارة الزراعية البينية:

الخلفية والمبررات:

برغم ما يقال حول تطور نظم المعلومات وقواعد البيانات الزراعية العربية، لا تزال حركة التجارة الزراعية العربية البينية تستند في المقام الأول على الخبرات الذاتية للقائمين على هذه التجارة من المصدرين والمستوردين وعلى ما يمكنهم – بجهودهم الذاتية أيضاً – توفيره من البيانات والمعلومات حول بعض الأسواق التقليدية والسلع النمطية التي يتعاملون بها. كما أن ما توفره بعض المنظمات أو الهيئات ذات العلاقة في مجال تلك المعلومات والبيانات لا تعدو كونها بيانات ومعلومات محلية تفتقر كثيراً إلى مواصفات البيانات والمعلومات التي تتطلبها الممارسة العملية في ميدان التجارة والتسويق والتصدير لاسيما من حيث الآنية والتدفق والمصداقية. ومثل هذه المواصفات يتعذر توفيرها إلا في إطار شبكة معلوماتية ذات طابع متخصص.

في هذا الإطار يمكن طرح مشروع تتبناه أحد أو بعض الجهات المعنية مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية، اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة، منظمة الأغذية والزراعة، أو غيرها من الجهات. يتم بمقتضاه تكوين نقاط اتصال قطرية في عدد من الدول العربية يوكل إليها مهمة جمع بيانات ومعلومات ميدانية بصفة دورية (أسبوعياً على الأقل) وبخاصة حول الأسعار في أسواق الجملة المركزية للسلع والمنتجات الزراعية، وأحوال الإنتاج المحلي من حيث الندرة أو الوفرة، والتوجهات العامة للواردات والصادرات ويمكن أن يساعد في ذلك الارتباط ببعض التجار ووكالات التصدير والاستيراد، بالإضافة إلى إتباع بعض الأساليب البسيطة لجمع البيانات الفعلية ميدانياً (استبيانات / مقابلات شخصية / اتصالات هاتفية أو الكترونية... الخ) شريطة ضمان الثقة في مصادر البيانات. ويتم من خلال الشبكة تجميع وتنظيم البيانات بشكل فوري وإتاحتها للمستفيدين منها وعمل تقارير دورية حولها، إلى غير ذلك من الأمور والتفاصيل التي يمكن طرحها في هذا الصدد من خلال دراسة أكثر تفصيلاً حول جدوى وإمكانية إنشاء مثل تلك الشبكة.

الأهداف:

- توفير بيانات ومعلومات واقعية حول أهم المتغيرات والمؤشرات التي تساعد في التعرف على إمكانيات وفرص التصدير والاستيراد للسلع والمنتجات الزراعية في الأسواق العربية. وذلك في المواقيت الملائمة.
- مساعدة المصدرين والمستوردين في الدول العربية على الوقوف على الأوضاع الفعلية للإنتاج والأسعار، ومن ثم اتخاذ القرارات الملائمة والصحيحة في مجال المبادلات التجارية الزراعية.

النتائج المتوقعة:

- دعم وتعزيز التجارة العربية البينية في السلع والمنتجات الزراعية.

المراجع

المـــراجع

1. التقارير القطرية لكل من (الأردن، الإمارات، البحرين، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، عمان، فلسطين، قطر) التي أعدت في إطار الدراسة القومية حول "الدراسة التحليلية لاتجاهات الزراعة والتجارة الزراعية العربية".
2. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة حول إمكانيات التكامل الزراعي العربي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الخرطوم، يونيو، 1999.
4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، استقراء الآثار المحتملة لتحرير التجارة الدولية على أوضاع الزراعة العربية، الخرطوم، مارس ، 1994.
5. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة حول الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات على الزراعة العربية، الخرطوم، يناير، 1995.
6. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الندوة القومية حول إمكانيات التكامل الزراعي العربي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الخرطوم، سبتمبر،1999.
7. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة "تقويم أثر برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي على القطاعات الزراعية في الوطن العربي" ، سبتمبر، الخرطوم،1999.
8. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة" آثار تحرير التجارة الدولية في أطار منظمة التجارة العالمية على الزراعة العربية"، الخرطوم، أكتوبر،1998.
9. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، حلقة العمل التدريبية حول بناء القدرات التفاوضية للدول العربية في المجال الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية، ، القاهرة ، 14-16 سبتمبر 2002.
10. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، حلقة العمل التدريبية لبناء القدرات في مجال الانضمام والتفاوض بشأن الاتفاقيات المتعلقة بتحرير التجارة الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية، ، البحرين/المنامة، 20-22 ديسمبر 2003.
11. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، " التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي " أعداد مختلفة
12. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، "حلقة العمل القومية حول متطلبات تعزيز إقامة السوق العربية المشتركة " ، الخرطوم، نوفمبر ،2000.
13. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، " الندوة القومية حول تنمية التبادل التجاري الزراعي بين الأقطار العربية" ، الخرطوم ، ديسمبر، 1999.
14. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الاونكتاد)، تطورات وقضايا برنامج عمل الدوحة ذات الاهتمام الخاص بالنسبة للبلدان العربية في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، مذكرة أعدت للاجتماع الوزاري العربي لوزراء التجارة العرب، عمان ، سبتمبر،2005.
15. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة حالة التجربة الأردنيه في تطبيق اتفاقية الزراعة في جولة أوروجواي، د.عاكف الزعبي و د. عامر جبارين ،البحرين ، تشرين أول 2003.

16. صلاح طراونه ، التبادل الزراعي البيني لأهم محاصيل الخضار والفواكه الطازجة بين الأردن وسوريا ولبنان ،رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة دمشق، 2005.
17. جمال صيام (دكتور)، " أثر برنامج التكيف الهيكلي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية والتكامل الإقليمي على أداء أنظمة التسويق الزراعي والصادرات الزراعية في دول أفمانينا " ، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية التي أقامتها (أفمانينا) والفاو بعنوان "أثر برنامج التكيف الهيكلي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية على أداء أنظمة التسويف الزراعي والصادرات الزراعية في دول منطقة الشرق الأدنى " ، دمشق 28/11-2/12/2004.
18. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا)، الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية(WTO) في قطر، أوراق موجزة مختلفة،2001.
19. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الأسكوا)، " بناء القدرات الوطنية في بلدان مختارة من أعضاء الأسكوا في إزاء القيود الفنية على التجارة واتفاقات منظمة التجارة العالمية" ، الأمم المتحدة ، نيويورك، 2001.
20. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الأسكوا)، تسهيل نقل البضائع الدولية في منطقة الإسكوا ، المجلد الأول، الخلاصة والتوصيات، نيويورك،2001.
21. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الأسكوا)، قضايا التجارة ومنظمة التجارة العالمية، الموقع الإلكتروني للجنة ، www.escwa.org.lb/
22. منظمة التجارة العالمية، الموقع الإلكتروني للمنظمة على شبكة الإنترنت www.wto.org
23. منظمة التجارة العالمية، الموقع الإلكتروني للمنظمة باللغة العربية www.wtoarab.org
24. غرفة تجارة عمان، الأردن، مؤتمر التجارة البينية العربية، الموقع الإلكتروني للغرفة www.ammanchamber.org/UploadedImages/file2.doc
25. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الأمانة العامة، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – أثرها على التجارة العربية البينية وأدوات الحماية في ظل الاستيراد الإغراقي ، القاهرة، فبراير ، 2004.
26. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.
27. صندوق النقد العربي ، مشروع برنامج مشترك للمساعدات الفنية لتفعيل مشاركة الدول العربية في النظام التجاري العالمي (جيتاب) العربي، أبو ظبي، 2005
28. FAO، World agriculture trade ، WATM – WATF، 2002
29. World Bank، World Development Indicators، 2004

فريق الدراسة

فريق الدراسة

أ- من خارج المنظمة:

1. الدكتور وحيد علي مجاهد	أستاذ الاقتصاد الزراعي – جامعة عين شمس – مصر
2. الدكتور علي عبد العزيز صالح	أستاذ الاقتصاد الزراعي – جامعة الخرطوم – السودان
3. الدكتور صلاح يوسف الطراونة	دكتوراه في الاقتصاد الزراعي – وزارة الزراعة - الأردن

ب- من داخل المنظمة:

1. الدكتور مكي مدني الشبلي	مدير إدارة الأمن الغذائي والتكامل الزراعي
2. المهندس رائد فايز حتر	رئيس قسم التجارة والتسويق / إدارة الأمن الغذائي والتكامل الزراعي.

رقم الإيداع: 2006/262